جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة شندي
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان :

دور إدارات الاستثمار في رفع كفاءة الاستثمار

دراسة تطبيقية على مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في الفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥م

إعداد الطالب

هشام الصادق محمد أحمد

إشراف الدكتور

عثمان الطيب الفكي عمر

١٤٣٨/٢٠١٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهـــلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴿١٠﴾فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْـــلُ ذَاتُ الأَكْمَامِ ﴿١٢﴾وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴿١٢﴾فَبِـــأَيِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴿١٣﴾ صدق الله العظيم

سورة الرحمن (١٠-١٣)

الإهـــــداء

الى من أدين لهم بالفضل في كل نجاح حققته طوال حياتي بفضل دعائهما وتضحياتهما أبي وامي إزاري ودثاري أمد الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية

الى أبنائي ... رهف وريما ومحمد عيوني التي أرى بهما العالم

إلى أم رهف وريما ومحمد

إلى أخواني وأخواتي اطال الله عمرهم و رزقهم الصحة و العافية ووفقهم

إلى أساتذتي وكل من علمني حرفاً
أهدي هذا البحث

الباحث

الشكر والتقدير

الشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم
وأزجي الشكر والتقدير لجامعة شندي التي منحتني هذه الفرصة

كما أتقدم باسمى آيات الشكر والعرفان لمشرف البحث

الدكتور / عثمان الطيب الفكي عمر

الذي أشرف على هذا البحث ومنحني الكثير من الوقت والجهد والتوجيه وكانت لآرائه القيمة الأثر الكبير في إخراج هذا البحث بالصورة الحالية .

كما أتقدم باسمى آيات الشكر للأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بآرائهم القيمة

الدكتور / سعيد محمد والدكتور / أمير عبد الله

جزاهم الله عني خير الجزاء

وشكري موصول لمفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ووزارة الاستثمار الاتحادية ومكتبات جامعة شندي والخرطوم والسودان التي أمدتني بمعلومات مفيدة وثرة

وازجي عاطر الأماني وجزيل الشكر لكل من ساهم معي بالنصح أو الرأي والمشورة حتى يرى هذا العمل النور

الباحث

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإستهـــلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس الموضوعات	د
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
المستخلص	ك
Abstract	ل
الفصـــل الأول **المقـــــدمة**	١
أولاً : الإطار المنهجي للبحث	١
- مشكلة الدراسة	٣
- أسباب اختيار الموضوع	٤
- أهمية الدراسة	٤
- أهداف الدراسة	٥
- فرضيات الدراسة	٦
- منهج الدراسة	٦
- حدود الدراسة	٧
- مصادر جمع البيانات	٧
- هيكل البحث	٨
ثانياً : الدراسات السابقة	١٠
١. الدراسات المحلية	١٠
٢. الدراسات الأجنبية	١٢
٣. جوانب الالتقاء والاختلاف بين الدراسات.	١٥

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثـــــاني **الاستثمـــــــار**	١٦
المبحث الأول : الاستثمار المفهوم والسمات	١٧
- مفهوم الاستثمار	١٨
- أهمية وأهداف الاستثمار	٢١
- خصائص ومزايا الاستثمار	٢٣
المبحث الثاني : دوافع وأنواع ومعوقات الاستثمار	٢٦
- الدوافع الاقتصادية للاستثمار	٢٦
- أنواع ومجالات الاستثمـــار	٢٩
- العوامل المشجعة على الاستثمار	٣٢
- معوقات الاستثمار	٣٤
الفصل الثـــالث **الاستثمـــار في الســـــودان**	٣٧
المبحث الأول : قوانين الاستثمار في السودان	٣٨
- التطورات التشريعية لقانون الاستثمار في السودان	٣٩
- قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م	٤٣
- مشروع قانون تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة لعام ٢٠١٢م .	٤٤
- إدارات الاستثمار في السودان	٤٤
- مناخ الاستثمار في السودان	٤٧
- الاستثمار الأجنبي والمحلي في السودان	٥١
- أولاً : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	٥١
- ثانيا: الاستثمارات الوطنية في السودان	٥٤
- ثالثاُ: الاستثمار في قطاع الطاقة والتعدين	٥٦

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : الاستثمار في السودان الفرص والمعوقات .	٥٨
- أولاً: فرص الاستثمار في المجال الزراعي	٥٨
- ثانياً: فرص الاستثمار في المجال الصناعي	٥٩
- ثالثاً: فرص الاستثمار في مجال الخدمات الاقتصادية	٦٠
- رابعاً: فرص الاستثمار في مجال السياحة:	٦٠
معوقات الاستثمار في السودان	٦١
الفصل الـــــرابع **الدراسة الميدانية**	٧٠
المبحث الأول : نبذة عن مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم	٧١
الهيكل التنظيمي للمفوضية	٧٢
اختصاصات المفوضية	٧٣
النافذة الموحدة	٧٤
الإستثمار بولاية الخرطوم	٧٥
قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم لعام ٢٠١٠م	٧٦
مناخ الاستثمار بولاية الخرطوم	٧٧
الاستثمار بولاية الخرطوم خلال الفترة من ٢٠١١ -٢٠١٥م	٧٩
- أولاً : المشاريع المجازة خلال الفترة ٢٠١١ -٢٠١٥م	٨٠
- ثانيا : مشاريع الأمن الغذائي	٨٣
- ثالثاً: مشاريع ترقية الصادرات	٨٤
- رابعاً : مشاريع تطوير البني التحتية بالولاية	٨٥
- خامساً: فرص العمل المتوقع إن توفرها التراخيص التي صدرت	٨٦
التحديات التي تواجه عمل المفوضية	٨٨
المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية:	٩٠
أولاً : منهج الدراسة	٩٠
ثانياً : أداة الدراسة	٩٠

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ثالثاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة	٩٢
رابعاً : مجتمع وعينة البحث	٩٢
المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض	٩٤
أولاً : الجداول الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	٩٤
ثانياً : الجداول التحليلية للإجابة على تساؤلات البحث واختبار الفروض	١٠٣
١. اختبار الفرض الأول	١٠٣
٢. اختبار الفرض الثاني	١١١
٣. اختبار الفرض الثالث	١١٧
٤. اختبار الفرض الرابع	١٢٥
المبحث الرابع النتـــائج والتوصـــيات	١٣١
أولاً : نتائج الدراسة	١٣١
ثانياً : التوصيات	١٣٥
ثالثاً : مقترحات مستقبلية	١٣٦
رابعاً: الخاتمة	١٣٨
قائمة المراجع والمصادر	١٣٩
قائمة الملاحق .	١٤٥
- ملحق (١) الاستبانة	١٤٦
- ملحق (٢) قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم لعام ٢٠١٥	١٥٣

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣ -١	عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية الفترة من(٢٠٠٠ -٢٠١٢) بملايين الدولارات	٥٣
٣ -٢	عدد وحجم الاستثمارات الوطنية الفترة من (٢٠٠٠ -٢٠١٢) بملايين الدولارات.	٥٥
٣ -٣	الاستثمارات في عمليات المنبع حتى ديسمبر ٢٠٠٩م .	٥٧
٤ -١	جملة المشاريع المجازة للفترة من ٢٠١١ -٢٠١٥م لمختلف القطاعات	٨٨٠
٤ -٢	التراخيص التي صدرت في مجال تحقيق الأمن الغذائي	٨٣
٤ -٣	التراخيص التي صدرت في مجال ترقية الصادرات .	٨٤
٤ -٤	التراخيص التي صدرت في مجال تطوير البني التحتية للولاية.	٨٥
٤ -٥	جملة المشاريع المنفذة في مجال تطوير البني التحتية للولاية.	٨٦
٤ -٦	تصديقات العمالة للعام ٢٠١٢م .	٨٧
٤ -٧	خصائص العينة وفق المستوى التعليمي لصاحب المشروع.	٩٤
٤ -٨	خصائص العينة وفق موقع المشروع .	٩٥
٤ -٩	خصائص العينة وفق نوع المشروع الاستثماري .	٩٦
٤ -١٠	خصائص العينة حجم المشروع .	٩٧
٤ -١١	خصائص العينة وفق عدد العمال.	٩٨
٤ -١٢	خصائص العينة وفق نوع ملكية المشروع .	٩٩
٤ -١٣	خصائص العينة وفق رأس مال المشروع الاستثماري .	١٠٠
٤ -١٤	خصائص العينة وفق مصدر التمويل .	١٠١
٤ -١٥	خصائص العينة القطاع المنفذ للمشروع .	١٠٢
٤ -١٦	النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الاولى .	١٠٤
٤ -١٧	الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الاولى.	١٠٨
٤ -١٨	إختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الاولى.	١١٠
٤ -١٩	النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الثانية .	١١٢

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٤ -٢٠	الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية.	١١٥
٤ -٢١	إختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية.	١١٦
٤ -٢٢	النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الثالثة .	١١٨
٤ -٢٣	الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثالثة.	١٢٢
٤ -٢٤	إختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثالثة.	١٢٣
٤ -٢٥	النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الرابعة.	١٢٥
٤ -٢٦	الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الرابعة .	١٢٩
٤ -٢٧	إختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الرابعة.	١٣٠

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
٣ -١	تدفقات الاستثمارات الأجنبية في السودان (٢٠٠٠ -٢٠٠٩) القيمة ببلايين الدولارات .	٥٢
٣ -٢	حجم الاستثمارات غير البترولية غير المنفذة بالعام في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) القيمة ببلايين الدولارات .	٥٤
٤ -١	الهيكل التنظيمي لمفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم .	٧٢
٤ -٢	جملة المشاريع المجازة للفترة من ٢٠١١ -٢٠١٥م لمختلف القطاعات .	٨٠
٤ -٣	خصائص العينة وفق المستوى التعليمي لصاحب المشروع.	٩٥
٤ -٤	خصائص العينة وفق موقع المشروع.	٩٦
٤ -٥	العينة وفق نوع المشروع الاستثماري.	٩٧
٤ -٦	خصائص العينة وفق حجم المشروع.	٩٨
٤ -٧	خصائص العينة وفق عدد العمال .	٩٩
٤ -٨	خصائص العينة وفق نوع ملكية المشروع.	١٠٠
٤ -٩	خصائص العينة وفق رأس مال المشروع الاستثماري .	١٠١
٤ -١٠	خصائص العينة وفق مصدر التمويل.	١٠٢
٤ -١١	خصائص العينة القطاع المنفذ للمشروع.	١٠٣

المستخلص

موضوع البحث : تناولت هذه الدراسة : دور إدارات الاستثمار في رفع كفاءة الاستثمار دراسة تطبيقية على مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم.

مشكلة الدراسة : حدد الباحث مشكلة الدراسة من خلال سؤال رئيسي (ما هو دور مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في رفع كفاءة الاستثمار في السودان من أجل تحقيق التنمية الشاملة ؟) .

أهداف البحث : هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ودورها في تجويد كفاءة الاستثمار في الفترات السابقة ، والتعرف على أهم المشكلات والعقبات التي تحول دون قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها، وكذلك التعرف على الآليات والأساليب التي تتبعها المفوضية من أجل تفعيل دورها .

أهمية البحث : :تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في لتعرف على مفهوم الاستثمار وآليات رفع وتجويد كفاءته بإعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية في الدولة. وتتضح الأهمية العملية للدراسة في كونها تحاول التعرف على دور إدارات الاستثمار في السودان بصفة عامة ومفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بصفة خاصة في تجويد ورفع كفاءة الاستثمار .

منهج البحث : أستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع طبيعة الموضوع ، وتم إعتماد الاستبيان كأداة لجمع المعلومات من مجتمع البحث الذي تكون من المستثمرين العاملين في ولاية الخرطوم (وطنيين ، أجانب ، مختلط) ، واستخدم الباحث برنامج الحزم البيانية الإحصائية (SPSS) .

أهم النتائج : وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتي أبرزها:

١. أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان،
٢. أوضحت أن الإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم تساهم في رفع كفاءة الاستثمار في السودان .
٣. توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات والعقبات الاقتصادية والإدارية والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بدورها في رفع كفاءة الاستثمار
٤. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوانين التي تهيئ البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الاستثمار.

التوصيات: وفي ضوء هذه النتائج أصى الباحث بالعديد من التوصيات والتي من أبرزها:

١. ضرورة العمل على تطوير برنامج النافذة الموحدة المطبق بمفوضية تشجيع الإستثمار وتمثيل جميع الجهات الحكومية التي تتعلق بالاستثمار في هذه النافذة وتفعيل دورها
٢. العمل على زيادة نسبة الاراضي المخصصة من قبل مصلحة الاراضي للمشاريع الاستثمارية في ولاية الخرطوم وذلك من خلال استصلاح المناطق الطرفية وتزويدها بالخدمات اللازمة لإنشاء وإقامة المشاريع الاستثمارية .

Abstract

Topic of the research: This study has taken the role of the investment departments in raising the efficiency of investment in a practical Study on the office of the High Commissioner to encourage investment in Khartoum state.

The Problem: The researcher selected the problem of the study through the key question (What is the role of the office of the High Commissioner encourage investment in Khartoum state in raising the efficiency of investment in Sudan for the sake of achieving comprehensive development?).

Objectives of the research: This study aimed to identify the role of the High Commissioner to encourage investment in Khartoum state and its role in improving the efficiency of investment in previous periods, and to identify the most important problems and obstacles that prevent the High Commissioner to encourage investment in Khartoum state, from taken its role as well as to identify the mechanisms and methods adopted by the High Commissioner for activating their role.

The importance of research: The scientific importance of the study is to identify the concept of investment and the lifting mechanisms and improve its efficiency as the main engine of the development process in the state. Illustrate the practical significance of the study as it tries to identify the role of investment departments in general in Sudan and the office of the promotion of investment in Khartoum, in particular in improving and upgrading the efficiency of investment.

Research Method: the researcher Using descriptive and analytical approach to suit them with the nature of the topic, was adopted the questionnaire as a tool to gather information from the research society, of investors working in the state of Khartoum (national, foreigners, mixed), the researcher used the program of packets statistical charts (SPSS).

The most important results: the researcher has reached a number of conclusions which are highlighted:

1. there is a relationship of statistical significant difference between the mechanisms and methods of the Office High Commissioner to encourage investment in Khartoum state and raising the efficiency of investment in Sudan .
2. it pointed out that the material and human resources owned by the Khartoum State contribute to raise the efficiency of investment in Sudan.
3. The study found that there are many obstacles to the economic, administrative and legal challenge from the Office of the High Commissioner to encourage.
4. the existence of a statistically significant relationship between the laws that create the environment for investment and raising the efficiency of investment .

Recommendations: the most important of which are:

1. the need to work in the development of the standard window applied the office of the High Commissioner to encourage investment and the representation of all governmental authorities concerning the investment in this window and activating its role.
2. Work to increase the proportion of land allocated by the interest of the investment projects in the state of Khartoum through the reclamation of peripheral areas and providing the necessary services for the establishment and the establishment of the investment projects

الفصل الأول : المقدمة

أولاً : الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي للبحث

يذخر السودان بموارد عظيمة وهائلة تتمثل في أراضيه الشاسعة ومناخاته المتعددة ،ويمتاز بأراضي زراعية خصبة ومياه وفيرة وثروة حيوانية كبيرة ومتنوعه ، كما أن ظهور البترول منحه بعداً إقتصادياً هاماً ، أضف إلى ذلك موقع السودان المتميز قد جعله معبراً لدول أفريقية كثيرة مما يؤهله كمدخل إستثماري وتجاري لهذه الدول ، هذا بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به السودان بقربه من الأسواق العربية الغنية التي تشهد نمواً مضطرداً ، وبالرغم من الصعوبات التي يواجهها السودان فإنه يمتلك ثروات ضخمة لم تستغل بعد ،لهذا اجتذبت اهتمام المستثمرين العرب والأجانب من شتى دول العالم كدولة واعدة في مجال الاستثمار .

وبالرغم من هذه الإمكانات والموارد الطبيعية التي يتمتع بها السودان إلا أن الإستثمار واجه العديد من العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه في الفترات السابقة ، والتي من أبرزها ندرة رأس المال الأجنبي وضعف التكنولوجيا وقلة الخبرة التقنية في السودان ،ومن هنا برزت أهمية جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على حدٍ سواء من أجل تطوير ورفع كفاءة الإستثمار بغرض تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة .

لذا فقد أصبح موضوع الإستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي إجتاحت المجتمعات المتقدمة ، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار بجانبيه العيني والمالي بعد أن أصبحت مصادر التمويل الاستثماري غير مقتصرة على المصادر المحلية والعالمية والتقليدية إذا تطورت واستحدثت أدوات وآليات وشبكة من المعلومات والاتصالات الاستثمارية في الأسواق العالمية أتاحت فرصاً ومزايا استثمارية لم تكن متاحة في السابق[1] ومن خلال ذلك تظهر أهمية الاستثمار بجانبيه العيني والمالي خصوصاً في البلدان النامية المتجهة نحو النهوض والتطور الحضاري والتنموي والتي تولي الاهتمام الأكبر علمياً وعملياً لموضوعات الاستثمار.

(١)إبراهيم هارون محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي في السودان ، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (غير منشور) ، جامعة النيلين ٢٠٠٧م ، ص : ١٢.

وقد أهتمت الحكومات المتعاقبة في السودان بموضوع الاستثمار كأحد الحلول اللازمة لتحقيق النمو في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية من أجل تحقيق التنمية الشاملة ، وفي سبيل ذلك سنت العديد من القوانين التي تنظم الاستثمار في السودان وتضبط عمل المستثمرين من أجل توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة لهذه الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية ، كذلك فقد تم إنشاء العديد من الإدارات التي تهتم وتنظم عمليات الاستثمار في السودان والتي على رأسها وزارة الاستثمار والتي تعنى بتهيئة المناخ الاستثماري المتميز عن طريق إنتهاج الأساليب المتقدمة في الترويج للفرص الإستثمارية المتاحة والجاهزة لجذب تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ومن أبرز هذه الإدارات مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم التي كان لها نشاط بارز وفعال في الفترة الأخيرة في تطوير ورفع كفاءة الاستثمار في المجالات المختلفة بالولاية .

إن هذه الدراسة تحاول التعرف على دور مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في رفع كفاءة الاستثمار في السودان من خلال التعرف على مساهمات المفوضية في تفعيل السياسات اللازمة لتطوير الاستثمار بالسودان .

مشكلة الدراسة:

نظراً للأهمية القصوى للاستثمار والتي تنبع من أنه أحد أهم المتغيرات التي تسهم في الإسراع بعملية التنمية وذلك لما توفره الاستثمارات المحلية والأجنبية من مقومات أساسية لتحريك جمود الاقتصاد وتنمية الموارد ، خصوصاً في الدول الآخذة في النمو والسودان أحد هذه الأقطار النامية لذلك لا بد من أن ينظر إلى موضوع الاستثمار وخصوصاً الأجنبي منه نظرة اهتمام بالغ من أجل تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع المستثمرين ولذلك أنشأت الدولة العديد من الإدارات التي تسهم في جذب الاستثمار والتي من بينها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم والتي تعمل على جذب المدخرات واستثمارها في العديد من المشروعات الخدمية والإنتاجية التي تسهم في التنمية الشاملة ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة والتي يمكن تلخيصها في سؤال رئيسي يتمثل في (ما هو دور مفوضية

تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في رفع كفاءة الاستثمار في السودان من أجل تحقيق التنمية الشاملة ؟) ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية :

١. ما هي الآليات والأساليب التي تنتهجها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم من أجل تجويد وزيادة كفاءة الاستثمار بالسودان؟
٢. إلى أي مدى استطاعت مفوضية تشجيع الاستثمارات بولاية الخرطوم الاستفادة من الإمكانات المتوفرة من أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؟
٣. ما هي المعوقات التي تواجه مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في مجال تطوير وتجويد ورفع كفاءة الاستثمار ؟
٤. ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتبعها المفوضية من اجل الحد من معوقات الاستثمار في السودان؟

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع البحث لعدة إعتبارات من أبرزها أن الاستثمار يعد العمود الفقري في الاقتصاد إذ تنعكس كفاءته على الدخل القومي الذي يؤثر بصورة مباشرة على دخل الفرد ومستوى المعيشة ومستوى البطالة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار يشكل الطريق نحو التنمية الشاملة بما يحمله من خبرات إدارية ومهنية بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة التي يسهم الاستثمار في جلبها للدول النامية والتي من بينها السودان .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الموضوع الذي تتناوله حيث يعمل الاستثمار على رفع مستوى الدخل القومي الذي يعتبر مكوناً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي ، كما يعمل على زيادة مستوى مهارات الكادر البشري ونقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف (الاستثمارات الأجنبية)، وكما يعمل على زيادة الخبرات المحلية وخاصة الخبرات الإدارية وذلك من خلال الأفكار الجديدة أو الغير موجودة في البلد المضيفة مما يخلق نقلة نوعية في

الاقتصاد ، كما ترتبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنقل الجودة وأساليبها مما يدفع بكفاءة السوق المحلي ، كما يساعد الاستثمار على خفض البطالة خاصة إذا كانت الاستثمارات ذلك كثافة عمالية مما يسهل عملية الادخار الاختياري ، من خلال الأجور والمرتبات للعاملين والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مما يساعد على الخروج من دائرة الفقر كما أنه يدفع بعجلة التنمية بالبلاد ، كما تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال الجوانب التالية :

١. **الجانب العلمي** : تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في كونها تسعى للتعرف على مفهوم الاستثمار وآليات رفع وتجويد كفاءته بإعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية في الدولة.

٢. **الجانب العملي** : تنبع الأهمية العملية للدراسة في كونها تحاول التعرف على دور إدارات الاستثمار في السودان بصفة عامة ومفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بصفة خاصة في تجويد ورفع كفاءة الاستثمار من خلال التعرف على دور المفوضية في رفع كفاءة الاستثمار بجانب التعرف على المعوقات والمحددات التي تحول دون ذلك والوسائل التي يمكن إتباعها من أجل الحد من هذه المعوقات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على مفهوم الاستثمار وأهميته في الدول النامية على وجه العموم والسودان بصفة خاصة .

٢. الوقوف على إدارات الاستثمار في السودان والأدوار التي تضطلع بها .

٣. توضيح دور مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ودورها في تجويد كفاءة الاستثمار في الفترات السابقة.

٤. التعرف على أهم المشكلات والعقبات التي تحول دون قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها.

٥. الإطلاع على الآليات والأساليب التي تتبعها المفوضية من أجل تفعيل دورها.

٦. تقديم توصيات ومقترحات من واقع الدراسة والتي يأمل الباحث أن تسهم في تفعيل دور مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في مجال رفع وتجويد كفاءة الاستثمار في السودان.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث يسعى الباحث إلى اختبار عدد من الفروض والتي من أبرزها ما يلي:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان.

٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان.

٣. هناك العديد من المعوقات والعقبات الاقتصادية والإدارية والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار.

٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوانين التي تهيئ البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الاستثمار.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع طبيعة الموضوع، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسات والكتب والمراجع التي توفرت للباحث باللغة العربية والإنجليزية، وذلك لجمع المعلومات الثانوية، أما المعلومات الأولية فيتم جمعها عن طريق تصميم استبانة، وتم تحيل البيانات التي يتم جمعها عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الإجتماعية. (SPSS).

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية للدراسة : تناولت هذه الدراسةموضوع رفع كفاءة الاستثمار في السودان بشكل عام ، مع التركيز على دور مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في هذا الصدد.

الحدود البشرية : حيث أن الباحث يسعى للتعرف على دور مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في رفع كفاءة الاستثمار ، عليه فسوف ركزت هذه الدراسة على مسح آراء عينة من المستمرين بولاية الخرطوم على اختلاف تقسيماتهم ، حيث تم اختبار عينة عشوائية تتكون من (١٠٠) مستثمر من مختلف شرائح مجتمع البحث للاستفادة من آرائهم للتعرف على دور المفوضية في رفع كفاءة الاستثمار.

الحدود الزمانية : فيما يتعلق بالحدود الزمانية فسوف يتم تطبيق الدراسة على الفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥م . .

الحدود المكانية : سوف يتم تطبيق الدراسة في ولاية الخرطوم.

مصادر جمع البيانات:

أمام الباحث مصدران لجمع المعلومات يمكن تقسيمهما إلى:

١. **المصادر الأولية:** معرفة وجهة نظر عينة عشوائية من الموظفين العاملين في مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم وكذلك بعض المستثمرين من فئات اجتماعية ووظيفية مختلفة ، وهذا يتم من خلال توزيع أداة البحث(الاستبانة) على عينة عشوائية من مجتمع البحث.

٢. **المصادر الثانوية:** وهي المتعلقة بالجزء النظري للدراسة والتي يتم الحصول عليها من خلال :

أ. **الرسائل العلمية** : إن مطالعة الدراسات الجامعية والعلمية المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة ، تفيد في التعرف على أساليبها المنهجية والطرق المستخدمة في التحليلات المختلفة والاستفادة منها في قسم الدراسات السابقة.

ب. **الكتب والمقالات** : وخاصة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لرصد معظم المعلومات والمستجدات التي تعين على إتمام الدراسة .

جـ. الدوريات : الخاصة بموضوع الاستثمار في السودان.

د. الإنترنت.

هـ. مطبوعات وزارة المالية وبنك السودان والمركز القومي للإحصاء.

و . ملفات ومنشورات وتقارير مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم .

هيكل البحث.

نسبة لموضوع البحث وكذلك بعد الإطلاع على بعض الدراسات السابقة في نفس المضمار فسوف يتشكل هيكل البحث من أربعة فصول وذلك على النحو التالي :

١. **الفصل الأول** : المقدمة وتشتمل على ما يلي :

- **أولاً : الإطار المنهجي للدراسة** : ويتم من خلاله التعرف على مشكلة البحث وأهدافه وأهميته ومنهجيته وأدواته بالإضافة إلى مصطلحات البحث.
- **ثانياً : الدراسات السابقة** : ويتم من خلاله استعراض بعض الدراسات المحلية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث مع التعرف على أهم جوانب الالتقاء والاختلاف مع الدراسة الحالية .

٢. **الفصل الثاني** : **الاستثمار** ويشتمل على مبحثين على النحو التالي :

- **المبحث الأول الاستثمار المفهوم والسمات** : ويتضمن مفاهيم أساسية حول الاستثمار وأهميته وأهدافه وخصائصه .
- **المبحث الثاني دوافع وانواع ومعوقات الاستثمار** : ويشتمل على دوافع الاستثمار بالإضافة إلى أنواع الاستثمار ومجالاته والعوامل المشجعة على الاستثمار ، وأيضاً معوقات الاستثمار .

٣. **الفصل الثالث الاستثمار في السودان** : ويشتمل على مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الأول : قوانين وتشريعات الاستثمار في السودان** . ويشتمل على التطورات التشريعية لقانون الاستثمار بالسودان ، كما تناول قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م ، بالإضافة إلى قانون تشيجيع الاستثمار والمناطق الحرة لعام ٢٠١٢م .كما تطرق المبحث إلى إدارات الاستثمار في السودان ومُناخ الاستثمار في السودان بشكل عام .
- **المبحث الثاني** : الاستثمار في السودان الفرص والتحديات : ويشتمل على فرص ومجالات الاستثمار بالسودان بالإضافة إلى استعراض بعض التحديات والعقبات التي تواجه الاستثمار بالسودان .

٤. **الفصل الرابع** : الدراسة الميدانية : ويشتمل على أربعة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم** تناول لمحة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بالإضافة إلى التعرف على المفوضية وأبرز جهودها الاستثمارية .
- **المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية**
- **المبحث الثالث : تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض**
- **المبحث الرابع** : عرض نتائج الدراسة وتفسيرها والتوصيات: ومن خلاله يتم استخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتقديم بعض التوصيات إستناداً على نتائج البحث.

ثانياً : الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة وجد الباحث أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت الاستثمار في السودان والتي تناولت موضوع الاستثمار من زوايا وجوانب متعددة ، وقد ركزت العديد من هذه الدراسات على معوقات الاستثمار في السودان بشكل عام ، إلا أن الدراسات السابقة في مجال الاستثمار لم تتعرض للمؤسسات المسئولة عن تشجيع الاستثمار في السودان ورفع كفاءته ولم تتعرض للآليات التي تتبعها إدارات الاستثمار في السودان من أجل رفع كفاءته ، إلا أن هناك بعض الدراسات الإقليمية التي تطرقت إلى دور إدارات أو قوانين الاستثمار في رفع كفاءته في بعض البلدان العربية ، وفيما يلي نظرة على أهم الدراسات السابقة في التي تلامس موضوع البحث قيد الدراسة من بعض الجوانب .

١. الدراسات المحلية :

(١) دراسة هيثم محمد فتحى متولى(٢٠٠٠) : جاءت الدراسة بعنوان الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية و أثرها على التنمية الاقتصادية [١]: دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان ، وسعت الدراسة إلى التعرف على دور الاسثتمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وسبل جذب هذه الاستثمارات ، و أبرزت الدراسة إنه على الرغم من وجود المناخ الإستثمارى الملائم بالسودان و أن الاستثمارات الأجنبية تبحث عن عناصر الأمان و الأرباح و المخاطرة لذالم تساهم في دفع عملية التنمية الإقتصادية و لم تقم بالتدريب الكافي للعمالة ، كما أن الإستثمار الزراعي العربي لم يدعم السوق المحلى بما يحقق الإكتفاء الذاتي و أن الاستثمار العربي لم ينتج السلع المكملة للسلع المنتجة محلياً و لم يتوسع فى أنتاج السلع التصديرية التي تدعم البلاد بالعملات الصعبة.

(٢) دراسة خالد عبد العزيز (٢٠٠٩) : جاءت الدراسة بعنوان أثر سياسة التحرير الاقتصادي على مستقبل الاستثمار في السودان [٢]وقد هدف الدراسة إلى تقييم مدى نجاح

---

(١) هيثم محمد فتحى متولي ،الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية و أثرها على التنمية الاقتصادية : دراسة حالة الاستثمارات العربية فى السودان (ماجستير) ،السودان ، ٢٠٠٠م .

(٢) خالد عبد العزيز حسن ، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على مستقبل الاستثمار في السودان "دراسة تطبيقية إستراتيجيات وزارة الاستثمار ١٩٩٥-٢٠٠٥م " رسالة دكتوراه غير منشورة ، السودان ، جامعة شندي ، ٢٠٠٩م .

سياسة التحرير الاقتصادي في السودان في تحسين واقع الاستثمار وزيادة معدلاته وقدرتها على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، بالإضافة إلى معرفة إستراتيجية الاستثمار التي تم وضعها في إطار سياسة التحرير الاقتصادي . وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة التحرير الاقتصادي كان لها آثار إيجابية على الاقتصاد السوداني تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وساهمت في تحسين مناخ الاستثمار في السودان وبالتالي ارتفاع معدلاته خصوصاً الاستثمارات الأجنبية ، و أوضحت الدراسة أن معدلات الاستثمار سوف تزيد في السنوات القادمة نتيجة لإتباع سياسة استثمارية مرنة وإستراتيجيات واضحة.

(٣) دراسة الطاهر عثمان (٢٠١٠) : جاءت الدراسة بعنوان أثر تطبيق النافذة الموحدة في جذب الاستثمار المباشر في السودان في الفترة من(٢٠٠٣ -٢٠٠٩) [١] وذلك بهدف التعرف على تطور الإجراءات الإدارية من خلال تنفيذ برنامج النافذة الموحدة بوزارة الاستثمار بالإضافة إلى التعرف على دور السياسات والإجراءات الإدارية التي تقدمها بعض الدول الأخرى لتسهيل العملية الاستثمارية ومقارنتها بنظام النافذة الموحدة الذي تم تطبقه في السودان لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للولوج في القطاعات المختلفة ، وقد أوضحت الدراسة أن النافذة الموحدة تطور إنعكس بدوره على المستثمرين القادمين للبلاد ، كما تؤثر الإجراءات الإدارية في قرار الاستثمار لدى المستثمرين الأجانب مما يؤكد على أهمية النافذة الموحدة.

(٤) دراسة واقع الاستثمار في السودان (المحددات والحلول) (٢٠١٠) [٢] : والتي هدفت إلى التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر والتي تحفز المستثمر على ارتياد مجالات أوسع من النشاطات الاقتصادية في الدول النامية خاصة السودان والتعرف على محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في الدول النامية وكما يهدف إلى تحرير رأسمالية وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة يكون النظام القانوني نظاماً واضحاً ودستورياً يحمي كافة المستثمرين وأن تكون

(١) الطاهر عثمان ، أثر تطبيق النافذة الموحدة في جذب الاستثمار في السودان في الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٩م)
(٢) وزارة الاستثمار ، واقع الاستثمار في السودان (المحددات والحلول) ، الخرطوم ، ٢٠١٠م .

فرص التقاضي ميسرة وبدون أتعاب مرهقة مادياً ، كما يجب أن يكون النظام الضريبي عادلاً وأعباءه معقولة وإدارته حكيمة وأن تكون متغيراته سهلة التنبوء وأن فرص قيام المشروعات ميسرة ومفتوحة للمستثمرين المحليين والأجانب دون تميز أو حصر على الأقارب والمحسوبين على النظم السياسية بغرض إضعاف الخصوم السياسيين وتدعيم المواليد مادياً ، فضلاً عن فرص الاستثمار وإجراءاته ينبغي أن لا تكون مرتبطة بالرشوة الرسوم العشوائية الغير مقننة ، مما يضعف العائد على الاستثمارات ويؤدي إلى فقدان الثقة في المناخ الاستثماري.

٢. الدراسات الأجنبية :

(١) عبد الرحيم أسميح (٢٠٠٣) : جاءت هذه الدراسة بعنوان دور السجل التجاري في جذب الاستثمارات (دراسة حالة دولة فلسطين)،[١] وقد تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على أثر إصدار قانون السجل التجاري (١٩٩٧) والقوانين المصاحبة له والتي تعمل على تشجيع الاستثمارات ودورها في توفير الأرضية القانونية لجلب الاستثمار عن طريق تبسيط إجراءات إنشاء المشاريع و دعم الشفافية في الميدان التجاري ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الممارسة العملية أظهرت مجموعة من المشكلات في النظام القانوني المطبق على السجل التجاري و جعل الأقسام المكلفة بمسك السجل التجاري لدى المحاكم تتخبط في مجموعة من المشكلات كما أشارت الدراسة إلى أن تبسيط إجراءات إنشاء المشاريع ليس مرهون فقط بتحديث المنظومة القانونية المطبقة على السجل التجاري و قانون الشركات و إنما لابد من تحسين باقي الإدارات المتدخلة في مسيرة الاستثمار والتنمية .

(٢) دراسة أحمد زكريا(٢٠٠٥) : جاءت الدراسة تحت عنوان (آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة – الأردن نموذجاً)[٢] هدف من خلالها التعرف بالآليات التي يمكن أن تساهم في جذب الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى بيان إنعكاسات العولمة على الاستثمارات لاستشراف الرؤية المستقبلية لأثر جهود جذب الاستثمارات من

---

(١) عبد الرحيم أسميح ، دور السجل التجاري في جذب الاستثمارات (دراسة حالة دولة فلسطين) ، جامعة القدس ، فلسطين،٢٠٠٣م.
(٢)أحمد زكريا صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة – الأردن نموذجاً ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا (العدد الثالث ، ٢٠٠٥).

خلال الحوافز والإعفاءات المقدمة في ظل العولمة وما تفرضه من منافسة . وقد توصلت الدراسة إلى أن العولمة تحقق العديد من المزايا الاقتصادية بشكل عام وفي مجال الاستثمار بشكل خاص وذلك من خلال استحداث القوانين الجاذبة للاستثمارات الخارجية إنسجاماً مع متطلبات العولمة ، كذلك أكدت الدراسة على أن العولمة تساهم في إنفتاح الأسواق وزيادة عدد المستثمرين الأجانب بما يخدم ويعزز فرص تطوير الاستثمار الأجنبي والمحلي .

(٣) دراسة سامي عبيد التميمي (٢٠٠٨): التي كانت بعنوان (الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق – الواقع والتحديات) [١] كان الهدف منها تشخيص أهم المعوقات الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وتسليط الضوء على أهم مضامين قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في العراق مع اقتراح بعض السياسات المحورية للازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الآليات والسبل التي يمكن أن تساهم في تعزيز وجذب الاستثمارات الأجنبية تتمثل في ضرورة ثبات ومرونة التشريعات التي يعمل في ظلها الاستثمار الأجنبي لتساعد على الاستقرار وتوليد الثقة والاطمئنان من قبل المستثمرين الأجانب ، كذلك انتهاج سياسة مالية ونقدية مرنة وخاصة استمرار تحرير سعر الصرف والحد من عجز الموازنة العامة والحفاظ على معدل تضخم مقبول ووضع سعر فائدة محفز للاستثمار وتطوير النظام المصرفي وزيادة مقدرته التمويلية حتى تتمكن من تمويل الاستثمارات المختلفة.

(٤)دراسة لؤي فتحي محمد نصر (٢٠٠٨): كانت الدراسة بعنوان " دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين" [٢]وقد هدفت الدراسة بشكل مباشر إلى التعرف على دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الفلسطينية في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) حيث سعت الدراسة للإجابة على مشكلة البحث والتي توضح أن البيئة الاستثمارية في فلسطين غير ملائمة تماماً للوضع الاقتصادي الراهن ومن ناحية أخرى هناك قصور في دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار

---

(١) سامي عبيد التميمي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق – الواقع والتحديات ، العراق ، جامعة البصرة – كلية التربية ، ٢٠٠٨م .
(٢) لؤي فتحي محمد نصر ، دور" هيئة تشجيع الاستثمار "في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، ٢٠٠٨م .

وقانون تشجيع الاستثمار في الدعم الأمثل للاستثمار ، وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج هامة منها ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (١ لعام ١٩٩٨م) ، بالإضافة إلى ضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعد الاستثمار للمستثمرين من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ولا سيما النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناط بها مهام تسهيل الاستثمار وضمان سرعة انجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين .

(٥)دراسة عروبة عايش (٢٠١٠) : التي كانت بعنوان دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق[١] والتي سعت إلى تسليط الضوء على الإعفاءات الضريبية الممنوحة بموجب القانون العراق رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦م) وهل هي كافية لجذب الاستثمار بالعراق مقارنة مع بعض قوانين الاستثمار في الدول العربية فقد أوضحت الدراسة أن قانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) يمثل حجز الزاوية لتطوير ونمو الاقتصاد العراقي والذي يحفز ويشجع المستثمر الأجنبي ، كذلك فمن خلال مقارنة الإعفاء الضريبي الممنوح بموجب القانون العراقي مع القانون اللبناني والأردني والمصري يلاحظ أن المشرع العراقي كان سخياً في منح الحوافز للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في العراق .

(٦) دراسة عبد الرحيم بحار (٢٠١٢) : التي كانت تحت عنوان " دور القضاء التجاري في تشجيع الاستثمار وصون حقوق المستثمرين "[٢] وقد هدف الدراسة إلى التعرف على دور القضاء في توفير الأمن القانوني والمناخ السليم للاستثمار وإيجاد الآليات القانونية المحفزة على الاستثمار في المغرب وسيادة دولة القانون في ميدان العمل مما يحفز المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في المغرب وأثر ذلك على الاستثمار في دولة المغرب . وقد توصلت الدراسة إلى أن القرارات والأحكام والقوانين الصادرة من الغرفة التجارية لمحكمة النقض تساهم بشكل كبير في صون وحماية حق المستثمر الراغب في اللجوء إلى التحكيم لفض

(١) عروبة معين عايش ، دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق ، البصرة ، معهد الإدارة التقني ، ٢٠١٠م .
(٢) عبد الرحيم بحار، دور القضاء التجاري في تشجيع الاستثمار وصون حقوق المستثمرين ، مجلة العلوم القانونية ، الدار البيضاء ، ٢٠١٢م

النزاعات التي تعترضه مما إنعكس بصورة إيجابية على زيادة الاستثمار في المغرب وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين في القضاء التجاري بالمغرب .

٣. جوانب الالتقاء والاختلاف بين الدراسات :

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يرى الباحث أن كل من هذه الدراسات تلامس موضوع بحثه من جانب ويمكن تحديد ذلك على النحو التالي :

١. أتفقت جميع الدراسات مع دراسة الباحث حول الهدف الرامي للتعرف على وسائل جذب وزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية .
٢. اتفقت دراسة الباحث مع دراسة كل من (عثمان ، نصر ، بحار ، أسميح) حول البحث عن دور القوانين والإجراءات والإدارات في جذب الاستثمارات .
٣. تعتبر دراسة الباحث أكثر شمولاً من الدراسات السابقة من خلال سعي الدراسة الحالية إلى التعرف على دور مفوضية تشجيع الاستثمار في جذب الاستثمارات من خلال القوانين واللوائح والتسهيلات والإعفاءات التي تمنحها للمستمرين فيما اهتمت الدراسات السابقة بشكل عام ببعض العوامل التي تساهم في جذب الاستثمارات دون العوامل الأخرى .

الفصل الثـــاني
الاستثمـــــار

- المبحث الأول : الاستثمار المفهوم والسمات
- المبحث الثاني : دوافع وأنواع ومعوقات الاستثمار

المبحث الأول

الاستثمار المفهوم والسمات

يعتبر الاستثمار محط اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين لما له من أهمية كبيرة، وارتباطه بالرفاهية والتقدم للدول ، فكلما كانت القرارات رشيدة في مجال الاستثمار كلما تحققت الرفاهية والتقدم، لذا يعتبر الاستثمار بمثابة العامل الرئيسي والمحرك الأساسي والديناميكي لعجلة الاقتصاد والتنمية في أي مجتمع. عليه فإن كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ، وتباين درجة تقدمها الاقتصادي وثرائها تولي موضوع الاستثمار عناية فائقة ، وتحرص دائماً على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من الاستثمار ، لذلك فإن إستمرارية الاستثمار بمعدلات متصاعدة هو وحدة الكفيل بتحريك عجلة النمو وتحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية وبالذات فيما يتعلق بتوسيع قاعدته الإنتاجية ، وزيادة الإنتاج والإنتاجية فيه ، مما يساهم في زيادة مستويات الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منها ، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق طموحات الإنسان أفراداً أو جماعات في الحياة نحو الأفضل ، وتحسين نوعية ومستوى الحياة بشكل عام ، لذا فقد حظي الاستثمار باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي المعاصر يرجع ذلك إلى الدور الذي يؤديه في عملية التنمية ، فالمعلوم أن التنمية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، ويتحقق ذلك عن طريق الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع .

ونسبة للأهمية القصوى التي أولاها الاقتصاديون للاستثمار في عملية التنمية فإن ذلك دفع الباحث إلى تخصيص هذا المبحث إلى التعريف بمفهوم الاستثمار وخصائصه ومكوناته وأنواعه ومحدداته بصفة عامة .

مفهوم الاستثمار :

عند محاولة الاقتراب من مفهوم الاستثمار كمصطلح علمي بل وعملي (Investment) فإن الأمر يحتاج إلى الكشف عن العديد من المفاهيم الأساسية المرتبطة به والتي من الضروري تناولها لتعميق هذا المفهوم بل وإدراك الكثير من الجوانب التي تؤثر وتتأثر بالاستثمار مثل الدخل والاستهلاك والإدخار .

فالدخل هو " ما يستطيع الفرد الحصول عليه من خلال فترة زمنية محددة لينفقها على نفسه جراء توظيف عوامل الإنتاج بما يزيد على ثروته "[1] وهذا يشير إلى أن الدخل عبارة عن مجموع ما يتحصل عليه الفرد من أجور ورواتب وإيجارات وأرباح الأسهم المستثمرة ويتوزع الدخل ما بين استهلاك وإدخار .

أما الاستهلاك فهو " ذلك الجزء المستقطع من الدخل للإنفاق على السلع و الخدمات بقصد إشباع رغبات الفرد وحاجاته المتعددة على اعتبار أن مستوى دخل الفرد هو المؤثر " ومن هنا يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك فزيادة الدخل سوف تنعكس حتماً على الاستهلاك بالزيادة والعكس فكلما إنخفض مستوى الدخل انخفض الجزء المستقطع للاستهلاك .

يرتبط الدخل والإدخار بعلاقة طردية فزيادة الدخل ستنعكس حتماً على زيادة الجزء المستقطع للادخار والعكس فكلما انخفض مستوى الدخل انخفض الجزء المستقطع للادخار .

مما تقدم يعد الاستثمار أساس نظرية الدخل الذي يتوزع بين استهلاك لتلبية متطلبات الفرد إشباعاً لحاجاته المتعددة وادخار موجه لتلبية دافع الاحتياط أو المضاربة تحقيقاً للربح السريع أو دافع الاستثمار تحقيقاً للمكاسب وبذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية لتكوين رأس المال [2].

---

(١) أحمد زكريا صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة – الأردن نموذجاً ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،العدد الثالث ، ٢٠٠٥ ، ص : ٢٤.

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٥

يقوم الأفراد بتوزيع دخلهم ما بين استهلاك وادخار وأن زيادة أحدهما سيؤدي إلى انخفاض الآخر ، وإدخار الأموال دون توظيفها يعتبر اكتنازاً لها لذلك يهمنا أن يكون هناك ادخار حقيقي بمعنى أن توجه تلك المدخرات لزيادة الدخول عن طريق زيادة الإنتاج.

مفهوم الاستثمار في اللغة :

وردت في اللغة العربية مفردات كثيرة تفسر معنى الاستثمار ، إختلفت في تعريف اللفظ إلا أنها اتفقت في معنى الاستثمار والتي أشارت في مجملها إلى معنى الزيادة .

فالاستثمار لغة " مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب ، حيث أن السين والتاء تدلان على الطلب وهو مشتق من الثمر أي حمل الشجر وأثمر الشجر أي خرج ثمره ، وأثمر الرجل كثر ماله ، والثمر بمعنى المال وثمر ماله أي نماه "[1] . ويستفاد من هذا المعنى قوله تعالى ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ [2].

كذلك عرف الاستثمار في اللغة بأنه " طلب الحصول على الثمر وثمر الشيء أي ما تولد عنه ويقال أثمر الشيء إذا ظهر ثمره ، إذا نضج وكمل "[3] ، ونلاحظ أن كل هذه التعابير تشير إلى معاني الزيادة وتحصيل المنفعة .

كما أشارت الدكتورة أميرة إلى أن الاستثمار في اللغة " مشتق من الثمر وثمر ماله أي نماه وزاده ، والثمر كثرة المال المستفاد " [4].

أن الاستثمار في اللغة هو " استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال ، وينمو بذلك على مدى الزمن "[5] (يس، ١٩٩٥، ٣٧).

---

(١)محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (أبن منظور) ، لسان العرب ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ص: ١٧٠ .
(٢) سورة الكهف الآية : ٣٤.
(٣)محمد أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص :٨٩.
(٤)أميرة عبد اللطيف مشهور ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص: ٢ .
(٥)محمد مدحت يس ، الاستثمار في المصارف الإسلامية مع دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي المصري ، رسالة ماجستير (كلية التجارة ، جامعة الأزهر) القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص:٣٧.

مفهوم الاستثمار اصطلاحاً :

يعرف الاستثمار بصفة عامة بأنه " تلك العمليات التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي والتي تتمثل في خلق رأس مال أو زيادة حجم الموجود منه بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل "[1] .

كما يعرف الاستثمار بأنه عبارة عن " الأصول الرأسمالية المضافة حديثاً سواء الأصول الجديدة أو تجديد ما هو موجود منها ، أما الأصول الرأسمالية الموجودة لا تمثل أي إضافة في ثروة المجتمع أو إلى طاقته الإنتاجية حتى ولو قام البعض بإنفاق استثماري عليها ، فهذا الاستثمار وإن أعتبر استثمار للفرد ، إلا أنه لا يعني شيئاً للمجتمع "[2].

عرف الاستثمار بأنه " الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الإستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج صافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة" [3].

عرف (مطر) الاستثمار بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال والمستثمرة وعن النقص المتوقع في قيمتها الشرعية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثلة في إحتمال عدم تحقق هذه التدفقات " [4].

سعت الاتفاقات الثنائية الدولية إلى تحديد مفهوم الاستثمار لسد الفراغ الناتج عن إخفاق الاتفاقيات المتعددة الأطراف وعدم قدرة المنظمات الدولية من الانتقال من الخطاب النظري إلى تنظيم دولي عملي لذلك سعت إلى تقسيم الاستثمار إلى استثمار محلي

---

(١) عبد الله الصعيدي ، الإدخار والنمو الاقتصادي ، دراسة لمكونات ومحددات النمو الاقتصادي في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص ١٩ .

(٢) إبراهيم متولي حسن المغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١١م. ، ص ٢٢.

(٣) ناظم محمد نوري الشمري ، وطاهر فاضل البياتي ،أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر : عمان ،١٩٩٩م ، ص٢٦.

(٤) محمد مطر ، إدارة الاستثمار : الإطار النظري والتطبيقات العملية ، الطبعة الرابعة ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٦م ، ص ٢٢ .

وأجنبي حيث تم تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه " انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق الربح للمستثمر الأجنبي بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة " [1].

يعرف كل من صندوق النقد الدولى (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية على أنها " الاستثمارات فى مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى"[2]. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠٪ من رأس المال ، أو يتركز٢٥٪ فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع . هذه المفاهيم ساعدت المحكمين وخاصة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في واشنطن لتسوية المنازعات المطروحة أمامه .

ومن خلال التعريفات السابقة فإن الباحث يعتمد التعريف التالي الذي يتسم بالشمولية، كتعريف إجرائي الاستثمار في هذه الدراسة " بأنه العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات ، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم" [3] ، حيث يتسم التعريف بالشمولية ويبين هدف الاستثمار كإنفاق مالي .

أهمية وأهداف الاستثمار :

إن دور الاستثمار لا يقتصر على المساهمة في إيجاد قاعدة إنتاجية في البلد المستثمر فيه ، بل أن له دور ملحوظ في مكافحة البطالة وإيجاد الفرص لتشغيل اليد العاملة والمشاركة في حل ما قد يتعرض له البلد من أزمات اقتصادية وتوفير السلع والخدمات الأمر

(١) عمر هشام محمد صدقي ، ضمانات الاستثمار الأجنبية والقانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م ، ص ٥ .
(٢) على عبد الوهاب إبراهيم ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠، رسالة ماجستير ،جامعة الإسكندرية ،١٩٩٥م ، ص ١٦ .
(3) Froyen, Richard, Macroeconomics Theory and Policies, 5 edition, Prentice Hall, USA, 1996, P:28

الذي من شأنه دفع حركة التجارة وتشجيع الصادرات ، وهو ما يكسب بدوره البلد نقداً أجنبياً يعاد استثماره في التوسع في المشروعات القائمة أو إنشاء مشروعات جديدة .

يشكل الاستثمار ركيزة أساسية للتنمية ، لأنه يشكل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية وزيادة في الثروات لما له من أثر بليغ في إشباع الحاجات وتوفير الخدمات . ففي إطار العولمة ، وما يشهده العالم من تحولات سياسية واقتصادية وتكنولوجية سريعة تحكمها قوانين العولمة الاقتصادية وضوابط التنافسية الحادة ، يعتبر الاستثمار الوطني والأجنبي الداعم الأساسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي والدعامة الفعالة للتنمية البشرية [1]، كما يمكن التعرف على أهمية الاستثمار من خلال تعريفه وكذلك من خلال الأهداف العديدة التي يحققها سواء العامة منها أو الخاصة ، وقد أشار إبراهيم إلى بعض أهداف الاستثمار على النحو التالي [2]:.

١. تكوين الأصول المالية والبشرية : حيث تؤثر الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت والذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المصانع واستصلاح الأراضي ، أو بشكل غير مباشر كإنشاء الطرق والسدود والخزانات ... الخ ، هذا فضلاً عن الأهمية للاستثمار في العنصر البشري بالتعليم والتعلم وإعادة التأهيل والإنفاق الاستثماري على الأبحاث والدراسات العلمية .

٢. تحقيق العائد الاستثماري : من الصعب أن يكون هناك استثمار دون تحقيق عوائد منظورة من ذلك (ربح أو دخل) أو غير منظورة (كالنفع العام المتحقق من إقامة شبكة الطرق ، أو إنشاء مدارس أو جامعات تعليمية وتدريبية) . فالاستثمار يهدف إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيداً عن الإضطراب والتراجع في ظل المخاطرة من أجل المحافظة على استمرارية النشاط الاستثماري ونجاحه .

٣. تكوين الثروة وتنميتها : ويتمثل ذلك حينما يسعى الفرد إلى تحقيق المدخرات مخفضاً أو مرشداً استهلاكه الجاري للوصول مستقبلاً إلى تكوين الثروة وتنميتها.

(١) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، الطبعة الأولى ، شركةمطابع العملة السودانية ، الخرطوم ، ٢٠١٢م ، ص : ٧٥ .
(٢) إبراهيم متولي حسن المغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص : ٢٩

٤. المحافظة على قيمة الموجودات : إذ يسعى المستثمر الخاص إلى تنويع مجالات استثماراته حرصاً منه وسعياً أن لا تنخفض قيمة موجودات ثروته بحكم تغير الأسعار بالارتفاع وتقلبها مع مرور الزمن .

خصائص ومزايا الاستثمار :

للاستثمار العديد من الخصائص والمزايا الهامة ، ومن أهم خصائص الاستثمار ما يلي [(١)]:

١. يسهم الاستثمار في الحفاظ على قيمة الاستثمار الأصلية ففي حالة التضخم النقدي تنقص القيمة الحقيقية للاستثمار ، فيسعى المستثمر للمحافظة على رأس ماله الأصلي للمشروع.
٢. يعمل الاستثمار على تحقيق دخل مستمر وربح استثماري حيث يجب أن تغطي العوائد المبالغ المستثمر فتكون حصيلة الإيرادات تفوق المصروفات .
٣. يقوم الاستثمار على مراعاة القوانين السائدة فعلى المستثمر أن يراعي الناحية القانونية بحيث يتجنب الوقوع في المخالفات والغرامات التي تقلل من أرباحه وتزيد مصروفاته .
٤. يساهم الاستثمار على الحفاظ على درجة السيولة الدائمة بحيث أن اختيار المستثمر للأدوات الاستثمارية المناسبة يمكنة من تحقيق السيولة التي توفي بالتزاماته ، الأمر الذي يجنبه العجز المالي فيحفظ بجزء من المبالغ النقدية في صندوق المشروع لمواجهة الطوارئ .
٥. يعمل الاستثمار على تحقيق الكفاءة الحدية لرأس المال والتي تعرف بأنها " المعدل الذي تتساوى عنده قيمة التدفقات النقدية السنوية المتدفقة للعائد من الاستثمار مع سعر الفائدة أو هامش الأرباح " ، فإذا ازداد تفاؤل المستثمر بالتدفقات المستقبلية ارتفعت الكفاءة الحدية بالمقارنة مع هامش الربح مما يشجع على الاستثمارات الجديدة .

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، سلسلة الدراسات الاستثمارية ، معوقات الاستثمار في الدول العربية ،قطر، ٢٠٠٥م، ص١٤ .

٦. يعمل الاستثمار على زيادة حجم السوق المحلي ويقاس هذا المتغير بالناتج المحلي.

٧. يساهم الاستثمار في زيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس سنوات سابقة على سنة التقدير ويستخدم هذا المعدل كعامل للتدفقات المستقبلية لنمو السوق المحلي .

إن الدول تتنافس لجذب مزيد من الاستثمار المباشر ، وذلك بسبب الدور المهم له في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال مزاياه ودوره الإيجابي المتمثل في الآتي[1]:

أ. زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين .

ب. المساهمة في سد فجوة (الادخار – الاستثمار) في الدولة ، وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة بما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي ، خاصة في ظل تقلص اعتماد الدولة على المديونية الخارجية ، وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها .

ج. أصبحت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ، والتي يعتبر الاستثمار المباشر أحد مكوناتها مصدراً أساسياً لتمويل التنمية في الدول .

د. توفير العملات الأجنبية للدولة مما يمكنها من استيراد متطلبات التنمية ، ويلاحظ أن هذه الميزة وإن كانت مقبولة في فترة الستينات حتى الثمانينات إلا أنها أصبحت أقل أهمية في الوقت الحاضر ، خاصة بعد نجاح بعض الدول النامية في تكوين إحتياطي من العملات .

ه. تحسين أوضاع ميزان المدفوعات في الدولة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية ، وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى ، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة ، أما الميزان التجاري فقد يتحسن من خلال تخفيض الواردات من ناحية ،وزيادة

(١)وزارة الاستثمار ،ورقة عمل بعنوان مناخ الاستثمار في السودان ، الخرطوم ، ٢٠١٠م ، ص: ٢.

الصادرات من ناحية أخرى ، وبصفة خاصة من خلال إتباع إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات .

و. يحفز الاستثمار وبخاصة الأجنبي المباشر على زيادة جودة منتجات الشركات المحلية في الدولة ، وذلك بفعل المنافسة بينهما وبين شركات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تحث الشركات المحلية على البحث عن كل ما هو جديد من تكنولوجيا مستخدمة في عمليات الإنتاج .

ز. يساعد الاستثمار الدولة على التعجيل ببرنامج الخصخصة وبالتالي المساهمة في إتمام برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي تقوم بتنفيذه الدولة ويتم ذلك من خلال السماح للمستثمرين بإمتلاك بعض أو كل أسهم بعض المشروعات المطروحة للبيع .

المبحث الثاني

دوافع وأنواع ومعوقات الاستثمار

أولاً : الدوافع الاقتصادية للاستثمار

تغيرت وتطورت الدوافع الاقتصادية للاستثمار، مع تغير وتطور الاقتصاد العالمي، وتعددت أطراف الاستثمار وتنوعت أهداف المستثمرين ومصالحهم. ففي الاقتصاديات التقليدية كان يتم التركيز على مصلحة المستثمر (المنظم) حيث يري الاقتصادي (كينز) أن دوافع الاستثمار عند المنظم يرتبط بقيمتين[1]:

١. القيمة الأولي هي قيمة الفعالية الحدية لرأس المال (أي الناتج المردود المتوقع في حالة القيام بالاستثمار) .
٢. القيمة الثانية هي قيمة معدل الفائدة (أي كلفة القروض الضرورية للقيام بالاستثمار) .

أن التجربة بينت أن مجرد المقارنة بين معدل الفائدة والفعالية الحدية لرأس المال لا يكفي لتحديد اختيارات المستثمر ، إذ إن عملية الاستثمار أكثر تعقيداً من ذلك، وتتأثر بعدة معطيات نفسية وموضوعية ، تتعلق بالاحتمالات والتنبؤات التي يقوم بها المستثمر ، وبأبعاد السياسة التخطيطية والمالية والضريبية للدولة .

يمكن تقسيم الدوافع الاقتصادية للاستثمار على أطراف الاستثمار الرئيسية وهي الاستثمار الحكومي و الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي .

الدوافع الاقتصادية للاستثمار الحكومي:

يرتبط الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها، والأهداف الواضحة للتنمية، ففي السابق ركزت مدارس

(١) لؤي فتحي محمد نصر ، دور" هيئة تشجيع الاستثمار "في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، ٢٠٠٨م. ، ص : ١٦.

التنمية (التقليدية) على البعد الاقتصادي في التنمية، وذلك باهتمامها بكيفية توفير التمويل اللازم لعمليات التنمية، ولم تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية والسياسية والتي قد تعيق عملية التنمية[1].

ويمكن القول أن استراتيجيات التنمية التقليدية اعتمدت على تطبيق نماذج جاهزة للنمو، وضعها الفكر الاقتصادي في الدول المتقدمة اقتصادياً، دون مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المتخلفة ، إلا أن الفكر التنموي الحديث اتجه إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات المطروحة للتنمية، وتبني نظرة أكثر شمولية لعملية التنمية، والاهتمام بدراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، والأهمية البالغة لمشاركة الجماهير في العملية الإنمائية، وتحقيق عدالة توزيع الدخل، وتوفير الاحتياجات الأساسية وفرص العمل لأفقر الفئات [2].

وعلى ضوء ما سبق فإن الدوافع الاقتصادية للاستثمار الحكومي يجب أن تهدف إلى القضاء على التخلف، وذلك بوضع السياسات الكفيلة برفع مستوى معيشة غالبية المواطنين إلى مستوى مقبول حضاريًا، وتوفير احتياجاتهم الأساسية، مما يسهم في الوفاء باحتياجات المجتمع . وتتمثل دوافع وأهداف الاستثمار الحكومي في تحقيق الربحية الاجتماعية ، التي لا يمكن أن تقوم بها أو تحققها أي من القطاعات الاستثمارية الأخرى، غير استثمار الدولة، إضافة إلى خلق القاعدة الأساسية لتشجيع ومساعدة قطاعات الاستثمار الأخرى، الوطنية والخارجية، للقيام بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية .

الدوافع الاقتصادية للاستثمار الخاص :

تطورت فرص ومجالات الاستثمار الخاص مع التطورات الاقتصادية المتتالية في العالم خلال عقد السبعينيات، وفي مختلف المجالات إضافة إلى تغيير المفاهيم الفكرية والفلسفية لوظيفة الدولة والقطاعات الاقتصادية في التنمية الشاملة . فمنذ ظهور الدعوة إلى تحجيم سيطرة الدولة (القطاع العام) على الإنتاج، وخصخصة المشاريع العامة اتسعت رقعة فرص

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية ، سلسة دراسات اقتصادية واستثمارية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م. ، ص : ٢٧
(2) Solnic, Bruno, International Investment, Wesley publishing company, USA, 1988, P:13

الاستثمار أمام القطاع الخاص للقيام بالاستثمار في المجالات والمشاريع التي كانت محتكرة على الدولة والقطاع العام مثل مشاريع البني الأساسية ذات المردود الاقتصادي ، وكذا المشاريع الإنتاجية التي كانت تعتبرها الدولة في المراحل السابقة ذات صبغة إستراتيجية .

كما تطورت آليات الاستثمار وأطره وأشكاله القانونية، من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عدداً من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الاستثمارية الإنتاجية و الخدمية. ولكن تبقى الدوافع الاقتصادية لاستثمار القطاع الخاص محددة بما يلي[1] :

١. العائد المناسب للاستثمار من صافي الأرباح.
٢. النمو والتطور للمشروع وإمكانية التوسع أو خلق مشاريع استثمارية جديدة ، واكتساب خبرات ومهارات وتقنية عالية .
٣. فرص استعادة رأس المال وحقوق الملكية في حالة البيع أو التنازل عن المشروع.

الدوافع الاقتصادية للاستثمار الأجنبي :

أصبح الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المعاصر من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية . وقد تميز عقد التسعينات من القرن الماضي بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، سواء بشكل قروض أو استثمارات ساعدت على توثيق الارتباط بين الدول المختلفة والكثير من الشركات العالمية ومؤسسات التمويل الدولية وساهمت في إقامة مناطق استثمارية جديدة وتوسيع الأسواق .

زادت أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية في كل البلدان النامية بعد التغيرات التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية منذ أوائل عقد الثمانينات ، حيث أدت تلك التغيرات إلى انكماش المصادر الأخرى للتمويل ، فقد انكمش كثيراً دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في الدول النامية، وكان من شأن هذه

(١) فليح خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى ، الأردن، ٢٠٠٦م. ، ص : ٤٩

التغيرات في مصادر التمويل الأخرى، إن ازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية زيادة كبيرة لما تتمتع به من مزايا واضحة حيث أنها غير خالقة لمديونية، وغير خاضعة لشروط المصادر الأخرى، وليس لها صفة سياسية وقد ساعد ذلك على تطور وتوسيع دور الاستثمارات الأجنبية في اقتصاديات الدول النامية، وهناك العديد من العوامل والدوافع منها اقتصادية وأخرى تقنية ساهمت في خلق مناخ استثماري قوي أهمها[1]:

١. تطور فكرة تمويل الاستثمار من مصادر خارجية لدى الدول النامية، دون التحفظ أو الريبة لأثار التبعية الاقتصادية.
٢. وجود فوائض نقدية في الدول المتقدمة الصناعية والدول ذات الموارد النقدية، التي تبحث لها عن فرص للاستثمار في مختلف الدول بعيداً عن أعباء الضرائب وتقلبات أسعار البورصات والفوائد.
٣. قيام الدول المتلقية للاستثمار بتقديم التسهيلات والمزايا والإعفاءات والضمانات لتشجيع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها.
٤. التطور الكبير في الأسواق والمؤسسات المالية في العالم و التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال الاتصالات والإعلام وشبكة الإنترنت التي جعلت من العالم قرية صغيرة تمكن المستثمر من بسط فرص الاستثمار العديدة المتاحة في العالم على بساط مكتبة.
٥. ترابط المصالح بين عدد من المستثمرين والممولين الدوليين دفعهم إلى إقامة شركات متعددة الجنسيات تنتشر فروعها وتتوزع مصالحها في مختلف القارات.

ثانياً : أنواع ومجالات الاستثمـــار:

يقصد بأنواع الاستثمار مجال أو طبيعة العمل الاقتصادي أو بعبارة أدق القطاع الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عوائدها . وهذه المجالات كثيرة ومتعددة كالمجال الصناعي والزراعي والسياحي والخدمي وغيرها [2]. وقد برزت

(١) طلال الذيابي، الدوافع والضمانات والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، طرابلس ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٣

(٢) زوزان حسن عبد الكريم البرزنجي، ، دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات أقليم كردستان – العراق) رسالة ماجستير)، الأكاديمية العربية المفتوحة ، بغداد ،٢٠٠٨م ، ص ١٤٨.

العديد من التصنيفات والتقسيمات لأنواع الاستثمار إنطلقت هذه التصنيفات من نظرة الكُتاب والباحثين أو تخصصهم أو طبيعة عملهم .

قام (المغربي) بتقسيم أنواع الاستثمار على النحو التالي [1]:

١. **حسب توزيع الاستثمار** : حيث صنفه إلى الاستثمار في رأس المال البشري والذي يهدف إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل ، وكذلك الاستثمار في البنية الأساسية وهو الاستثمار في الطرق وسائل المواصلات .... الخ ، بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في الإنتاج وهو الاستثمار في المشروعات الزراعية والصناعية التي تستهدف إنتاج السلع والخدمات .

٢. **حسب الصورة** :حيث قسم الاستثمار حسب الصورة إلى الاستثمار الحقيقي (العيني) وهو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة في المجتمع ، ومن أقسامه كذلك الاستثمار النقدي وهو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبراً عنه بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية[2] بالإضافة إلى الاستثمار المالي والذي يتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات .

٣. **حسب الدوافع** : ووفقاً لهذا النوع فقد قسم الاستثمار إلى الاستثمار التلقائي (المستقل) وهو الاستثمار الذي يحقق دون النظر لإعتبار الظروف الاقتصادية السائدة أو لما يدره الاستثمار من عائد ، ومن أنواعه أيضاً الاستثمار التبعي وهو الاستثمار الذي يقدم عليه المستثمر عندما يتوقع عائداً مجزياً .

٤. **حسب موطن الاستثمار** : وبحسب هذا التصنيف حددت أنواع الاستثمار في الاستثمار الوطني وهو الذي يتحقق داخل الاقتصاد الوطني ، بجانب الاستثمار الأجنبي وهو الاستثمار الذي يسيطر عليه العنصر الأجنبي .

---

(١)إبراهيم متولي حسن المغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥.
(٢)حسين عمر ، مبادئ علم الاقتصاد تحليل جزئي وكلي ومعم اقتصادي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص : ٤٨ .

من جهة أخرى فقد صنف (عبد المطلب) أنواع الاستثمار حسب معايير مختلفة من أهمها [1]:

١. معيار الزمن والذي يضم الاستثمار (قصير ، متوسط ، طويل) الأجل.
٢. معيار النشاط الاقتصادي ويتمثل في الاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري.
٣. معيار حجم النشاط ويتمثل في المشروعات (الصغيرة ، المتوسطة ، الكبيرة) .
٤. معيار جنسية الاستثمار ويضم هذا النوع الاستثمار المحلي والأجنبي والمختلط .
٥. معيار الملكية وينقسم إلى استثمار خاص وعام ومشترك .
٦. معيار شكل الاستثمار وينقسم إلى استثمار عيني ونقدي .
٧. معيار الهدف ويضم الاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح واستثمارات ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى .

أن هناك معياران لتصنيف مجالات الاستثمار وهما المعيار النوعي والمعيار الجغرافي ، ويشير المعيار النوعي إلى الاستثمارات التي يسمح فيها القانون للمستثمر بحيازة الأصل كالعقار والسلع وغيرها ، وأما المعيار الجغرافي فيتضمن تصنيف الاستثمارات إلى وطنية وأجنبية ، كذلك تتنوع مجالات الاستثمار حسب أهدافها فمنها الاستثمارات العقارية و الاستثمارات السياحية و الاستثمارات الصناعية و الاستثمارات الزراعية[2].

أن أنواع وسائل الاستثمار وسبل تنمية الأموال عديدة، فهناك الاستثمار الزراعي والاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي.وهناك الاستثمار في مجال الأسهم والسندات، وفي مجال الذهب والفضة، وفي مجال التحف القديمة والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة.ومهما تعددت أنواع الاستثمار ووسائله فإن المقصود الأول منها كلها هو زيادة رأس المال والمحافظة عليه، والاستثمارات تحقق الأهداف المرسومة لها بدرجات متفاوتة .

(١) عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٠م، ص ٤٧.
(٢) ازاد شكور صالح ، قوانين تشجيع الاستثمار في العراق وإقليم كوردستان العراق وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي (دراسة تحليلية مقارنة) ،الطبعة الأولى، منظمة نشر الثقافة القانونية، اربيل ، ٢٠٠٦م ، ص :٢٩

ثالثاً : العوامل المشجعة على الاستثمار :

السياسة الاقتصادية الملائمة :

يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والإستقرار ، وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة ، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها ، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة . إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع ، ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة .

أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون وان احتوى الكثير من المزايا والاعفاءات والاستثناءات بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى . وهذا من الممكن ان يتوقف على [1]:

١. إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور .
٢. تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه .
٣. تطوير إجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي ، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الانتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية .

أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل أسعار الفائدة العالمية ، ومعدل الأرباح ، وظروف الاستثمار من حيث حرية خروج راس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى .

البنية التحتية اللازمة للاستثمار :

يجب الاهتمام بتوفير البنية التحتية خصوصاً في المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات ، بدرجة أفضل إن لم تكون مساوية لأغلب دول

(١) زوزان حسن عبد الكريم البرزنجي، ، دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات أقليم كردستان ، مرجع سابق ، ص:١٥٠.

العالم. ونظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة . ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية ، والمصارف الخاصة ، وأسواق الأسهم والأوراق المالية . ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار[1].

توفير البنية الإدارية :

أهمية أن تكون البنية الإدارية مناسبة وبعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وتسهيلات الحصول على التأشيرات والإقامة والجنسية وطرق الحصول على الخدمات المختلفة ، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة والتموين والبلديات فهناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

ترابط وانسجام القوانين :

من الضروري ترابط القوانين مع بعضها البعض وعدم تناقضها ووضوحها وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها .

الاطمئنان لوسائل تسوية النزاعات :

عندما ينشأ نزاع بشأن المشروع الاستثماري فإن المستثمر إذا كان وطنياً أو أجنبياً يتطلع إلى سرعة حسم النزاع وإذا حكم لصالحة يكون الدفع فوري لأن الزمن يعد استثماراً

(١) زوزان حسن عبد الكريم البرزنجي، ، دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات أقليم كردستان ، مرجع سابق ، ص:١٥١.

غالياً ، مما يتوجب على جميع الدول إنشاء محاكم متخصصة في الفصل في قضايا الاستثمار [1].

توفير الحوافز الضريبية :

تعرف الحوافز الضريبية بأنها " مختلف التيسيرات الضريبية التي يمنحها المشّرع للأنشطة المختلفة لتحقيق أهداف معينة " وهي تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص بقصد إحداث آثار إيجابية من شأنها تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يمنح هذه الحوافز[2].

رابعاً : معوقات الاستثمار :

تعددت وتباينت معوقات الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي وذلك بتباين واختلاف الدول فمهما بذلت الدول جهوداً جبارة في منح المستثمرين إمتيازات وإعفاءات وتوفير الحماية والضمانات الكافية بموجب القوانين واللوائح والقرارات فهذه المسألة لا قيمة لها ما لم تبذل الدولة قصارى جهدها في إزالة معوقات الاستثمار التي تختلف من دولة إلى أخرى وقد تصل في بعض الدول إلى أكثر من عشرين معوق .

وقد أشار (عبد العالي ويحيى) إلى أبرز معوقات الاستثمار الأجنبي والمحلي في الدول العربية على النحو التالي[3]:

١. معوقات اقتصادية : تتمثل في عدم توفر البنية الاقتصادية التحتية في إغلب الدول العربية كوسائل الاتصال والمواصلات والترابط التكاملي بين القطاعات الاقتصادية وضعف المؤسسات المالية والمصرفية وكل ذلك يؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي والمحلي عن الاستثمار لصالح الدول الأكثر جاهزية في مجال البنية الاقتصادية ، أضف إلى ذلك ضعف وعدم وضوح السياسات التي تنتهجها الدول من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية والتي تتمثل في السياسات الضريبية والجمركية والتسعير بالإضافة إلى السياسات النقدية والتضخم .

---

(١) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١)

(٢) إبراهيم متولي حسن المغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص : ٧٨ .

(٣) عبد العالي بوحويش حمد الدائخ ، ، ويحيى محمود احمد ، ، مقومات ودوافع ومعوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في الدول العربية " دراسة قياسية على دولتي مصر وليبيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧م) ، القاهرة ، ٢٠٠٩ م ، ص : ٩.

٢. ضعف الكفاءة الإدارية : نظراً لعدم وجود إستراتجية في مجال الرقابة والإدارة في أغلب اقتصاديات الدول النامية فهناك فساد في أهم عناصر الإنتاج وهو عنصر الإدارة بالإضافة إلى سوء التخطيط حيث يتضح ذلك من خلال التوفر النسبي لرأس المال في أغلب الدول النامية وبخاصة العربية منها إلا أن المشاريع الإستثمارية ما زالت متخلفة نتيجة الفساد الإداري والبيروقراطية في الإجراءات الإدارية في هذه الدول .

٣. معوقات اجتماعية : هناك مجتمعات لا تزال منغلقة على المستثمر الأجنبي وذلك نتيجة لتراكمات الفترات الإستعمارية السابقة وكذلك نسبة لما تعانيه بعض الدول من عادات وتقاليد غير مشجعة للاستثمار .

٤. معوقات أخرى : كالمعوقات التشريعية من حيث الموافقة على الاستثمار المحلي والأجنبي وسرعة الموافقات وتحديد قيمة الضرائب وفترات السماح في تسديد القروض والملكية أو الإيجار وحق الانتفاع ، بالإضافة إلى بعض المعوقات الأخرى فعلى سبيل المثال فإن الموارد بدلاً من أن تكون في صالح التنمية أصبحت معوق لها أنها أصبحت مطمع الدول القوية بالإضافة إلى المصيدة السكانية حيث أنها تلتهم كل نمو في الناتج المحلي في أغلب الدول النامية حيث لا وجود لاستثمار في رأس المال الفكري فيوجد هدر للمال والجهد والزمن وعدم الاستعداد لإيقاع العولمة والذي تزيد فيه الدولة المتخلفة تخلفاً ، وكذلك عدم الاستقرار والثقة في السياسات الاقتصادية في الدول النامية .

كما أشار (الطاهر) بالإضافة إلى المعوقات السابقة إلى بعض المعوقات التي تحول دون نجاح سياسات جذب الاستثمارات والتي من أبرزها[1]:

١. **المعوقات الدولية (معوقات سياسية)** : تتمثل المعوقات الدولية في الحظر الدولي والاقتصادي وعدم شراء المنتجات ومنع المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات الكبرى

(١) مصطفى محمد عبد الله ، تقوية وتدعيم أنشطة عمليات ترويج الاستثمار (ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار القومي ، الخروطوم ، ٢٠٠١م ، ص ١٨ .

من التعامل مع بعض الدول أو الأنظمة السياسية مما يشكل عائق وعقبة أمام المستثمرين وتحد من قدراتهم في الدخول إلى تلك البلدان .

٢. **المعوقات الخاصة بنقص المعلومات** : تعد من أكبر المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب والمحليين بسبب غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية أو المتعلقة بالقطاعات الاستثمارية كالمعلومات الصناعية ، الزراعية ومعلومات الخدمات الاقتصادية التي تُعنى فيما تُعنى بالفجوة في الصناعة ، الندرة أو الكفاية وما إلى ذلك ما يعد دراسة أولية تُعين المستثمر على تحديد المشروعات التي يحتاجها . كما يمثل غياب الخريطة الاستثمارية في معظم الدول النامية على المستوى القومي مشكلة للمستثمرين .

٣. **المعوقات الأمنية** : إن جدلية العلاقة بين السلام والتنمية ثابتة ، ففي الوقت الذي يخلق فيه السلام كل ظروف الإبداع وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والأمان فإن حالة العداء تصرف الجهود إلى الحروب والدمار لكافة الإمكانيات والتكلفة العالية لها من حشد للموارد الشيء الذي يقود إلى التخلف ، وحرمان عمليات التنمية من الموارد اللازمة لتطويرها وبالتالي خلق لمعوقات أمنية تمنع الاستثمار في المناطق التي تشهد إنفلات أمني .

الفصل الثالث

الاستثمـــــار في الســـــودان

- المبحث الأول : قوانين الاستثمار في السودان
- المبحث الثاني : الاستثمار في السودان الفرص والمعوقات

المبحث الأول

قوانين وتشريعات الاستثمـــار في الســـــودان

برزت خلال النصف الثاني من القرن العشرين اتجاهات جديدة في العالم حول منهجية إدارة اقتصاديات الدول. تركز تلك الاتجاهات على مقاصد ومبادئ وأسس محددة تتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد ، وتتمحور تلك المبادئ والأسس حول جملة أحكام وضوابط تتصل بإدارة الاقتصاد الكي وإعادة هيكلته لتحرير الاقتصاد من تلك القيود المعوقة لإنطلاقه نحو آفاق النمو المتوازن والمستدام ، ولتحقيق قدرة الاقتصاد الوطني على الإنفتاح نحو الاقتصاديات الدولية والتكامل معها من خلال توسيع الاستثمارات وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بالشكل الذي يحقق النمو المطلوب [١].

الاقتصاد السوداني لا يختلف كثيراً عن اقتصاديات الدول النامية ، فالبناء الاقتصادي يعكس بقدر كبير الموقف الاقتصادي لدول نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية.

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية وهو جزء من القرن الأفريقي ويدخل ضمن الدول العربية والأفريقية ، وتقع على حدوده سبعة دول ، ويعتبر السودان من الدول الأفريقية الغنية بالموارد الاقتصادية المتجددة والطبيعية ، هذا بجانب وجود موارد مقدرة مثل الخامات المعدنية والبترول ، كما يتمتع السودان بإمكانيات هائلة من الكوادر البشرية ، كما تتخلل مساحة السودان مساحات شاسعة من الأراضي المسطحة الخصبة التي يتخللها نهر النيل وروافده المتعددة بالإضافة إلى مساقط المياه المتعددة والتي تساعد جميعها في عمليات الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية لتغطي حاجة البلاد الآنية والأجيال القادمة ،كما تكتنز في باطن الأرض في أجزاء كبيرة من السودان مخزوناً هائلاً من الثروة البترولية وأنواع عديدة من المعادن كالذهب وخام الحديد و الكروم وغيرها من الموارد الاقتصادية المتجددة [٢].

---

(١)إسماعيل الحاج موسى – الاستقرار والاستثمار – ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي الخرطوم ٢٠٠٤م ، ص :٩.

(٢) أسامة محمد عثمان خليل ، التنمية المستدامة في السودان في ظل الأزمة العالمية (ورقة عمل) ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، ٢٠١٢م ، ص: ٢٢ .

إلا أن الاقتصاد السوداني يعتبر من الاقتصاديات الكامنة ولكي يتم تفجير هذه الطاقات لا بد من جذب رؤوس أموال ضخمة داخلية وخارجية للاستثمار من خلال تهيئة مناخ استثماري جاذب تسنده تشريعات ملائمة تحكم العلاقات وتضمن الحقوق .

التطورات التشريعية لقانون الاستثمار في السودان :

اهتمت الحكومات المتعاقبة على إدارة البلاد بأمر التنمية الاقتصادية وذلك بوضع خطط إستراتيجية لاستغلال الموارد المتنوعة بالإمكانات المتاحة محلياً واستجلاب القروض ومشاركة القطاع الخاص وقد كانت الخطة الأولى للاستثمار والتنمية خلال الفترة ١٩٤٦ -١٩٥١م كخطة خمسية كان الهدف منها إنشاء الهياكل الأساسية للدولة وتوفير الخدمات العامة ثم خطة خمسية أخرى للفترة من ١٩٥١ -١٩٥٦ م شملت تنفيذ خمسة وعشرين مشروعاً في مجالات النقل والزراعة وبعض البنيات التحتية ، ثم تطور الأمر إلى الخطط العشرية كبرنامج الإستراتيجية القومية الشاملة للفترة من ١٩٩٢ -٢٠٠٢م والذي جاء عقب البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي ١٩٩٠ -١٩٩٣م هذا على صعيد السياسات والخطط الاقتصادية والتنموية[١] .

أما على صعيد تشريعات الاستثمار فقد صدر أول قانون عام ١٩٥٦م تحت مسمى (قانون الميزة الممنوحة) وقد كان إشراف وتنفيذ القانون على وزارة الصناعة والتجارة والتعاون والتموين ، وكان الهدف منه تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي بهدف تغيير تركيبة الاقتصاد السوداني من اقتصاد زراعي رعوي إلى اقتصاد صناعي وقد لعب هذا القانون دوراً هاماً في اجتذاب رأس المال الوطني والأجنبي في مختلف القطاعات الاستثمارية ، وقامت الكثير والعديد من الصناعات المتوسطة . ومن أبرز مزايا هذا القانون[٢] :

١. الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال إذا كانت الأرباح تصل إلى ٥٪ من رأس المال أما الأرباح التي تزيد عن هذا المعدل تفرض عليها بواقع نصف الفئات الأصلية .

(١) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣.
(١) مصطفى محمد عبد الله ، تقوية وتدعيم أنشطة عمليات ترويج مرجع سابق ، ص ٣١.

٢. مدة الإعفاء سنتين إذا كان رأس المال المستثمر أقل من ٢٠ ألف جنية وثلاثة سنوات إذا كان رأس المال أكثر من ٣٠ ألف جنيه ، وخمسة سنوات إذا كان رأس المال يزيد عن ١٠٠ ألف جنيه .

٣. التخفيض الجمركي للماكينات والمعدات وسعر الأرض بالسعر التشجيعي .

تلى ذلك في عام ١٩٦٧م صدور قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي تحت إشراف وتنفيذ وزارة الصناعة والتعدين ، هذا القانون نص على تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي مع منح بعض الضمانات للأجنبي فيما يتعلق بتمويل الأرباح والفوائد ورأس المال في حالة تصفية المشروع أو إنتهاء مدته ،إلا أن هذا المشروع بالرغم من أنه شرع من أجل الاستثمار الصناعي إلا أنه ونسبة لعدم وجود قانون للاستثمار في المجال الزراعي والخدمي فقد كان يتم الترخيص للمشروعات في هذين المجالين أيضاً بموجب هذا القانون ومن أبرز مميزات هذا القانون[١]:

١. الإعفاء من ضريبة الأرباح لمدة خمسة سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج .

٢. في حالة المنشأة التي يبلغ رأس مالها المستثمر في السنة الخامسة مليون جنيه أو أكثر فإنها تعفى من دفع الضريبة لمدة خمس سنوات أخرى .

٣. إعفاء كل الماكينات والمعدات والقطع اللازمة للإنتاج والصيانة والتركيب من الرسوم الجمركية والعوائد والخدمات للإنتاج بحيث لا تزيد عن ١٠٪ من قيمتها.

في عام ١٩٧٢ م صدر قانون التنمية وتشجيع الاستثمار والذي بموجبه تم إلغاء قانون تشجيع الاستثمار الصناعي لعام ١٩٦٧م وصدر هذا القانون لمعالجة قضية الاستثمار في السودان ومعالجة قرارات التأميم التي صدرت في عام ١٩٧٠م وهو مشابه لقانون ١٩٦٧م حيث تمت إضافة مواد تمنع المصادرة والتأميم [٢].

ثم صدر في عام ١٩٧٣م قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في مجال الخدمات وذلك بهدف تشجيع الاستثمار والتخزين وقد منح القانون سلطة الإشراف والتنفيذ لوزارة المالية

(١) قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي المواد (٩- ١٣) ، جمهورية السودان ، الخرطوم، ١٩٦٧م ، ص:٦
(٢) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥.

وشمل هذا القانون ميزات تنص على الإعفاء من الضريبة على الأرباح أعتماداً على نوعية الخدمة ورأس المال المستثمر[١].

عام ١٩٧٤م صدر قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي تحت إشراف وتنفيذ وزارة الضمانات على الاستثمار الأجنبي ضد قرارات الجمهورية التي صدرت في ذلك الوقت بتأميم ومصادرة عدد من المشروعات الأجنبية وسعياً لتحقيق المزيد من المكاسب للمستثمرين وسد الثغرات في قانون ١٩٧٢م ويهدف القانون إلى تشجيع الاستثمارات في المشاريع الإستراتيجية ومن أهم مميزات هذا القانون بجانب منح الإعفاءات الضريبة والجمركية فإنه لم يرتبط الإعفاء بحجم رأس المال[٢].

في عام ١٩٧٦ م صدر لأول مرة قانون تنمية الاستثمار الزراعي وذلك رفع القدرات من الزراعة التقليدية إلى الزراعة بالوسائل الحديثة وإدخال التقنيات الزراعية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية ، والتصدير إلى الخارج مع العمل على التكامل النوعي بين الإنتاج الزراعي والحيواني ، وقد نص القانون على بعض الإعفاءات الضريبية بمدة خمسة سنوات من تاريخ الإنتاج وخمسة أخرى في حال زيادة الأرباح عن ١٠٪ من رأس المال المستثمر وكذلك إعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية [٣].

عام ١٩٨٠م رأت الدولة إصدار قانون موحد لتشجيع الاستثمار في المجالات الثلاثة الخدمية والزراعية والصناعية فصدر قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار لمعالجة السلبيات ومواكبة التطورات على الصعيد المحلي والدولي ، وأوضح القانون أنه يشجع المبادرات الاستثمارية من القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وقدم القانون تسهيلات تفضيلية للتنمية الإقليمية ومن أهم سمات هذا القانون أن سلطة منح التراخيص ومركزها في جهة واحدة وتم إنشاء الأمانة للاستثمار التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني كجهة تنفيذية موكل لها تطبيق القانون ، كما منح القانون إعفاءات ضريبية

(١) قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في مجال الخدمات ، الخرطوم ،١٩٧٣م .
(٢) قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي، الخرطوم ، ١٩٧٤م .
(٣) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥.

كلية أو جزئية وأعطى القانون لوزير المالية سلطة زيادة فترة الإعفاء من ضريبة الأرباح لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات[١].

عام ١٩٩٠م صدر قانون تشجيع الاستثمار ومن مميزاته إزالة التضارب في الاختصاصات التي كانت تقوم بها الوزارات المختصة ، وذلك بإنشاء جسم واحد معني بأمر الاستثمار وهو (الهيئة العامة للاستثمار) برئاسة وزير مركزي متفرغ ومجلس وزاري برئاسة مجلس الوزراء كل ذلك لإحكام التنسيق وإزالة التقاطعات وتوجيه الاستثمار للمشاريع الإستراتيجية للدولة مثل مشروعات النقل والاتصالات والطاقة والتعدين والإسكان وتقنية المعلومات والتعليم والصحة والإعلام ومن مميزات هذا القانون النص على عدم التمييز بين المشروعات الأجنبية والوطنية وتشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً وإلزام الجهات المختصة بتسليم الأرض للمستثمر خلال ثلاثة أشهر ، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية للوارد من مدخلات الإنتاج الأمر الذي يتم الإعفاء كلياً لمدة خمسة سنوات قابلة للتمديد ، وفي عام ١٩٩٤م صدر قرار جمهوري بالرقم (٣٤٤) بموجبه تم تقليص دور الهيئة بإعطاء دور كبير للولايات في الترخيص للاستثمار وتبقى الدور البارز للهيئة مسألة الترويج ومساعدة المستثمرين في الحصول على التراخيص والمميزات والتسهيلات والتصديق للمشاريع ذات طابع محدد التي منعت الولايات مباشرتها مثل الاستثمار في مشروعات النقل عابر الولايات والطرق القومية [٢].

في عام ١٩٩٦م صدر قانون تشجيع الاستثمار وقد أعطى القانون الولايات الحق في سن تشريعات خاصة بها لتشجيع الاستثمار والإعفاء من الرسوم التي تفرض بموجب القوانين الولائية وهذا تأسس في ظل وزارة الاستثمار للإشراف وتنفيذ القانون عهد إليها الترخيص للمشروعات القومية والإعفاء عن الرسوم الجمركية والضرائب وتمثيل الولايات في طلباتها لإعفاء المشروعات المرخصة عن طريقها من الرسوم والجمارك الإتحادية ، هذا القانون برز من خلال عدة تطورات تتعلق بتشجيع وضمانات إضافية وذلك فيما يتعلق بالإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة تصل لعشرة سنوات من تاريخ الإنتاج التجاري أو

(١) قانون تشجيع الاستثمار ، ١٩٨٠م ، الفصل الثاني ، ص : ٣-٤.
(٢) قانون تشجيع الاستثمار ١٩٩٠م الفصل الثاني (أهداف قانون تشجيع الإستثمار) ، ص : ٢-٣ .

مزاولة النشاط ، بالإضافة إلى حظر فرض ضرائب أو رسوم على المشروعات خلال فترة الإعفاءات وكذلك النص على منح المشروع الاستراتيجي الأرض مجاناً ولغير الاستراتيجي بالسعر التشجيعي [١].

في عام ١٩٩٨م صدر قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٨م لمواكبة التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي ، حاول القانون تلافي كل السلبيات التي صاحبت تطبيق قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٦م والذي بموجبه تم تكوين وزارة التعاون الدولي والاستثمار إلا أن صلاحياتها قد أنحصرت في نفس الاختصاصات التي كانت تتبع لوزير المالية ، الأمر الذي عرضها لكل السلبيات التي حدثت في قانون ١٩٩٦م[٢].

قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م

مرت التشريعات الاستثمارية بتطورات متعددة وفقاً للتطورات الدستورية والاقتصادية ، حتى صدر قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م الذي بدأ العمل به في يوليو ١٩٩٩م ، وصدرت لائحته التنفيذية ، وبدأ العمل بها إعتباراً من أكتوبر ٢٠٠٠م ويتميز هذا القانون بخصائص عدة أهمها[٣]:

١. أجاز القانون للمستثمر الأجنبي الحق بتملك المشروع كاملاً مع تملك الأراضي اللازمة لإقامته مجاناً .
٢. سمح القانون للمستثمر الأجنبي الإسهام في كافة الأنشطة الإقتصادية دون شروط وفقاً للسياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المتعددة .
٣. منح المستثمر الأجنبي والوطني نفس المميزات والضمانات والتسهيلات *.

ومن ثم صدر قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م تعديل عام ٢٠٠٣م. والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف وخطط التنمية والمبادرات الاستثمارية للقطاع الخاص الوطني والأجنبي والقطاع التعاوني المختلط والعام ، كذلك منح القانون

---

(١) قانون تشجيع الاستثمار، ١٩٩٦م
(٢) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ – ٣٣ .
(٣) قانون تشجيع الاستثمار ، ١٩٩٩م ، الفصل الثالث (المميزات والضمانات) المواد ١-٤ ـ ص : ٤- ٥.
* ولمزيد من المعلومات راجع ملحق (١) قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م .

مميزات وضمانات للمشروعات الولائية بحيث يجوز للوزير الولائي منح الإعفاءات كلياً أو جزئياً من الضرائب وتخصيص الأرض اللازمة للمشروع الولائي بالسعر التشجيعي ، كما صاحب تعديل القانون تعديل في قانوني الضرائب والجمارك من أجل خلق توازن بين تشجيع الاستثمار وتحقيق الإيرادات القومية [١].

أعقب ذلك صدور قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م تعديل ٢٠٠٧م والذي تم من خلاله إلغاء بعض المواد وإضافة أخرى وتعديل البعض منها والتي تتعلق بمنح الإعفاءات الضريبية بالنسبة للمشروعات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية .

مشروع قانون تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة لعام ٢٠١٢م .

هذا المشروع تم الشروع في إعداده منذ عام ٢٠١٠م بمبادرة من المجلس الأعلى للاستثمار بالتنسيق مع وزارة الاستثمار ، وتم تكوين لجنة من الجهات المعنية بالاستثمار ووزارة العدل ، كما تم إحالة المسودة لعدد من الجهات لإبداء وجهة نظرها ، وفي نهاية شهر مارس ٢٠١٢م ، أحيل لوزارة العدل لمراجعة الصياغة التشريعية ، وهذا المشروع يلغي قانون ١٩٩٩م وقانون المناطق والأسواق الحرة لسنة ٢٠٠٩م ويحتوي على إنشاء الجهاز الذي سيحل محل وزارة الاستثمار سابقاً والقيام بأمر الاستثمار على المستوى القومي[٢].

إدارات الاستثمار في السودان :

في إطار استقرار وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمار الوطني سعت الحكومات المتعاقبة على السودان إلى تحسين بيئة الأعمال المتمثلة في العمل السياسي والأمني ومجموعة التشريعات والقوانين واللوائح والإجراءات التي تحكم وتنظم الأداء الإداري في الدولة من أجل ازدهار النشاط الاستثماري .

حقق السودان نقلة نوعية في قاعدته الإنتاجية بإضافة البترول إلى منتجاته مما كان له الأثر الواضح في التمويل اللازم للنمو الاقتصادي الحالي وبالنظر إلى بيئة الأعمال

(١)محمد الهادي أبو بكر ، ، ورقة عمل عن قانون تشجيع الاستثمار ، الخرطوم ، ٢٠٠٥م ، ص: ١٧
(٢) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨.

في السودان نجد أن السودان قد تماثل للاستقرار الأمني والسياسي خلال الفترة من ٢٠٠٥م وحتى الآن ، وقد بذلت جهود مقدرة من أجل ترقية بيئة أداء الأعمال وتم إنشاء الهياكل الإدارية والتنظيمية [١] ومن أهم الجهات والهياكل المختصة بإدارة وتنظيم الاستثمار في السودان مايلي :

١. **المجلس الأعلى للاستثمار** : تم في عام ٢٠١٠م تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار بقرار جمهوري برئاسة السيد رئيس الجمهورية والسيد د. مصطفى عثمان مستشار رئيس الجمهورية مقرراً له وعضوية الوزارات ذات الصلة بالاستثمار وولاة الولايات ويقوم المجلس بدور التنسيق والتخطيط للاستثمار على المستوى القومي والعمل على إزالة التداخلات بين المركز والولايات وكذلك مهمة النظر في قضايا الاستثمار خاصة تلك المتعلقة بالقرارات الإدارية التي تصدر من أجهزة الدولة ضد المستثمر وإزالة المعوقات الإدارية ومن أهم اختصاصاته[٢]:

- إجازة السياسة العامة للدولة في مجال الاستثمار ووضع الموجهات وفق الخريطة الاستثمارية ومتابعة تنفيذها .
- الإشراف على تنفيذ خطة إزالة معوقات الاستثمار حسب قرار مجلس الوزراء لسنة ٢٠٠٧م.
- متابعة تنفيذ سياسية وبرامج تشجيع الاستثمار على المستويين القومي والولائي واتخاذ القرارات اللازمة .
- منح حوافز إضافية لتشجيع الاستثمار بالمناطق الأقل نمواً .
- إبتداع النظم والإجراءات التي تساعد على تفادي أي عقبات تحول دون تشجيع الاستثمار بين مستويات الحكم المختلفة .
- التأكيد على مبدأ سيادة السياسات القومية والإجراءات التي تتخذها مستويات الحكم كافة فيما يتصل بالاستثمار وتبسيط إجراءاته .

(١) وزارة الاستثمار ، ورقة عمل حول حصر وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، مارس ٢٠١١م. ، ص ١٠ .
(٢) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨.

٢. **الجهاز القومي للاستثمار**: تم إنشاؤه في مارس ٢٠١٣م ليحل مكان وزارة الاستثمار ويكون له الاستقلال المالي والإداري وشخصية اعتبارية وصفه تعاقبية مستديمة وخاتم عام وحق التقاضي باسمه و تكون للجهاز الاختصاصات والسلطات التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف قانون تشجيع الاستثمار ويتمتع الجهاز بالاختصاصات والسلطات الآتية [١]:

أ. إعداد مقترح بأولويات الاستثمار ورفعه للمجلس .

ب. إعداد الخارطة الاستثمارية وفقاً لسياسات الدولة والخرائط القطاعية التى تعدها الوزارات المختصة ورفعها للمجلس.

ج. منح ميزات تفضيلية للمشاريع التي تتوافر فيها الشروط حسبما تحدده اللوائح .

د. توفير البيانات الأساسية وتوضيح السياسات للمستثمر .

هـ. إعداد مؤشرات أولية للمشاريع الاستثمارية والترويج لها .

و. التوصية لتحديد المناطق الأقل نمواً ورفعها للمجلس لإجازتها وفقاً لأحكام اللوائح.

ز. الترخيص على طلبات الاستثمار وإجراء كافة المعاملات الخاصة بالمشروعات ، وفحصها ، ومنح التراخيص والامتيازات ، وإصدار القرارات بالتنسيق مع الجهات المختصة ، وفقاً للسياسات العامة.

ح. نزع الأراضي القومية المخصصة للمستثمر التي لم يتم استثمارها خلال المدة المقررة باللائحة.

ط. تنظيم المؤتمرات وورش العمل والمعارض والسمنارات المشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

ي. طلب البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار .

ك. التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالاستثمار في المستوي القومي والولائي .

ل. أى سلطات أخرى لازمة لتحقيق أهداف هذا القانون يوكلها له المجلس .

---

(١) قانون تشجيع الاستثمار : ٢٠١٣ ، الفصل الخامس (النافذة الواحدة ومهام الوزارات المختصة) ـ ص : ٧

٣. **إدارات الاستثمار الولائية :** وفقاً لأحكام قانون الاستثمار منحت الولايات الحق في إنشاء إدارات للاستثمار تهتم بتشجيع الاستثمار في المجالات المختلفة التي تتوافق مع طبيعة الولاية ومواردها الطبيعية وإدارة العملية الاستثمارية بالولاية وتتبع هذه الإدارات إلى الولاية وتقوم بالتنسيق مع الصندوق القومي للاستثمار في المشاريع الإستراتيجية وتطلع هذه الإدارات بدور الرقابة على التنفيذ وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين والعمل على جذب الاستثمارات للولاية ، ولم يتم تحديد مسمى لهذه الإدارات فقد أتخذت أسم مفوضية تشجيع الاستثمار في بعض الولايات كما أطلق عليها وزارة الاستثمار والاقتصاد وكذلك وزارة الاستثمار والتعدين في ولايات أخرى ومن أبرز الصلاحيات التي منحت لهذه الإدارات مايلي :

أ. الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم .

ب. منح الأراضي للمستثمرين مجاناً أو بالسعر التشجيعي.

مناخ الاستثمار في السودان :

يعرف مناخ الاستثمار بأنه "مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ، الإدارية والقانونية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة علي أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين" [١]، وبالنظر إلى مجمل التوجهات والسياسات الاقتصادية يتضح منذ استقلال السودان أن هنالك اعترافاً واضحاً بدور استثمار القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي كان واضحاً ضمن خطط التنمية المختلفة ابتداءاً من الخطة العشرية وحتى الإستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢ التي أفردت حوالي ٧٠٪ من جملة الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص تأكيداً للدور الذي يؤديه في إحداث التنمية ولقد ساعدت عوامل كثيرة في خلق مناخ جاذب للاستثمار فى السودان . وعلى رأس هذه العوامل رغبة الحكومة الجادة في تطوير بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب للبلاد. وقد انعكس هذا على الأعداد الكبيرة من المستثمرين الذين قاموا بزيارة السودان بقصد تأسيس

(١) وزارة الاستثمار ، إدارة البحوث والمعلومات ، ورقة عمل عن الاستثمار الأجنبي ، الخرطوم ، ٢٠٠٥ ، ص:٥.

استثمارات لهم ، وقد نفذ الكثير من هؤلاء مشروعات استثماريه ناجحة و يمكن تلخيص أهم عوامل المناخ الاستثماري في السودان على النحو التالي:

أولاً: الاستقرار السياسي: إن التنمية القومية لا تتوفر لها عوامل النجاح إلا في جو من الاستقرار السياسي الذي يوفر الطمأنينة والسلامة وفي هذا الإطار فقد تحقق الأتي[1]:

١. تطبيع العلاقات الخارجية مع دول الجوار وتوثيق الصلات مع الدول الشقيقة والصديقة والسعي لاحتلال السودان لموقعه الطبيعي في المجتمع الدولي.
٢. السعي لتحقيق الوفاق الوطني والوصول لاستقرار من اجل العمل لتحقيق التنمية والرفاهية
٣. بذل الجهود لاحلال السلام وإيقاف الحرب الأهلية.
٤. استكمال البناء السياسي والمؤسسي للدولة .

ثانياً: السياسة الاقتصادية : جرت إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني من خلال برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي اشتمل على ما يلي [2]:

١. تقليص دور الدولة في العمل الاقتصادي والنشاط الإنتاجي بإتباع سياسة الخصخصة وإفساح الفرصة للقطاع الخاص .
٢. تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات.
٣. تحرير الأسعار ووقف دعم السلع والخدمات.
٤. إصلاح النظام الضريبي وخفض وإبقاء بعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة. ومراجعة فئات التعريفة الجمركية بإعفاء وتخفيض الرسوم الجمركية.
٥. زيادة الصادرات وتنويع أسواقها وتوسيع قاعدتها بدخول سلع اهمها البترول والذهب وبعض المنتجات الصناعية .

(١) حسن الخير ، ورقة عمل حول مناخ الاستثمار في السودان ، وزارة الاستثمار ، الخرطوم ، ٢٠١١ م ، ص : ٢.
(٢) المرجع السابق ، ص : ٧ .

٦. استيعاب مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البترول والنقل والتعدين والصناعة والزراعة.

٧. استعادة عضوية السودان في صندوق النقد الدولي والشروع في تطبيع علاقاته مع مؤسسات التمويل الأخرى .

٨. أما على الصعيد الدولي فقد تم الاستعداد للدخول في منظمة التجارة العالمية (WTO) بتعديل التشريعات والإجراءات الاقتصادية خاصة الضريبة الجمركية .

ثالثاً: السياسة المالية : بالرغم من أن التزامات النظام المصرفي السوداني لا تزال غير مقبولة عالمياً ، إلا أنه يلاحظ أن هنالك تطور مطرد في ثقة الأوساط المالية الدولية في النظام المصرفي السوداني نتيجة للإشراف الفعال من قبل بنك السودان ، وحرصه على التزام المصارف بمعايير السلامة المصرفية ، واتجاهه نحو تطبيق معايير ملائمة رأس المال المعرفة بمعايير (بازل) [١] .

رابعاً : **السياسة النقدية :** تم إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي وتحرير الأنظمة السعرية من التحكم الإداري وتمكينها من عكس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية وميزان العرض والطلب على رأسها سعر الصرف وأنظمة تسعير المنتجات الزراعية والخدمات الحكومية ، وتبني سياسات إطلاق قوى الاستثمار والإنتاج ودعم سياسات التحرير الاقتصادي وقفل طريق أنظمة التقييد ، وتقويم العملة الوطنية بحيث يرسي سعرها الواقعي بتأثير آليات السوق[٢].

خامساً:البنية الهيكلية: مما لا شك أن تطور البنيات الأساسية من أهم عناصر مناخ الاستثمار وإذا نظرنا إلى ربط هذا الجانب نجد أن هنالك تطوراً ملحوظاً قد طرأ على الخدمات على النحو التالي[٣]:

١. في مجال الاتصالات تم ربط البلاد بشبكة اتصالات حديثة هذا بالإضافة إلى الاتصالات العالمية سلكية ولا سلكية .

---

(١) http://sudanimanama.8k.com/manakh.htm

(٢) http://www.sudaninvest.org

(٣) مصطفى محمد عبد الله ، تقوية وتدعيم أنشطة عمليات ترويج الاستثمار ، مرجع سابق ، ص : ٢١.

٢. أما مجال الطرق فقد بدأت الانطلاقة في مجال ربط الولايات بطرق عابرة بالإضافة إلى شبكات الطرق الداخلية، وفي مجال النقل فقد تم تأهيل السكة حديد مما أدى إلى خفض تكاليف الترحيل .

٣. تم توسيع الموانى البحرية والنهرية بإنشاء موانى سواكن وبشائر و عثمان دقنة وإعادة تأهيل ميناء بورتسودان .

٤. وفي مجال الطاقة فان البلاد تزخر بموارد كثيرة من الطاقة الأولية التي يمكن أن تنتج منها الطاقة الكهربائية ،منها المائية والحرارية فضلا عن الطاقات الجديدة والمتجددة كما تم إنشاء سد مروي وتعلية خزان الرصيرص وقد أضاف استخراج البترول ومشتقاته موردا جديدا من مصادر الطاقة.

سادساً: الإطار الإداري: إن أكثر العوامل التي تؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين بصفة خاصة الأجانب منهم تعقيد الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على الترخيص وتعدد الجهات لتنفيذ العملية الاستثمارية ، وفي هذا الإطار فقد سعت الدول لتبسيط الإجراءات فظهرت فكرة النافذة الموحدة التي تتركز فيها الموافقة على الاستثمار وكل أجراءته بجهة واحدة [١].

سابعاً: الإطار التشريعي :يهدف قانون الاستثمارلعام١٩٩٩ م المعدل لعام ٢٠٠٧م (والذي يعد من أميز القوانين لتلافيه لكل السلبيات في القوانين السابقة) إلي تشجيع الاستثمار في مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل الاتصال والسياحة والبيئة والتخزين والإسكان والمقاولات والبنيات الأساسية والخدمات والإدارية والاستثمارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه والثقافة والإعلام وأى مجال آخر يحدده مجلس الوزراء ومن أهم مميزات قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م المعدل لعام ٢٠٠٧م ما يلي[٢] :

١. حظر التميز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو عربياً أو أجنبياً أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً أو تعاونياً أو مختلطاً.

---

(١) إسماعيل الحاج موسى – الاستقرار والاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٧ .
(٢)حسن الخير ، ورقة عمل حول مناخ الاستثمار في السودان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ .

٢. حظر التمييز بين المشاريع المتماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات أو الضمانات .

٣. حظر القانون فرض أي ضرائب أو رسوم ولائية على المشروعات الاتحادية وذلك خلال فترة الإعفاء الضريبي الممنوح للمشروع.

ثامناً : الموارد البشرية : يصف تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٩) السودان من الدول متوسطة التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية فيه ٠.٥٢) أي أن هناك تحسن مستمر مقارنة بفترة الثمانينات والتسعينيات في مستوى الصحة والتعليم ونصيب الفرد من الدخل . بالإضافة إلى وجود كفاءات سودانية على أعلى المستويات وفي جميع التخصصات ويد عاملة ماهرة ومدربة [١].

الاستثمار الأجنبي والمحلي في السودان :

أولاً : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:

انعكست قوانين الاستثمار في السودان على جذب الاستثمارات الأجنبية في الفترة الماضية وفقاً لتقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نجد أن السودان على الرغم من صغر حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة إليه بالمقارنة مع التدفقات الوافدة إلى السعودية ودولة الأمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، ظل يشكل رقم هام في دول المنطقة، فقد إحتل السودان الترتيب الثالث عربياً في العام ٢٠٠١م بحجم تدفقات استثمارية بلغت ٠.٥٧٤ بليون دولار، والترتيب الثاني في العام ٢٠٠٣م بحجم تدفقات استثمارية بلغت ١.٣٥ بليون دولار، الرابع عام ٢٠٠٦ بحجم بلغ ٣.٥٤ بليون دولار و السادس عام ٢٠٠٩م بحجم بلغ ٢.٩ بليون دولار من مجموع ١٨ دولة، أما من حيث الإجمالي التراكمي للاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية فيحتل السودان الترتيب السابع بين الدول العربية بحجم يبلغ ١٨ بليون دولار أي ما يعادل ٥٪ من إجمالي التدفقات الاستثمارية للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)م كما هو موضح أدناه[٢]:

---

(١) زين العابدين إبراهيم علي ، و المهدي موسى الطاهر ، المعلومات المحاسبية في قياس وتقويم الاستثمار الأجنبي ، مجلة بخت الرضا العلمية العدد الرابع عشر مارس ٢٠١٥م ، ص : ١٢

(٢) وزارة الاستثمار ، ورقة عمل حول حصر وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، مارس ٢٠١١م ، ص :١٣.

شكل رقم (٣ -١) تدفقات الاستثمارات الأجنبية في السودان (٢٠٠٠ -٢٠٠٩)

القيمة ببلايين الدولارات

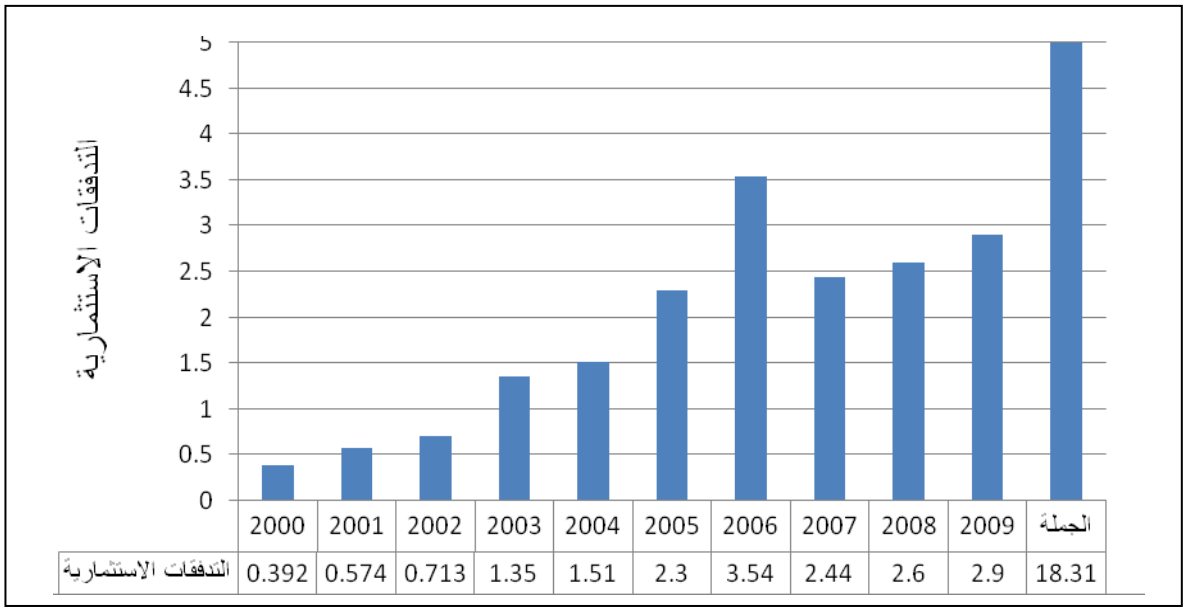

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الجملة
التدفقات الاستثمارية	0.392	0.574	0.713	1.35	1.51	2.3	3.54	2.44	2.6	2.9	18.31

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(٢٠٠٠—٢٠٠٩م)

نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المصدقة للفترة من (٢٠٠٠ -٢٠٠٩م) من قبل وزارة الاستثمار للقطاعات الرئيسية والتي لا تشمل مشاريع البترول والتعدين بلغت حوالي (٢٢٠٥) مشروعاً وقد بلغ حجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشاريع (١٤٠٩٩٠) مليون دولار حيث كان نصيب قطاع الخدمات النصيب الأكبر من حيث حجم الأموال المستثمرة بقيمة قدرها (٢٠٢٥٥) مليون دولار ، يليه القطاع الصناعي بقيمة بلغت (١٨٨٦٤) مليون دولار ومن ثم القطاع الزراعي بقيمة قدرها (٢٠٥٥) مليون دولار ،ونلاحظ الارتفاع المطرد لعدد المشاريع من خلال الجدول رقم (٢ -١) ، ويعزي الباحث الانخفاض الكبير في عدد المشاريع في عام (٢٠١١م) إلى إنشاء مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم وإنفصالها عن وزارة الاستثمار للأعوام (٢٠١١ -٢٠١٢) حيث كانت ولاية الخرطوم تستأثر بالنصيب الأكبر من الاستثمارات في مختلف القطاعات نسبة لما تتميز به من تجهيزات وبنية تحتية تساهم في جذب الاستثمارات كما أنها تمتلك سوق ضخم يساهم في استيعاب كافة المنتجات بالإضافة إلى تواجد الوزارات الإتحادية بالعاصمة. كما هو موضح بالجدول رقم (٣ -١) .

جدول رقم (٣ -١) عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية

الفترة من (٢٠٠٠ -٢٠١١) بملايين الدولارات

العام	القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي	
	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم
٢٠٠٠	٣٢	٦٩	٤٢	٢٦٠	٢	١
٢٠٠١	٤٧	٥٦١٨	٥٠	٢٥٥	٤	٣
٢٠٠٢	٤٩	١٩٤٢	٣١	٣٨٦	٨	٣٣
٢٠٠٣	٩٢	٣٥١	٧١	٢٧٤	٢٣	٣٧٣
٢٠٠٤	١١٥	٣٥٧	٨٥	١١٩٠	٧	٤
٢٠٠٥	١٣٢	٩٠٨	١٩٣	٢٠٧٨	٨	١٦
٢٠٠٦	١٨٣	١٦٦٩	١٤٧	١١١٥	١٨	٢٠٠
٢٠٠٧	١٣٩	٣٠٣٧	١١٣	١٦٠٣	٨	٣٨١
٢٠٠٨	٨٥	١٠٢٥	٧٥	٣٩٥١	٩	١٧٦
٢٠٠٩	٩٦	٨٤٥	٥٧	١٩٠٨	١٤	٦٥٣
٢٠١٠	١٠٦	٧٣٧	١٠٤	٢٦٧٧	١٥	١٢٦
٢٠١١	١٦	٢٣٠٦	٢٣	٤٥٣٥٨	٦	١٠٧
الجملة	**١٠٩٢**	**١٨٨٦٤**	**٩٩١**	**٦١٠٥٥**	**١٢٢**	**٢٠٧٣**

المصدر : وزارة الاستثمار – الإدارة العامة للبحوث والمشروعات (٢٠١٢م) .

إلا أنه بالرغم من العدد الضخم للاستثمارات الأجنبية المصدقة إلا أن هناك بعض المشاريع لا يتم تنفيذها في الوقت المحدد أو يتم صرف النظر عنها نهائياً من قبل المستثمرين ومن واقع الحصر الميداني الذي قامت به وزارة الاستثمار لاستجلاء موقف تنفيذ مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المصدقة في الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)م جاءت نتائج الحصر كما يلي [١]:

بلغ عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية والمشتركة المنفذة في كل القطاعات (زراعي، صناعي وخدمي) ٥٥٦ مشروعاً و بلغ حجم رأسمالها ٧.٠١٥ بليون دولار، أما ما تم توقعه للعام ٢٠١٠م فهو ٣٦٠مليون دولار وجاء توزيع الاستثمارات خلال الفترة كما هو مبين بالشكل أدناه :

(١)وزارة الاستثمار ، ورقة عمل حول حصر وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، مرجع سابق ، ١٤.

شكل رقم (٣ -٢) توزيع حجم الاستثمارات غير البترولية غير المنفذة بالعام في الفترة (٢٠٠٠—٢٠١٠) القيمة ببلايين الدولارات

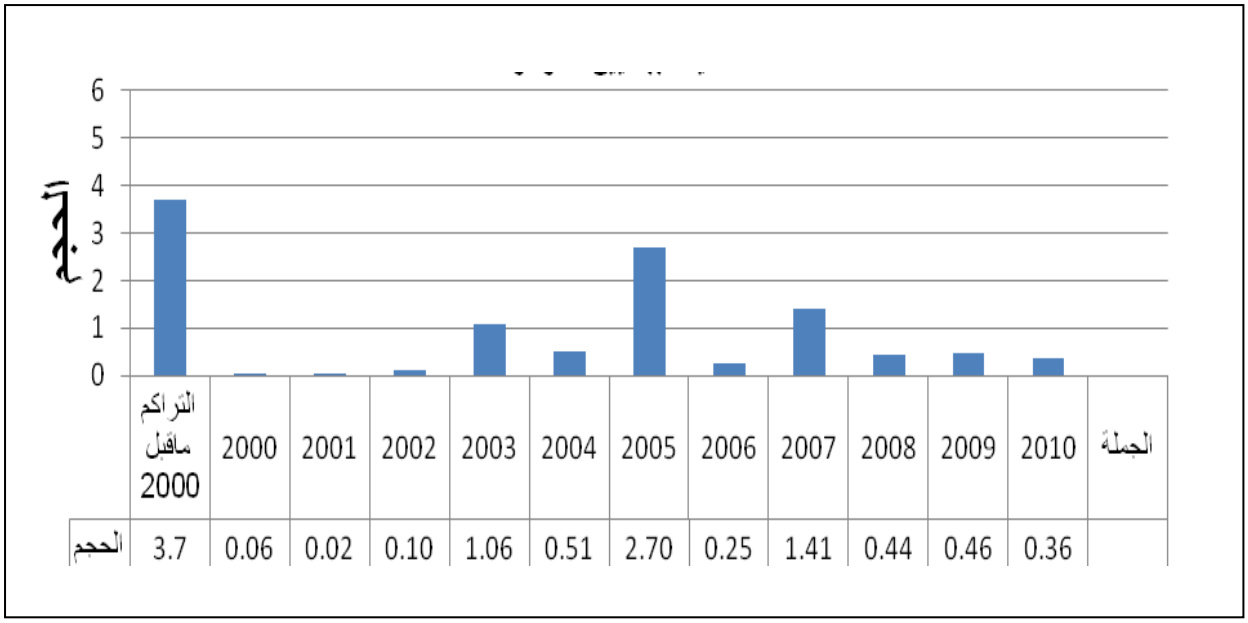

	التراكم ماقبل 2000	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الجملة
الحجم	3.7	0.06	0.02	0.10	1.06	0.51	2.70	0.25	1.41	0.44	0.46	0.36	

المصدر: وزارة الاستثمار(٢٠١٠) - تقديرات بنك السودان٢٠١٠م

يتضح من الجدول رقم (٣ -١) أن وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية باستثناء الأعوام ٢٠٠٣م ، ٢٠٠٥م و٢٠٠٧م قد اتسمت بالنمو المستقر، أما الطفرات التي شهدتها التدفقات في العام ٢٠٠٣م فتعزى إلى إنشاء وزارة متخصصة للاستثمار وتوحيد القنوات بضم استثمار ولاية الخرطوم إلى الوزارة الإتحادية الأمر الذي أدى إلى التصديق بمشروعات كبرى (كثيفة رأس المال)كالتصديق لمشاريع كبرى في القطاعين الصناعي و الخدمي - مصنعي عطبرة و السلام للأسمنت برأسمال قدره (٥٥٨) مليون دولار - أما ما شهده العامان ٢٠٠٥م و٢٠٠٧م فيعود إلى التحسن الكبير في مناخ الاستثمار لتوقيع اتفاقية السلام الشامل[١].

ثانيا: الاستثمارات الوطنية في السودان :

يهدف قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩م إلى تشجيع الاستثمار، في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير

(١)وزارة الاستثمار ، ورقة عمل حول حصر وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٦ .

السوداني والقطاع التعاوني والمختلط والعام في مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والاتصال والسياحة والبيئة والتخزين والإسكان والمقاولات والبنيات الأساسية والخدمات الاقتصادية والخدمات الإدارية والاستشارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه والثقافة والإعلام ...الخ وقدم القانون حزمة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية التي ساهمت في تشجيع وحفز المستثمرين الوطنيين للدخول في مجال الاستثمار والجدول التالي يوضح عدد وحجم الاستثمارات الوطنية المصدقة للفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٢م) ، والتي تم تنفيذها في ظل قانون تشجيع الإستثمار لعام ١٩٩٩م .

جدول رقم (٣ -٢) عدد وحجم الاستثمارات الوطنية

الفترة من (٢٠٠٠ -٢٠١١) بملايين الدولارات

العام	القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي	
	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم
٢٠٠٠	١٠٧	١٣٩	١٤٢	٤٨٧	٩	٢١
٢٠٠١	١١٠	٧٠٧	١٤٥	١٣٣٧	٧	٢٥
٢٠٠٢	٧٩	٧٣٥	١٤٥	٨٢٣٢	٤	١٢
٢٠٠٣	٣٩٢	١٠٣٩	٤٦١	١٨٢٩	٣٤	٦٨
٢٠٠٤	٦٧٤	١٥٥٠	٧٤٤	٢٢٦٥	٢٦	٤٤
٢٠٠٥	٩٢٣	٢٨١٧	١٢٨٤	٦٠٤١	٢٤	١٧٠
٢٠٠٦	٦٨٠	٣١٢٣	٧٤٣	٧٠٧٩	٣٤	١٤٤
٢٠٠٧	٥٩٦	٤٧٥٧	٣٦٦	٦٤٢٦	٢٣	١٠٨
٢٠٠٨	٤٦٦	٨٣٤٧	٣٢٤	١١٢٠٩	٣٠	٢٥٢
٢٠٠٩	٤٢٠	٣٨٤٥	٢٤٩	٢٩٢٧	١٩	٩٧
٢٠١٠	٥٨٩	١٠٨٦	٤٤٩	١٨٧١	٣٢	٥١٠
٢٠١١	٥٦	١٠٨٦	٥٨	١١١٦١	٦	٢١٩
الجملة	**٢٠٩٢**	**٣٠٥٢٦**	**٥٠٢٥**	**٦٠٨٦٧**	**٢٤٨**	**١٦٧٠**

المصدر : وزارة الاستثمار – الإدارة العامة للبحوث والمشروعات (٢٠١٢م) .

من خلال الجدول (٣ -٢) نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية الوطنية المصدقة في كافة القطاعات بعدد (٧٣٦٥) مشروعاً مقسمة على قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة بقيمة إجمالية قدرها (٩٣٠٦٣) ،جاء قطاع الخدمات في مقدمة هذه القطاعات بعدد (٥٠٢٥) مشروعاً وبقيمة إجمالية بلغت (٦٠٨٦٧) مليون دولار ، ومن ثم جاء القطاع الصناعي بعدد (٢٠٩٢) مشروعاً بحجم بلغ (٣٠٥٢٦) مليون دولار وأخيرا كان القطاع الزراعي بعدد (٢٤٨) مشروع وبحجم بلغ (١٦٧٠) مليون دولار . أيضاً أن وتيرة الاستثمارات الوطنية تزايدت في مختلف القطاعات بصورة كبيرة في الفترة من (٢٠٠٣ -٢٠١٠) ومن ثم انخفضت بصورة ملموسة في عام (٢٠١١م) نسبة لإنشاء مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم .

ثالثاُ: الاستثمار في قطاع الطاقة والتعدين :

لقد شهد العقدان المنصرمان وثبة ضخمة في الاستثمار الخارجي في قطاعي النفط والكهرباء وبدرجة أقل في قطاع التعدين ، ونتج عن ذلك بداية إنتاج البترول في البلاد وما يتطلبه من بنيات تحتية ضخمة في مجالات النقل والتكرير والتصدير ، وباكورة صناعة البتروكيماويات ، وقد بلغت جملة الاستثمارات حوالي ١٥.٨ مليار دولار في عمليات المنبع فقط (الاستكشاف والإنتاج) " الجدول (٣ـ٣) يوضح ذلك ، وحوالي ٣.٢ مليار دولار في مجال النقل، تشمل خطوط الأنابيب ومحطات الضخ وموانى التصدير وفي مجال التكرير بلغت جملة الاستثمارات في إنشاء مصافي الخرطوم والأبيض حوالي ٤٤٧ مليون دولار [١] .

كما شهد مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء تطوراً غير مسبوق حيث تم إنشاء عدد كبير من محطات التوليد الحراري وختم بتشييد سد مروي حيث بلغت سعات التوليد عدة أضعاف ما كان متوفراً خلال الثمانينات من القرن المنصرم ، وتبع ذلك التوسع الكبير في شبكات النقل القومية التي امتدت إلى أجزاء واسعة من القطر في زمن وجيز وما يقتضي ذلك من توسع هائل في شبكات التوزيع الداخلي ، وقد بلغت الاستثمارات التي تمت في مجال الكهرباء منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن حوالي ٢ مليار و٨٩٠ مليون دولار وهي لا تشمل استثمارات سد مروي وخطوط النقل الملحقة .

(١) مصطفى محمد عبد الله ، تقوية وتدعيم أنشطة عمليات ترويج الاستثمار ، مرجع سابق ، ص : ٢٧.

أما الاستثمارات في قطاع التعدين تشمل الاستثمار الأجنبي والوطني بجملة تبلغ حوالي ١٢٧ مليون دولار ، وهي على الرغم من أنها لا تقارن بحجم الاستثمار في قطاعي النقل والكهرباء إلا أنها تعبر عن طفرة كبيرة لأول مرة في هذا القطاع الهام ، حيث بدأ خلال العقدين السابقين إنتاج الذهب وفق الأساليب الحديثة المتطورة لأول مرة في البلاد كما شهد تقدم كبير في مجال الاستكشاف المعدني بواسطة شركات القطاع الخاص والأجنبي بناء على الأعمال الكبيرة التي قامت بها الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية ، خاصة في مجال استكشاف خامات الأسمنت والذهب والمعادن الأساسية والصناعية . الجدول التالي يوضح الاستثمار في عمليات المنبع .

جدول رقم(٣ -٣) الاستثمارات في عمليات المنبع حتى ديسمبر ٢٠٠٩م

الشركة	المربع	المبلغ (بالدولار)
شركة النيل الكبرى	١ و ٢ و ٣	٧.٢٢٥.٨٦٩.٣٧٩
شركة بترودار	٣ و ٧	٤.٢٠٥.٨٩٣.٨٨٤
بتـــروانيرجي	٦	١.٥٤٢.٤٩٠.٢٧٠
النيـــل الأبيض	٥ أ	١.٩٣٦.١٦٤.١٤٩
النيـــل الأبيض	٨	١٢٢.٠٩٤.٢٠٨
ســـــودابـــاك	٩	٦٥.٧٥٨.١٧٤
ســـــودابـــاك	١١	٤٤.٤٣٨.١٤٢
ســـــودابـــاك	A	١٩.٣٩٥.٤٢٤
تـــــوتـــــال	B	٩٥.٠٦١.٠١٣
المـــتقدمـــــة	C	١٢١.٩٣٧.٧١٠
البحر الأحمر	١٥	٤٢.٢٧٣.٩٠٠
ستـــار أويـــل	١٧	٢٦.٨٣٨.٤١٠
قريت صحاري	١٢ أ	١٢.٥٥٦.٣٥٤
ســـــليمـــــة	١٤	١٤.٣٨٩.٣٤٥
كـــــــورال	١٣	٢٤.١٩٧.٢٩٥
المجمـــــــوع	- -	١.٥٤٩.٩٣٥.٧٦٦

المصدر : وزارة الاستثمار (٢٠٠٩) .

المبحث الثاني

الاستثمار في السودان الفرص والمعوقات

هنالك العديد من الفرص الاستثمارية في السودان بإعتباره من الدول النامية التي تمتلك ثروات طبيعة عديدة ومتنوعة الأمر الذي ساهم في خلق بيئة إستثمارية مستقبلية واعدة في مختلف المجالات (زراعية ، صناعية ، خدمية). ويمكن تلخيص الفرص الاستثمارية في السودان على النحو التالي :

أولاً: فرص الاستثمار في المجال الزراعي :

يلعب القطاع الزراعي دوراً مفصلياً في الاقتصاد السوداني ويساهم في الناتج المحلي والإجمالي بما يعادل ٣٢.٥٪ ، كما يساهم في توفير فرص العمل لمعظم سكان السودان ، ويمتلك السودان أكبر مساحة مروية في أفريقيا جنوب الصحراء[١]، وعليه يمكن القول بأن الفرص الاستثمارية في مجال الزراعة تتمثل فيما يلي[٢] :

١. مشروعات زراعية مروية علي ضفاف النيلين الأبيض والأزرق وهي أراضي خصبة تصلح لزراعة القطن والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضروات والفاكهة والبقوليات والبصل والتوابل.
٢. خدمات الري كشركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه
٣. مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية في الولاية الشمالية وشمال كردفان وشمال دارفور لزراعة القمح والإنتاج الحيواني .
٤. إدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية .
٥. الاستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية كتصنيع مواسير تغليف الآبار الجوفية وتصنيع مضخات الآبار الجوفية ومحركاتها وقطع غيارها وصيانتها.

---

(١)إسماعيل الحاج موسى – الاستقرار والاستثمار، مرجع سابق ، ص : ١٩٦ .
(٢)حسن الخير ، ورقة عمل حول مناخ الاستثمار في السودان ، وزارة الاستثمار ، مرجع سابق ، ص : ١٨ .

٦. الاستثمار في مجال الإنتاج البستاني علي مدار العام خاصة في فصل الشتاء حيث التنوع المناخي للسودان يجعل له ميزة نسبية تمكنه من إنتاج الخضروات والفواكه في غير موسم إنتاجها في أوروبا ، وهناك أنواع متعددة من الخضر والفاكهة السودانية أثبتت وجودها في الأسواق الخارجية كالقريب فروت والمانجو والليمون والفلفل الأخضر والبصل والباذنجان والشمام.

٧. التوسع الرأسي في المشاريع الزراعية المطرية القائمة بتأهيلها أو إعادة تنظيمها وإدخال أو إعادة الإنتاج الحيواني مع توفير المياه اللازمة والاستفادةمن المخلفات الزراعية كعلف للحيوان.

٨. التوسع الأفقي بإنشاء مشروعات جديدة في زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية والقطن والذرة.

٩. تسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع في إنتاج اللحوم البيضاء ويمثل مؤتمر تطوير أبحاث الإبل الذي عقد في السودان مؤخراً بداية ملموسة في سبيل التعريف بالفرص الاستثمارية بالسودان في المجال تربية الحيوان .

١٠. إنتاج الألبان خاصة في السهول الوسطي للسودان.

١١. صيد الأسماك وتسويقها بإنشاءشركات تعمل بأساليب حديثة.

ثانياً: فرص الاستثمار في المجال الصناعي :

يمتاز السودان بموارد طبيعية هائلة توفر المدخلات الأساسية للإنتاج الصناعي كالمنتجات الزراعية والحيوانية التي توفر خامات للصناعات الغذائية كالسكر والزيوت واللحوم وتعليب الخضر والفاكهة والأعلاف وصناعة النسيج والصناعات الجلدية وتساعد مواد التعدين والمحاجر كمادة هامة لصناعة الأسمنت ومواد البناء والحراريات والصناعات الهندسية وغيرها.

ومن الصناعات الهامة صناعة الغزل والنسيج وصناعة السكر وصناعة الجلود والصناعات الغذائية وصناعة الأسمنت ومواد البناء والحراريات والصناعات الهندسية

وغيرها . هذا إلى جانب أعمال التنقيب ومحاجر جديدة ، كما يمكن الدخول في مجال التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي وتقديم الخدمات البترولية المساعدة ، بالإضافة إلي إنتاج الطاقة الكهربائية والحرارية والمائية والطاقات الجديدة والمتجددة والطاقة الشمسية والهوائية والبايوغاز والاستفادة من المخلفات الزراعية وغيرها[١].

ثالثاً: فرص الاستثمار في مجال الخدمات الاقتصادية :

لا شك أن التطورات التي شهدها مجال الاستثمار في السودان في الفترات الأخيرة وكثافة الاستثمارات الأجنبية والوطنية على حدٍ سواء خلق العديد من الفرص الاستثمارية في مجال الخدمات الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[٢] :

١. إنشاء شركات نقل الصادرات من محاصيل زراعية وحيوانية خاصة النقل المتخصص لنقل الحيوان أو السوائل أو النقل المبرد.
٢. إنشاء ورش الصيانة وتوفير قطع الغيار .
٣. إنشاء شركات نقل الركاب بين المدن وداخلها خاصة العاصمة القومية.
٤. المشاركة في النقل النهري.
٥. الدخول في مجال النقل البرى(الركاب . البضائع).
٦. مجال التخزين (المبرد . الجاف).
٧. الاتصالات .
٨. الخدمات الطبية و العلاجية .

رابعاً: فرص الاستثمار في مجال السياحة:

يتمتع السودان بإمكانيات سياحية كبيرة لم تستغل بعد فلدى السودان تراث حضاري ضارب في القدم و تنوع ثقافي و عرقي و مناخي ، ويذخر بثروة حيوانية برية ضخمة و

(١) حسن الخير ، ورقة عمل حول مناخ الاستثمار في السودان ، وزارة الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ١٣.

مناطق جذب سياحي في أجزاء متفرعة من البلاد كمنتزه الدندر السياحي الغربي ، أما فرص مجالات الاستثمار في مجال السياحة تشمل[1] :

١. إقامة المعسكرات و القرى السياحية.

٢. إنشاء مراكز للصيد و الغطس البحري على سواحل البحر الأحمر.

٣. استغلال النيل سياحياً.

٤. خدمة الطرق السياحية من كافتيريات و غيرها.

٥. مشروعات إعادة توطين العمالة واستيعابها من خلال توجيه الاستثمار نحو مكافحة الفقر والبطالة وذلك بتشجيع الاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل عقبات التمويل وإيجاد شراكات ومشاركات مع صغار المستثمرين والاهتمام بالمشروعات كثيفة العمالة كالنسيج والسكر وتشغيل المشروعات المتوقفة والمتعثرة واستقطاب مصادر التمويل من المؤسسات العالمية بالتمويل المباشر والتمويل بالمشاركة بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

٦. استهداف المشروعات التي تعتمد علي نقل التكنولوجيا وتساعد علي إعادة التوطين.

معوقات الاستثمار في السودان :

مهما بذلت الدولة من جهوداً جبارة في منح المستثمر إعفاءات وإمتيازات وتوفير الحماية والضمانات الكافية بموجب القوانين واللوائح والقرارات الرئاسية فهذه المسائل لا قيمة لها ما لم تبذل الدولة قصارى جهدها في إزالة عقبات ومعوقات الاستثمار ، هذه المعوقات تختلف من دولة إلى دولة أخرى بشأن أحترام القانون وتنفيذه كما ينبغي مراعاة المصلحة الوطنية العليا،هذه المعوقات تصل في بعض الدول إلى أكثر من عشرين معوق وتسعى الحكومات بشتى السبل لإزالة أو تخفيف هذه المشاكل لتفعيل الضوابط المتعلقة بالامتيازات والضمانات والحماية وكذلك تكوين لجان عليا تتبع لرئاسة الجمهورية كالمجلس الأعلى للاستثمار بالسودان أو تتبع لمجلس الوزراء ليكون من ضمن مهامها التدخل السريع لحسم

(١)حسن الخير ، ورقة عمل حول مناخ الاستثمار في السودان ، وزارة الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ١٤-١٥..

أية مشاكل أو عراقيل تأتي من أجهزة الدولة أو خلافها ، ومسألة إزالة العقبات نلاحظها بصورة واضحة في السودان وخاصة بعد إنفصال الجنوب وخروج نسبة مقدرة من موارد النفط من ميزانية الدولة حيث اتجهت الدولة بكلياتها لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدولة حيث صدرت عدة توجيهات من السيد رئيس الجمهورية لأجهزة الدولة الاتحادية والولائية بتهيئة المُناخ الملائم للاستثمار وحسم المشاكل والمعوقات[1].

أن مشاكل ومعوقات الاستثمار موجودة في كل الدول وبالتفاوت من دولة لأخرى إلا أن أبرزها في السودان تتمثل في الآتي :

١. الحصول على الأرض لإقامة المشروع : كما سبق وأن أشرنا بأن من مميزات وحوافز الاستثمار منح الأرض وتخصيصها للمستثمر لإقامة المشروع خاصة وأن قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م وكذا قوانين الاستثمار الولائية كلها تنص على منح الأرض للمستثمر سواء مجاناً أو بالسعر التشجيعي إلا أن منح الأرض يتعثر في كثير من الأحيان لعدة أسباب منها[2]:

- قلة المناطق الاستثمارية التي توجد بها خدمات المياه والكهرباء والطرق وبالتالي يعاني المستثمر الذي منح الأرض في هذه المناطق من إدخال الخدمات مما يزيد التكلفة كذلك قد تكون الأراضي الممنوحة بعيدة عن مواقع الاستهلاك والتسويق أو لا يوجد بها وسائل التأمين مما قد يجعله يصرف النظر عن إقامة المشروع .
- تضارب القوانين ذات الصلة بالأرضي الاستثمارية ،كما في قانون التخطيط العمراني لسنة ١٩٩٤م وقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م حيث ينص قانون التخطيط العمراني على أن سلطة مدير الأرضي تخصيص الأراضي الاستثمارية وفي ذات الوقت يمنح قانون الاستثمار ذات الحق لوزارة الاستثمار كما قد يحدث اختلاف بشأن بعض العبارات مثل المنح والتخصيص هل

(١) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ٢٣
(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٤.

تمنح وزارة الاستثمار مساحة محددة فقط ثم يحال الأمر لسلطات الأرضي من أجل التخصيص ... الخ .

- من المعروف أن الأرض في السودان وجزء كبير منها مملوك للمواطنين آلت إليهم عن طريق الإرث التاريخي أو الحيازة أو الشراء ومعظم هذه الأراضي قد تكون في الأماكن المناسبة للاستثمار خاصة الزراعي وبالتالي صعوبة نزعها لتخصيصها للمستثمر لإقامة المشروع[1] .
- من معوقات الاستثمار جعل الأرض سلعة تباع وتشترى وبقيمة عالية ويرجع ذلك لأن المواطن السوداني يرى أن الوسيلة الآمنة لحفظ واستثمار ما يملكه من مال هو عن طريق شراء الأرض وذلك نسبة لعدم فرض الرسوم والضرائب عليها من قبل السلطات ، لذلك فإن إرتفاع تكلفة الأرض بالإيجار أو الشراء يعتبر من العوامل غير المشجعة على الاستثمار .

٢. رفض أو تماطل بعض الجهات في تنفيذ ميزات الاستثمار حيث أن تضارب القوانين تجعل بعض أجهزة الدولة تتمسك بعدم أحقية سلطات الاستثمار باختصاص ما أو تقوم بإصدار أوامر أو قوانين تعارض قانون الاستثمار ، فإن هناك شيء آخر هو أن بعض الجهات تماطل أو ترفض تنفيذ الأوامر أو القرارات التي تصد من سلطات الاستثمار لمصلحة المستثمر تنفيذاً لأحكام القانون .

٣. تصرف المستثمر في المشروع فمن أبرز معوقات الاستثمار قيام بعض المستثمرين بالتصرف في المشروع دون موافقة سلطات الاستثمار وذلك بالآتي [2]:

- التصرف بالرهن وذلك برهن أرض المشروع لمصرف ما وقد يفشل في الإيفاء بالتزاماته تجاه المصرف ومن ثم يقوم المصرف ببيع الأرض بالمزاد العلني بموجب قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف لسنة ١٩٩٠م . وبالتالي بقاء المشروع الاستثماري دون أرض مما قد يؤدي إلى إيقافه إن كان منفذاً

(١) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ٢٧-٣٩ .
(١) المرجع السابق ، ٣١ .

والرهن في غالب الأحوال يتم بموافقة سلطات الاستثمار لمصلحة المشروع بغرض استيراد أو شراء مدخلات الإنتاج .

- التصرف في الأرض بالبيع أو الإيجار للأرض المقام عليها المشروع لشخص آخر قد يكون نيته الأرض وليس الاستثمار في المشروع ، علماً بأن المستثمر عندما تقدم للحصول على التراخيص قد تقدم بدراسة جدوى وخلافه لإقامة المشروع وهذا المشتري قد لا يعير أهتماماً بمقاصد ومرامي المشروع الأمر الذي يؤدي إلى عدم تنفيذ المشروع حسب التراخيص .
- تغيير غرض المشروع حيث أن هناك بعض المستثمرين يقومون بتغيير غرض المشروع بدون موافقة سلطات الاستثمار دون مراعاة لأساس الترخيص الممنوح لهم لنشاط معين حسب متطلبات وأولويات الدولة .

٤. تعدد الجهات المختصة بأمر الاستثمار فهناك أنواع متعددة ومتنوعة للاستثمار من صناعي وخدمي إلى زراعي الأمر الذي جعل في السابق إصدار قوانين استثمار لكل هذه المجالات ، كما أن الإشراف على تنفيذ هذه القوانين أوكل لعدة وزارات وهيئات هذا من الناحية التنظيمية ، ومن ناحية أخرى فإن الامتيازات الممنوحة للمستثمر تتعلق بجهات كالجمارك والأراضي والضرائب وغيرها ، كما أن أمر العمالة خاصة الأجنبية يتعلق بوزارة العمل ووزارة الداخلية لذلك فإن التنسيق بين هذه الجهات في بعض الأحيان تكون فيه نوع من الصعوبة ولمعالجة الأمر فقد نجحت وزارة الاستثمار (سابقاً) ومفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في عمل النافذة الموحدة على غرار عدة دول ويعني ندب موظفين مفوضين من كل هذه الجهات لتسهيل الأمر للمستثمر وقد نجح عمل النافذة نجاحاً باهراً في تسهيل الإجراءات المكتبية واختصار الوقت والجهد .

٥. السماسرة أو الوسطاء فكل عمل تجاري أو استثماري لا يخلو من السماسرة أو الوسطاء وفي حقل الاستثمار هناك الكثيرون الذين يعملون في هذا المجال لتقديم الخدمات للمستثمرين وهذا العمل مشروع قانونياً ويوجد في كل أنحاء العالم ،

لكن هناك بعض التصرفات قد تؤدي إلى إعاقة العملية الاستثمارية إذا كان السمسار غير أمين أو مخلص كأن يقوم بإيهام المستثمر بإن إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار أو إجراء أية معاملة أو الحصول على ميزة معينة بموجب القانون فيه نوع من الصعوبة ويكلف مبلغاً طائلاً وزمناً طويلاً الأمر الذي يعطي المستثمر إنطباعاً سيئاً بعدم فعالية أحكام القانون أو الأوامر والتوجيهات الإدارية والرئاسية العليا المتعلقة بتسهيل وتبسيط الإجراءات وقد يوحي بأن موظفي الاستثمار قد يأخذون رشاوى مقابل تسهيل الإجراءات [1].

٦. تغير السياسات حيث أن عدم استقرار سياسات الدولة تجاه الاستثمار يؤثر بشكل كبير على إقدام أصحاب رؤوس الأموال سواء وطنيين أو أجانب نحو الاستثمار وهذه السياسات في غالب الأحوال تتعلق بالوضع الاقتصادي والذي يمس مباشرة الحوافز والامتيازات والضمانات الممنوحة بالقانون ،وفي السودان وحسب التطور الذي صاحب قانون تنظيم أو تشجيع الاستثمار بدءاً من قانون ١٩٥٦م وحتى القانون الحالي حدث كثير من السياسات الاقتصادية تبعاً للظروف التي تمر بها البلاد لأسباب أمنية أو سياسية أو اقتصادية وغيرها وهذه السياسات أحياناً تكون في صالح الاستثمار والمستثمر وقد تكون في بعض الأحيان في غير مصلحته ولذلك فإن استقرار السياسات تجاه حقل الاستثمار يكون من الضرورة بمكان للحفاظ على الاستثمار طويل الأجل وجذب المزيد .

إن مسألة عدم استقرار السياسات تجاه الاستثمار كأحد معوقات الاستثمار تم التطرق لها بعمق في مؤتمر الاستثمارات البينية العربية ومشاكل تسوية منازعاتها (الواقع والحلول) الذي أكد خلاله المتحدثون على أن للدولة الحق في تغيير سياساتها الاقتصادية لتتماشى مع ظروفها على ألا تمس السياسات بأي حال من الأحوال الاتفاقات الموقعة والمكاسب المحققة للمستثمر .

(١) إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

أشارت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية إلى بعض المعوقات التي تعوق إنسياب عمليات الاستثمار في الدول العربية بصفة عامة وفي السودان بصفة خاصة والتي تتمثل في[1].

١. **عدم الاستقرار السياسي** : وهي المشكلة التي تواجه السودان منذ الاستقلال وهي تتمثل في الاضطرابات التي تحدث من حين لآخر وكذلك النزاعات الداخلية المستمرة منذ فترة طويلة وهي العائق والمشكلة الكبيرة التي تواجه الاستثمار لعدم الاستقرار السياسي وتغير الحكومات الذي تصاحبه تغير السياسات والأهداف مما يعيق مشروعات التنمية الأمر الذي يجعل هروب رؤوس الأموال أمراً محتوماً فمن المعوقات التي يضعها المستثمر الأجنبي في أولوياته عند اتخاذ قرار الاستثمار ، خصوصاً في دول العالم الثالث إذ أن في هذه الدول تنتشر الفوضى وظواهر القتل والنهب والسلب مما يؤدي أو يعرض المستثمر الأجنبي وأمواله إلى الخطر كذلك الخوف من التأميم والمصادرة .

٢. **ضعف وتخلف البنيات التحتية**: لكثير من الدول والتي تتمثل في الطرق ـ المواصلات ـ المطارات ـ ومرافق الخدمات العامة صحية وتعليمية وغيرها .

٣. **احتكار الحكومة لبعض الأنشطة الاقتصادية**: ففي كثير من الأحيان تلجأ بعض الحكومات إلى منع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في قطاعات بعينها (كأن تمنعهم من الاستثمار في قطاع البترول أو النقل أو المواصلات) بحجة الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع ، كذلك حرمان المستثمرين الأجانب من الاستثمار في بعض النشاطات الاقتصادية واقتصارها على المستثمرين الوطنين أو فرض شروط عليهم للاستثمار فيها ، مثلاً (مشاركة مستثمر وطني) مما يقلل من فرص الاستثمار أمام الأجانب في البلد المعني .

٤. **ضعف الامتيازات والتسهيلات التي تمنح للاستثمار الأجنبي**: حيث أن الكثير من القوانين تمنح امتيازات غير كافية للمستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى أحجام

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية ، سلسة دراسات اقتصادية واستثمارية ، ٢٠٠٢م ، ص : ١٦.

المستثمر ، وبحثه عن إمتيازات أفضل في بلد أخر ، وقد سعت الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال تشريعات الاستثمار توفير هذا الجانب بحيث تكون التسهيلات والإمتيازات جاذبة للمستثمرين .

٥. الغموض في بعض نصوص التشريعات الاستثمارية : تحمل بعض القوانين نصوص يمكن أن تفهم بأكثر من معنى الأمر الذي يجعل الجهات الأخرى ذات الصلة بالموضوع أن تستغل هذا النص لمصلحتها.

٦. **نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية للقطر** : تعد من أكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر ، غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة بصفة خاصة من أبرز معوقات الاستثمار إذ أن أول ما يحاول المستثمر معرفته كم عدد المشروعات في قطاع البلاستيك مثلاً ما هو حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع وما هو فجوة السوق من هذه الصناعة ، كل هذه المعلومات ضرورية تساعد في قرار الاستثمار ، ففي حالة غياب هذه المعلومات تواجه المستثمر صعوبة في اتخاذ قراره ومشكلة المعلومات تعد من أبرز المشكلات التي يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان[١].

٧. **بعض القوانين تفرض قيود على الاستثمارات الأجنبية** ، كأن تفرض على المشروع الأجنبي استخدام عمالة محلية في مرحلة وبنسبة معينة وتزيد العمالة في مرحلة لاحقة من عمر المشروع إلى أن تصل ٨٠٪ مثلاً . كما تفرض بعض القوانين على المشروعات الأجنبية بعدم تملك الأراضي والعقارات وبعض القوانين تفرض عليه استخدام مواد محلية وما إلى ذلك من قيود معوقة للاستثمار .

٨. **تقليدية الأنظمة المصرفية** : تتميز غالبية الدول النامية ومن بينها السودان بأنظمة مصرفية تقليدية غير متقدمة لا تستطيع أن تلبي رغبات المستثمرين في التحديات السريعة وتوفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة.

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية ، سلسة دراسات اقتصادية واستثمارية ، ٢٠٠٢م ، ص: ١٨ .

٩. **ضعف السوق الداخلي ومحدوديته**: إذ أن هذه الأسواق لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الأجنبية الضخمة ، قد يعود ذلك إلى ضعف القوة الشرائية مما يضطر المستثمر بأن يلجأ إلى أسواق أخرى في مناطق أخرى وهذا يزيد الأسعار ومن ثم العودة مرة أخرى إلى ضعف التسويق وقلة الأرباح .

١٠. **سياسات التسعير** : بعض الحكومات أو الأنظمة عادة ما تلجأ إلى تسعير بعض المنتجات والسلع بحجة تخفيض العبء على المواطن ، دون أن تضع مصالح المنتج في الاعتبار مما يؤدي على إيقاف الإنتاج أو تقليل الجودة حتى يحافظ على أدنى حد من هامش الربح ومن أمثلة ذلك ما حدث في السودان في بداية عهد الإنقاذ[١] .

١١. **تأميم ومصادرة المشروعات سواء المحلية أو الأجنبية** :يدل على عدم احترام حقوق الآخرين هذا يفقد المستثمرين الثقة ويجعلهم يبحثون عن مناطق أكثر احترام لحقوقهم ، وتعد تجربة نظام مايو التي قامت بتأمين ومصادرة الكثير من المشروعات خير شاهد على ذلك.

١٢. **عدم ترحيب المواطنين المحليين بالاستثمارات الأجنبية**: قد يعرض حياة المستثمرين للخطر ، حيث أنه في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود الأجانب في مناطقهم وقد حدث أن تعرض المستثمرين في مناطق التنقيب في السودان على اعتداء من السكان المحليين.

١٣. **ضعف بعض الكوادر العاملة في الأجهزة المختصة بالاستثمار** :أن أجهزة وأدوات الاستثمار تتطلب عاملين بمواصفات ومؤهلات يمكنهم من التعامل مع كل المستثمرين الأجانب ، ويعود ضعف هذه الكوادر إلى عدم إتاحة الفرص لهم في مجال التدريب وأغلب هذه الكوادر من صغار الموظفين.

١٤. **عدم توفر النقد الأجنبي في البلد المضيف** : يقف عائق أمام المستثمر عند رغبته في شرا بعض المعدات والاحتياجات التي يحتاجها المشروع.

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، سلسلة الدراسات الاستثمارية ، معوقات الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠٠٥م ، ص: ٢٥.

١٥. **تدهور قيمة العملة المحلية** : هذه الظاهرة قد تؤدي إلي زيادة درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمر . إذ يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقومة بالعملات الأخرى . وبالتالي تآكل أرباح المستثمر أو نقلها عندما تحول إلى الخارج كما أنه في بعض الدول توجد أسعار متعددة للصرف.

١٦. **ازدواجية الضرائب** : عادة ما تفرض الدولة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات تقوم من قبل المستثمرين رغم الإعفاءات التي تمنح للمشروعات ولفترات مختلفة ، مثلاً في السودان توجد ضرائب متعددة مثل ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات وضرائب الدخل وضرائب على المدخلات ، ضريبة التنمية رغم أنه تم إعلان ضريبة موحدة وهي ضريبة على القيمة المضافة [١].

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، سلسلة الدراسات الاستثمارية ، معوقات الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٧-٣٠.

الفصل الرابع

الدراســـــة الميدانيـــــة

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم

المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض

المبحث الأول

نبذة عن مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم

بناءً على قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم لعام ٢٠١٠م تم تأسيس وإنشاء مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم حيث تم افتتاحها في يناير ٢٠١١م وتمثل المفوضية الجهاز التنفيذي وعلى رأسها المفوض الذي منح صلاحيات دستورية لإدارة العملية الاستثمارية بالولاية ، ويعتبر المسئول التنفيذي الأول عن عمل المفوضية ، وقد بذلت وما زالت تبذل جهودها في إحكام العملية الاستثمارية باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق كل مؤشرات الأداء برؤية جديدة ونموذج جديد تم من خلاله استحداث إدارة تطوير الأعمال لتتولى التقييم والتقويم وأتمتة الأعمال بالمفوضية ،كما أنشأت المفوضية قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية . وقدمت المفوضية خطة طموحة ترمي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولاية والتي تتمثل في تحقيق الأمن الغذائي وترقية الصادرات وتوفير فرص العمل واستكمال البنيات التحتية وجاء تحقيق رضا المستثمر كأهم أولويات المفوضية من خلال تبسيط الإجراءات وسرعتها ودقتها حيث راعت اختزال الجهد والوقت والمال للمستثمر[١].

يتبع للمفوضية لجنة المفوضين والتي تختص بمناقشة الجوانب الفنية للاستثمار والنظر في مدى ملائمة المشروعات لأولويات الاستثمار بالولاية وإجازته . وتستند هذه اللجنة في قراراتها بشأن إجازة مشروعات الاستثمار على توصيات اللجنة الفنية المكونة من كافة الوزارات المختصة بالولاية [٢].

لانجاح العمل عمدت المفوضية إلى تنسيق العمل مع كافة الجهات الرسمية المرتبطة بالاستثمار ابتداء من وزارة الاستثمار بغرض نقل السلطات دون التأثير على مصالح المستثمرين ، و في إجراء غير مسبوق تم التنسيق مع وزارة العدل بفتح مكتب المسجل التجاري والشركات ، وتم كذلك التنسيق مع إدارة الجمارك والضرائب للوصول إلى

---

(١) http://www.iec.gov.sd

(٢) الماحي خلف الله الماحي ، تجربة مفوضية تشجيع الاستثمار بالولاية (الحاضر والمستقبل) ، مرجع سابق ، ص : ٤ .

صيغة تمكن من إكمال إجراءات تطبيق الامتيازات الضريبية والجمركية ، وكذلك إستيعاب وحدة الأراضي بالمفوضية .

الهيكل التنظيمي للمفوضية :

شكل رقم (٤ -١)

الهيكل التنظيمي لمفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم

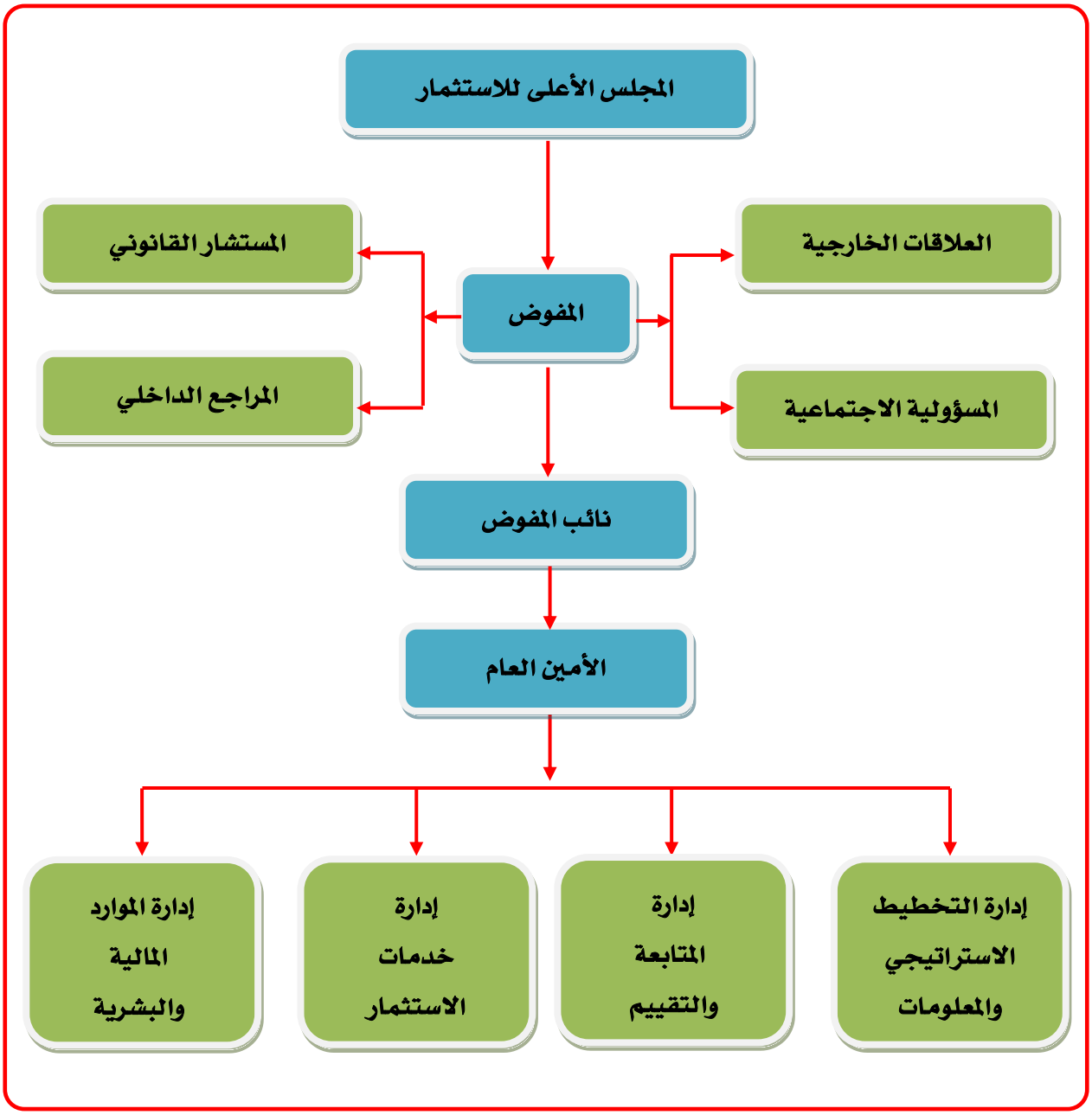

المصدر : إدارة التخطيط الاستراتيجي والمعلومات – مفوضية تشجيع الاستثمار (٢٠١٢م)

من خلال الهيكل التنظيمي في الشكل رقم (٤ -١) نلاحظ أن هناك ترابط إداري وتنظيمي في الهيكل التنظيمي لمفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم فهناك إتصال مباشر بين المفوض وجميع الإدارات المساندة مما يساهم بصورة كبيرة في تسيير العمل وتنظيمه بطريقة سلسة تسهل عمل الإدارات المساندة وتوفر الاتصالات اللازمة لأداء العمل با لصورة المثلى ، كذلك نلاحظ أن جميع الإدارات المساندة لها أدوار ومهام محددة من خلال اختصاصات المفوضية وهذا بدوره يدعم ويساهم في تطوير عمل المفوضية بصورة كبيرة .

اختصاصات المفوضية :

ومن أبرز اختصاصات المفوضية حسب قانون تشجيع الاستثمار لسنة٢٠١٥م لولاية الخرطوم ما يلي [١]:

١. العمل على ترويج وتشجيع الاستثمار بالولاية.
٢. إعداد الخرائط الاستثمارية على مستوى الولاية.
٣. إعداد موجهات وأولويات الاستثمار بالولاية بالتنسيق مع الوزارات الإتحادية والولائية المختصة.
٤. إعداد سياسات وخطط وبرامج الاستثمار بالولاية ومتابعة تنفيذها.
٥. القيام بالمسوحات وجمع المعلومات والبيانات وإجراء الدراسات المتعلقة بالاستثمار بالولاية .
٦. تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والطلبات التي تقدم للمشروعات الاستثمارية الجديدة والقائمة واعتماد كشوفات احتياجات التجهيزات الرأسمالية والمواد الخام وتغيير الغرض وتحويل الموقع والإيجار.
٧. التأكد من جودة المنتجات للمنشآت الاستثمارية في التزامها بأساليب ضبط الجودة وتطبيق المواصفات القياسية الموضوعة .

(١) قانون تشجيع الاستثمار ، ٢٠١٥م

٨. إصدار شهادة تحدد تاريخ بداية الإنتاج الفعلي للمنشآت الاستثمارية أو تلك التي تعاود إنتاجها بعد التوقف.

٩. التنسيق مع الجهات المختصة بضمان الأمن الصناعي والحد من التلوث والمحافظة علي البيئة والصحة العامة في المنشآت الاستثمارية.

١٠. تشجيع نقل واستخدام التكنولوجيا الملائمة في الظروف المحلية في مجال الاستثمار بالولاية.

١١. إعداد التقارير الدورية عن أداء المشاريع حتي موعد بدء الإنتاج ومتابعة الأداء بواسطة الإدارات الفنية ذات الصلة بالمفوضية .

١٢. وضع الهياكل واللوائح والشروط لخدمة العاملين وإجازتها بواسطة الجهات المعنية.

١٣. إصدار لائحة لتنظيم العمل الاستثماري .

١٤. اي مهام أخري يكلفها بها المجلس الأعلى للاستثمار.

النافذة الموحدة

أتبعت المفوضية نظام النافذة الموحدة لتقديم خدمة شاملة للمستثمر دون عناء مع تزويد المستثمر بكافة المعلومات ووسائل الراحة والخدمات ،كما تم تفعيل نظام النافذة الالكترونية عبر نظام متابعة معاملات المستثمرين واتمام الدورة المستندية لمعاملات المستثمرين الكترونياً داخل المفوضية ، وتتكون النافذة الموحدة من كافة الجهات ذات الصلة بالعملية الاستثمارية بالولاية وتتمثل في الاتي[١] :

١. وزارة الزراعة بولاية الخرطوم.

٢. ادارة الصناعة بولاية الخرطوم.

٣. ادارة السياحة بولاية الخرطوم.

٤. مصلحة الاراضي بولاية الخرطوم.

٥. وحده لتسجيل اسماء الاعمال والشركات.

(١) http://www.iec.gov.sd

٦. وزارة العمل.

٧. وزارة البيئة ومرافق المياه بولاية الخرطوم.

٨. الصرف الصحي.

٩. الجوازات.

١٠. الجمارك

ويتم التنسيق الان لإضافة بعض الجهات للنافذة الموحدة في الفترة المقبلة حتي تكتمل الخدمة الشاملة بالصورة الكاملة ارضاء للمستثمر وتلبية لاحتياجاته . أضف إلى ذلك فقد بدأت المفوضية في استخدام نظام النافذة الإلكترونية ليتم من خلاله متابعة معاملات المستثمرين إلكترونياً بالمفوضية وإتمام الدورة المستندية لمعاملات المستثمرين عبر حزمة من الأنظمة الإلكترونية توفر الوقت والجهد وتمكن من تداول المعلومات وإمكانية حفظها واسترجاعها لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار[١].

الاستثمار بولاية الخرطوم

أصبح السودان قطراً جاذباً للاستثمار وأصبحت ولاية الخرطوم علي وجه الخصوص الولاية الأكثر جذباً للمستثمرين، وبما أن العديد من الجهات الاستثمارية قد ظلت تتوافد علي الولاية وهي تحمل الكثير من المشاريع والمقترحات ، لذلك أنشئت مفوضية تشجيع الاستثمار لتسهيل إجراءات الاستثمار وتوضيح الطريق الذي يقود إلى الاستثمار الهادف.

وعملاً بأحكام دستور ولاية الخرطوم الإنتقالي لسنة ٢٠٠٦م تم إعداد قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم للعام ٢٠١٠م ،حيث بدأت الإجراءات بإجازته بواسطة المجلس التشريعي للولاية ، ويهدف القانون إلى تحقيق التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني والمختلط وفق السياسة القومية وسياسة الولاية[٢]، من خلال رؤية تهدف إلى جعل الاستثمار بالولاية نموذجا يحتذي به .

(١)مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ، دليل المستثمر ، الخرطوم ، ٢٠١٥م ، ص : ١٤ .
(٢)الماحي خلف الله الماحي ، تجربة مفوضية تشجيع الاستثمار بالولاية (الحاضر والمستقبل) ، مفوضية تشجيع الاستثمار ، الخرطوم ، ٢٠١١ م ، ص : ١ .

وقد أعتمدت ولاية الخرطوم أهدافاً إستراتيجية للاستثمار ، تتمثل في تحقيق الأمن الغذائي وجعل الولاية ولاية للصادر من خلال تشجيع الصادرات بصفة عامة بالتركيز على الصادرات غير البترولية وزيادة فرص العمل من خلال تشجيع الاستثمار في مشروعات كثيفة العمالة ، وقد تم اعتماد أولويات ترخيص الاستثمار وفق هذه الأهداف .

بناءاً على قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم لعام ٢٠١٠م تم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة والي الخرطوم وعضوية وزراء القطاع الاقتصادي بالولاية ومفوض الاستثمار ومعتمدي الولاية وممثلين من أصحاب العمل وبعض الخبراء الاقتصاديين .

وفي نفس الإطار تم تشكيل اللجنة التنفيذية للمجلس وذلك بهدف النظر في القضايا العاجلة التي تقع في دائرة الاختصاص [١] .

قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم لعام ٢٠١٠م :

تم إعداد قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم لعام ٢٠١٠م ، ويشجع هذا القانون الاستثمار في مجالات نشاط الولاية والمتمثلة في الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والنقل والسياحة والاتصالات والتخزين والإسكان والمقاولات والبنيات الأساسية والخدمات الاقتصادية والاستشارية وتقنية المعلومات والتعليم والصحة والبيئة والمياه ... الخ وأي مجالات أخرى تحددها اللوائح[٢] .

وجاء قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم مميزاً من القوانين السابقة لاشتماله على بعض المواد الجديدة والغير مسبوقة وعلى سبيل المثال[٣] .

١. التأكد من جودة المنتجات للمنشآت الاستثمارية والتزامها بأساليب ضبط الجودة وتطبيق المواصفات القياسية وهذا يتطلب المتابعة بغرض الوقوف على سير الأعمال في المشروعات الاستثمارية والتصدي لأي عقبات قد تحول دون إستمراريته بالإضافة إلى إتباع نظام التقييم والتقويم للتأكد من مساهمة المشروع في الاقتصاد القومي.

---

(١) الماحي خلف الله الماحي ، تجربة مفوضية تشجيع الاستثمار بالولاية (الحاضر والمستقبل) مرجع سابق، ص : ٢ -٣ .
(٢)قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ،٢٠١٠ ، الفصل الثاني المادة (٧) ، ص : ٣
(٣)الماحي خلف الله الماحي ، تجربة مفوضية تشجيع الاستثمار بالولاية (الحاضر والمستقبل) ، مرجع سابق، ص : ٣.

٢. الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم التي تفرض بقانون ولائي أو محلي ما عدا رسوم الخدمات لمدة لا تتجاوز خمسة سنوات ويمكن تجديها لخمس سنوات أخرى بعد موافقة مجلس الوزراء بالولاية .

٣. الإعفاء من أي رسوم ولائية أو محلية تفرض لاحقاً على المشروع الاستثماري خلال فترة الإعفاء .

٤. منح القانون ميزات تفضيلية للمشروعات التي تحقق الأهداف الإستراتيجية بالولاية كالأمن الغذائي وتنمية الصادرات والمشروعات الاستثمارية كثيفة العمالة.

٥. تخصيص الأرض اللازمة للمشروع الاستثماري بالسعر التشجيعي.

٦. حرية تحويل الأرباح وتكلفة التمويل عن رأس المال الأجنبي أو القروض بالعملة التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق وذلك بعد سداد الالتزامات المستحقة قانونا علي المشروع .

٧. استيراد المواد الخام التي يحتاج إليها المشروع وتقدير منتجاته بعد قيد المشروع الاستثماري في سجل المصدرين والموردين تلقائياً.

٨. تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع دون اشتراط دخول شريك وطني•.

مناخ الاستثمار بولاية الخرطوم :

كما تمت الإشارة من قبل بأن مناخ الاستثمار هو الإطار العام السياسي والأمني والاقتصادي ومجموعة التشريعات والقوانين واللوائح والإجراءات التي تحكم وتنظم العملية الاستثمارية في البلد المعني ، وقد تفردت ولاية الخرطوم بمناخ استثماري متميز عن سائر ولايات السودان لما تمتلكه من مزايا وإمكانات قل مما تتوفر في الولايات الأخرى ، ويمكن تلخيص أهم مميزات هذا المناخ فيما يلي[١]:

• لمزيد من المعلومات أنظر محلق (٣) قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم لعام٢٠١٠م.

(١) http://www.iec.gov.sd

١. **الاستقرار السياسي** : بالنظر إلي مناخ الاستثمار في ولاية الخرطوم من حيث الاستقرار السياسي نجد أن الولاية تعتبر من أكثر ولايات السودان استقرار سياسياً وامنياً وبالولاية مجلس تشريعي منتخب يمثل كافة الأطياف السياسية بالولاية كذلك والي الولاية منتخب بالأغلبية النسبية وهو ممثل الحكومة بالولاية في حدودها الجغرافية .

٢. **اقتصاديا** : نجد أن السودان قد اتبع مجموعة من الإصلاحات التي حركت جمود الاقتصاد وجعلته يحقق معدلات نمو مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من العام ٢٠٠٠م وحتى الآن ، كما أدت مجموعة هذه الحزم من السياسات الاقتصادية ، المالية ، النقدية إلي تراجع معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف وارتفاع معدل دخل الفرد ، وتحققت فوائض مقدرة من ميزان المدفوعات وتنامي الاحتياطي النقدي نتيجة لهذا الأداء الاقتصادي وتحقق نمو مقدر في قطاع البنية التحتية حيث تم تشييد كثير من الطرق والكباري داخل ولاية الخرطوم وتأهيل مطار الخرطوم وبدأ العمل في تشييد المطار الجديد بمواصفات عالمية متطورة كما تم رفع معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية وتوسيع شبكات الكهرباء والمياه والمجاري وتغطية جميع أنحاء الولاية بخدمات الاتصالات الحديثة وخدمات الانترنت .

٣. **إدارياً**: قامت الولاية بإجراءات إدارية وتنظيمية عديدة في قطاع الاستثمار تمثلت فيما يلي :

- تكوين المجلس الأعلى للاستثمار لوضع السياسات والموجهات العامة لخطط وبرامج مفوضية تشجيع الاستثمار ومناقشة وتقييم أداء المفوضية وإزالة المعوقات التي تعترض مسيرة الاستثمار.
- اللجنة التنفيذية الفنية ومهمتها النظر في القضايا العاجلة التي تقع في دائرة اختصاص المجلس واتخاذ القرارات بشأنها.

- مفوضية تشجيع الاستثمار لتوجيه وتشجيع الاستثمارات التي تدفع بعجلة التنمية في الولاية من خلال تبسيط الإجراءات بإتباع نظام النافذة الموحدة , تقليلا للوقت والجهد وإرضاء للمستثمر.
- لجنة المفوضين لمناقشة الجوانب الفنية للاستثمار واتخاذ القرارات المناسبة.

أما في مجال التشريعات والقوانين فقد حدث الآتي:

- أصدر المجلس التشريعي لولاية الخرطوم قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم ٢٠١٠ م وجاء هذا القانون مميزا عن القوانين السابقة وروعي فيه تلافي الكثير من السلبيات وإيجاد الحلول والمعالجات ويهدف هذا القانون إلي تشجيع الاستثمار في المجالات التي حددها القانون.

الاستثمار بولاية الخرطوم خلال الفترة من ٢٠١١ -٢٠١٢م

سعت المفوضية من خلال خطتها الشاملة إلى تحقيق جمله من الأهداف التي أهمها تهيئة بيئة استثمارية جاذبة وآمنة للوصول لأهدافها الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الصادرات وتوفير فرص العمل وتطوير البني التحتية .

وحتى تتمكن الولاية من تحقيق تنمية متوازنة في كافة المجالات كان لابد من توجيه العملية الاستثمارية بصورة علمية بما يمكن من الوصول للأهداف المرجوة من الاستثمار بتوجيهه نحو القطاعات الأقل نمواً وتحقيق الاستغلال الأمثل لما تزخر به الولاية من موارد متنوعة ووفيرة لتدار بواسطة مفوضية تشجيع الاستثمار وفق ما يكفله لها قانون الاستثمار لولاية الخرطوم للعام ٢٠١٠م بإعتبارها الجهة التنفيذية الأولي للاستثمار بما لديها من شخصية إعتبارية وصفة تعاقبية و خاتم عام.

وقد شرعت إدارة التخطيط الاستراتيجي في عمل مؤشرات لقياس أداء الإدارات عبر برامج حاسوبية من خلال برامج يتم تغذيتها بخطة المفوضية للعام ومن ثم خطط الإدارات بجداول زمنية ومن خلال التقارير الدورية يتم رصد أداء الإدارات ومدي الانحراف عن الخطة العامة ومن ثم تصحيح مسار الخطة لبلوغ الأهداف المنشودة [١] .

(١)مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٥، إدارة التخطيط الإستراتيجي والمعلومات ، الخرطوم ، ٢٠١٥م ، ص : ١-٤.

أولاً : المشاريع المجازة خلال الفترة ٢٠١١ -٢٠١٥م :

سعت المفوضية خلال هذه الفترة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاستثمارية من خلال استيعاب العديد من المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات بصورة متوازنة من خلال استغلال الموارد التي تتمتع بها الولاية وذلك عن طريق حزمة من الإجراءات الإدارية والقانونية والتنفيذية والتي من أبرزها تبسيط الإجراءات باستعمال نظام النافذة الموحدة بالإضافة إلى الترويج للمشروعات التي تحقق الأهداف الإستراتيجية .

وقد استطاعت المفوضية خلال هذه الفترة إجازة وتنفيذية جملة من المشاريع في القطاعات الرئيسية الثلاثة (الصناعي ، الخدمي ، الزراعي) والجدول التالي يوضح المشاريع المجازة خلال الفترة ٢٠١١ -٢٠١٥م[١] .

جدول رقم (٤ -١)

جملة المشاريع المجازة للفترة من ٢٠١١ -٢٠١٥م لمختلف القطاعات

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الصناعي	١٠٠٢	١١٦٥	١٠٠٥	٧٧٩	٦٩٥
الخدمي	٢٩٢	٢٥٢	٢٥٥	١٣١	١٢٨
الزراعي	١٩٦	٥١٧	٥٣٤	٤٦٧	٣٦٥
الجملة	١٤٩٠	١٩٣٤	١٧٩٤	١٣٧٧	١١٨٨

المصدر: مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم -إدارة خدمات المستثمرين ٢٠١٥م.

شكل رقم (٤ -٢)

جملة المشاريع المجازة للفترة من ٢٠١١ -٢٠١٥م لمختلف القطاعات

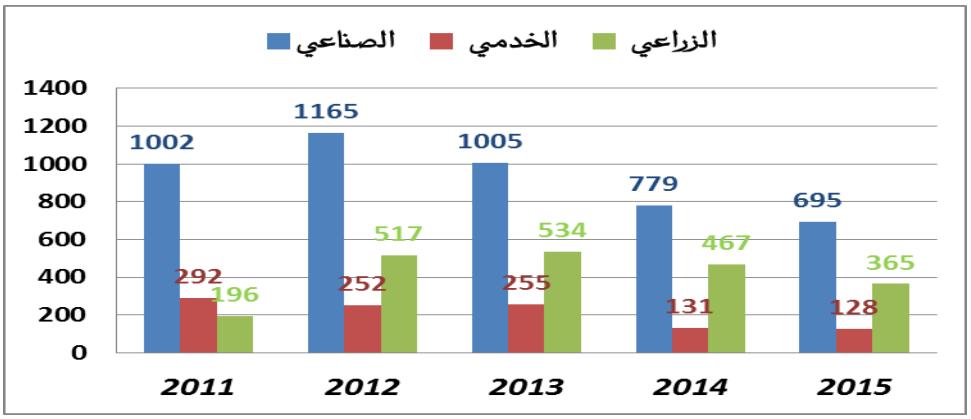

- شكل يوضح جملة المشاريع المجازة للفترة من ٢٠١١ -٢٠١٥م (إعداد الباحث) :

(١)مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٥، مرجع سابق، ص : ٧.

الجدول السابق يوضح جملة المشاريع المجازة بالقطاعات الثلاثة خلال الأعوام (٢٠١١ـ٢٠١٥م) حيث نلاحظ أن العام (٢٠١١) شهد بداية إنطلاقة عمل المفوضية بالولاية حيث شهد إقبال جيد من المستثمرين حيث بلغت جملة المشروعات الاستثمارية المجازة في القطاعات الثلاثة ١٤٩٠ مشروع استثماري وأرتفعت خلال الأعوام (٢٠١٢ -٢٠١٣ م) ويمكن ان نعزي ذلك الارتفاع إلى الفراغ الذي حدث نتيجة حل وزارة الاستثمار الاتحادية وإقبال المستثمرين للحصول على التراخيص عبر المفوضية وكانت تلك أعلى فترة ارتفعت فيها أعداد المشروعات الاستثمارية المجازة بالمفوضية ، إلا أن أعداد المشروعات المجازة ما لبثت أن أنخفضت خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ بنسبة بلغت ٢٤ ٪ وخلال العام ٢٠١٥ مقارنة بالعام ٢٠١٤ بنسبة بلغت ١٣ ٪ ، ويمكن القول بأن هذا الانخفاض في عدد المشروعات المجازة خلال هذه الفترات كان نتيجة العديد من العوامل والتي من أبرزها [١]:

١. تداعيات إنفصال الجنوب وأثرها على الاقتصاد .
٢. انخفاض قيمة الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية .
٣. صعوبة الحصول على النقد الأجنبي .
٤. عدم استقرار السياسيات المالية والنقدية وصعوبة التحويلات .
٥. إعادة وزارة الاستثمار الاتحادية وصدور قانون الاستثمار القومي لعام ٢٠١٣م .
٦. حصر سلطة التراخيص للمشروعات الأجنبية على الوزارة الاتحادية وكذلك المشروعات الاستراتيجية ، والعبارة لحدود الولايات .

أما فيما يتصل بالقطاعات فنلاحظ في القطاع الصناعي إن المشروعات المجازة خلال العام ٢٠١٢ م قد زادت بنسبة (١٦٪) مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١١م ، إلا أنها أنخفضت بنسبة (١٥٪) في عام ٢٠١٣م وأنخفضت بنسبة كبيرة جداً في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣ بلغت (٣٣٪) مقارنة بعام ٢٠١٣م كذلك فقد تواصل الانخفاض في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ بنسبة (١٠.٨٪) ويرجع ذلك الانخفاض في المشاريع المجازة في القطاع الصناعي

(١) مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ، إدارة خدمات المستثمرين (نشرة دورية) ، الخرطوم ، ٢٠١٥م .

بالإضافة إلى الأسباب السابقة إلى أن هنالك نشاطات قد تم إيقافها بتوصية من لجنة المفوضين في هذا القطاع و تشمل[1] :

١. إيقاف التصاديق في مجال تعبئة المواد الغذائية لفترة لدراستها وأفضت الدراسة إلى استمرارها باستثناء تعبئة السكر .

٢. التصاديق بقطاع الورش الهندسية تم ايقافها خلال شهري ابريل ومايو لغرض دراسة المردود الاقتصادي والاجتماعي لمثل هذه الصناعات بتوصية من لجنة المفوضين واستمر النشاط بناءً علي توصية الدراسة .

أما في القطاع الزراعي وبالرغم من المعوقات العديدة التي تعترض القطاع الزراعي إلا أن هنالك زيادة ملحوظة في عدد المشاريع المجازة خلال العام ٢٠١٢م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت نسبة الزيادة (١٦٣٪) ثم ارتفعت في عام ٢٠١٣ من (٥١٧) إلى (٥٣٤) ما لبثت هذه المشاريع أن أنخفضت في الأعوام التالية ولكن بنسبة بسيطة ، ويمكن ان نعزي الاستقرار في الاستثمار الزراعي إلى سياسات الدولة الايجابية تجاه القطاع الزراعي والتي من أبرزها[2]:

١. تخصيص الأراضي بدون رسوم لحين تنفيذ المشروع.

٢. اهتمام حكومة الولاية بمشروعات الأمن الغذائي.

٣. تكثيف الترويج للمشروعات الزراعية.

ويلاحظ من الجدول رقم (٤ـ١) أن هنالك نقصان في عدد المشاريع المجازة بالقطاع الخدمي خلال العام ٢٠١٢م وكذلك في الأعوام اللاحقة ، فقد أنخفضت المشاريع في كل سنة عن السنة التي تسبقها. و يعزى نقصان المشروعات المصدقة بالقطاع الخدمي للأسباب الآتية :

١. تجميد التصاديق في مجال المخازن الجافة نتيجة لتشبع القطاع بمثل هذه الصناعات .

(١) مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٥، مرجع سابق ، ص : ٧.
(٢) المرجع السابق ، ص : ٩.

٢. إيقاف التصاديق في نشاط ورش الصيانة خلال شهري أبريل ومايو لغرض دراسة المردود الاقتصادي والاجتماعي لمثل هذه النشاطات .

٣. ارتفاع أسعار الأراضي الاستثمارية للقطاع الخدمي.

٤. هناك تدني في عدد المشروعات السياحية خلال الفترة من يونيو وحتى ديسمبر بسبب قرار لجنة المفوضين القاضي باقاف المشروعات السياحية بالمناطق التجارية بالإضافة إلى قرارات سلطات الجمارك فيما يختص بالاعفاءات الجمركية للشقق الفندقية والمنتجعات والشركات السياحية .

٥. معظم مشروعات هذا القطاع ذات طابع اتحادي كالنقل و الطرق و الجسور .

ثانيا : مشاريع الأمن الغذائي

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي أحد أهم محاور خطة المفوضية لذلك أولته المفوضية عناية خاصة عبر الترويج للمشروعات التي تحقق أهدافها الإستراتيجية ، ويظهر هذا جلياً في زيادة عدد التراخيص في القطاعين الزراعي والصناعي. حيث بلغت نسبة الزيادة بالقطاع الزراعي ١٦٣٪ وبالقطاع الصناعي ٧٨٪ .مقارنة بالتراخيص الصادرة في العام ٢٠١١ .

جدول رقم (٤ -٢)

التراخيص التي صدرت في مجال تحقيق الأمن الغذائي

البيان	عدد التراخيص المصدقة ٢٠١١	عدد التراخيص المصدقة ٢٠١٢	نسبة الزيادة أو النقصان
القطاع الصناعي	١٢٧	٢٢٦	٧٨٪
القطاع الزراعي	١٩٦	٥١٧	١٦٣٪

المصدر: مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم –مركز الخدمة الشاملة ٢٠١٢م

أما فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة في مجال تحقيق الأمن الغذائي ، فقد قامت مفوضية تشجيع الاستثمار ممثلة في إدارة المتابعة والتقييم ، بعمل حصر وزيارة المشروعات المصدقة خلال عام ٢٠١١م أي عام بداية العمل الفعلي للمفوضية . ومن خلال هذا الحصر أتضح أن المشاريع الصناعية المنفذة في مجال الأمن الغذائي قد بلغت(٥٦)مشروعا من جملة ١٠٢ مشروع أمن غذائي مصدقة خلال العام ٢٠١١م بنسبة ٥٥٪.

أما في مجال القطاع الزراعي فقد بلغ عدد المشروعات المنفذة (١٠) مشروعات من جملة ١٢٤ مشروع امن غذائي مصدق خلال العام ٢٠١١م أي بنسبة ٨٪ ويعزى انخفاض نسبة التنفيذ في القطاع الزراعي الى عدة مشاكل ومعوقات ومن أميزها [١]:

- نجد سلطة تخصيص الأراضي الزراعية خارج إطار النافذة الواحدة مضيفا الى ذلك طول الدورة المستندية للتخصيص والتسليم على الطبيعة .
- عدم توافر الأراضي الزراعية بسبب حيازات الأهالي .
- عدم توفر البنية التحتية للزراعة ـ الري ، الطرق .
- ضعف ثقافة الاستثمار .
- عدم قيام المستثمرين بالمسئولية الاجتماعية

ثالثاً: مشاريع ترقية الصادرات :

الجدول رقم (٤ -٣) يوضح إنجازات المفوضية في استهداف المشروعات التي تسهم في زيادة الصادر وإحلال الوارد خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر من العام ٢٠١٢ بالقطاعين الصناعي والزراعي. تضمن القطاع الصناعي (مشروعات المواد الغذائية ، الأثاثات الخشبية والمعدنية ، حديد التسليح والجملونات ، الأدوية ، تصفية وتشكيل الذهب ، البطاريات السائلة والجافة ،تجميع وتصنيع الثلاجات والمكيفات ، البوهيات ومواد الطلاء ، تصنيع الصمغ العربي وتكرير الزيوت) . وقد بلغت نسبة التراخيص المصدقة في هذه النشاطات (٣٦٪) من جملة التراخيص المصدقة بالقطاع .

جدول رقم (٤ -٣)

التراخيص التي صدرت في مجال ترقية الصادرات

البيان	جملة التراخيص المصدقة بالقطاع	عدد تراخيص الصادر وإحلال الوارد	النسبة
القطاع الصناعي	١١٦٥	٤٢٥	٣٦٪
القطاع الزراعي	٥١٧	٢٥٧	٤٩٪

المصدر : مفوضية العمل بالمفوضية – تقرير الأداء لعام ٢٠١٢م.

(١)مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٥، مرجع سابق ، ص : ١١.

أما في القطاع الزراعي فقد بلغت نسبة التراخيص المصدقة في مجالي زراعة الأعلاف وتسمين الماشية ،البستنة والبيوت المحمية (٤٩٪) من جملة التراخيص المصدقة بالقطاع . فإذا تم تنفيذ هذه المشروعات بالصورة المثلى فإن هذا يعتبر مؤشر جيد يصب في المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية في مجال الصادر و إحلال الوارد ، كما يحقق الترابط الخلفي والأمامي بين القطاعين الصناعي والزراعي[١] .

أما في جانب المشاريع المنفذة في مجال ترقية الصادر وإحلال الوارد نجد من خلال المسح الميداني أن جملة المشاريع المنفذة في مجال الصادر وإحلال الوارد قد بلغت (٨٣) مشروعا من جملة (١٠٧) مشروعا منفذا بالقطاع الصناعي التي تم تصديقها خلال العام ٢٠١١م ، أي بنسبة (٧٨٪) .

رابعاً : مشاريع تطوير البني التحتية بولاية الخرطوم :

أما في مجال البنيات التحتية فقد أصدرت المفوضية عدد من التراخيص في مجال الخدمات لتأهيل البنيات التحتية كما يلي[٢] :

جدول رقم (٤ -٤)

التراخيص التي صدرت في مجال تطوير البني التحتية للولاية

البيان	عدد التراخيص خلال التسعة أشهر الأولي للعام ٢٠١٢م
إنشاءات ومقاولات	٢٣
إصحاح بيئة	٢٠
فنادق	٧
الإجمالي	**٥٠**

المصدر : مفوضية العمل بالمفوضية – تقرير الأداء لعام ٢٠١٢م.

(١) مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٥، مرجع سابق ، ص : ٧.
(٢) المرجع السابق .

من خلال الحصر الميداني نجد أن ما تم تنفيذه من المشروعات المصدقة خلال العام ٢٠١١م في مجال البنية التحتية لايتجاوز الـ (١٥ ٪) من جملة (٦٢) مشروع مصدق في هذا المجال تفاصيلها كما هو موضح في الجدول التالي[١] :

جدول رقم (٤ -٥)

جملة المشاريع المنفذة في مجال تطوير البني التحتية للولاية

البيان	المصدق خلال العام ٢٠١١	المنفذ	النسبة
الفنادق	٢٠	٧	٣٥٪
انشاءات ومقاولات	٢٧	٢	٧٪
اصحاح البيئة	١٥	–	٠٪
الجملة	٦٢	٩	١٥٪

المصدر : مفوضية العمل بالمفوضية – تقرير الأداء لعام ٢٠١٢م.

خامساً : فرص العمل المتوقع توفرها حسب التراخيص التي صدرت

شهدت التراخيص الاستثمارية المجازة من لجنة المفوضين خلال العام ٢٠١٢م زيادة ملحوظة ـ حيث بلغت جملتها (١٩٣٤ مشروع)ـ مما يعني توفير المزيد من فرص العمل . وبوضع متوسط ٣٠ عامل للمشروع (تم الحصول علي هذا الرقم بعمل متوسط لعدد العمالة المتوقع استيعابها بالمشروعات الاستثمارية) يكون عدد فرص العمل التي توفرت خلال العام٢٠١٢م(٥٨٠٢٠) فرصة عمل . وهذه الفرص متوقفة على عدة عوامل منها[٢] :

- نسبة التنفيذ الفعلي للمشروعات الاستثمارية .
- بداية الإنتاج والطاقة الإنتاجية للمشروع .

بناءا على هذه المؤشرات نتوقع ألا تتعدى نسبة الاستيعاب الحقيقية ١٥٪ في البداية وترتفع النسبة كلما إرتفعت الطاقة الإنتاجية ودرجة تنفيذ المشروعات وعددها .

(١) مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٥، مرجع سابق
(٢) مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٢، إدارة التخطيط الإستراتيجي والمعلومات ، الخرطوم ، ٢٠١٢م ، ص ٥٣ ؟

العمالة الأجنبية :

اقتضت عملية التنمية التي اتجهت إليها البلاد لبناء وتطوير البنية الأساسية وإقامة المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية إلى استقدام العمالة الأجنبية لتعويض النقص من العمالة الماهرة .

جدول رقم (٤ -٦)

تصديقات العمالة للعام ٢٠١٢م

التصديقات	تجديد تصديق	تصديق مبدئي	تصديق أول مرة	الجملة
عدد العمالة الوافدة	٢٣٣٤	١٠٤٥	١٠٤٠	٤٤١٩
نسبة الاختصاصيين و الفنيين	٨٠	٨٠٪	٧٨٪	٧٩٪

المصدر : مفوضية العمل بالمفوضية – تقرير الأداء لعام ٢٠١٢م.

الجدول رقم(٤ -٦) يوضح جملة العمالة الوافدة خلال الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠١٢ والبالغ عددها (٤٤١٩) في القطاعات الثلاث .وهذه القوة لا تشمل العمالة الوافدة لقطاع النفط ، الكهرباء و السدود والسكر. وتمثل نسبة ٨٪ من العمالة الوطنية المتوقع استيعابها وهذه النسبة لا تمثل ضررا للعمالة الوطنية حيث أن ٧٩٪ من العمالة الوافدة من الفنيين والاختصاصيين .

العمالة الفعلية للمشروعات المصدقة خلال العام ٢٠١١م

من خلال الحصر الميداني نجد أنه قد تم تنفيذ عدد(١٤٦) مشروعا من جملة (١٤٩٠) مشروعا تم تصديقه بالقطاعات الثلاث عام ٢٠١١م ،وقد استوعبت هذه المشاريع عدد (٣٣١٥) عاملاً .إي بنسبة ١٧٪ من جملة العمالة المتوقع استيعابها خلال العام ٢٠١١م والبالغ عددها (١٩١٣٥) عاملاً .وهذا يعتبر مؤشر مبشر في تحقيق أهداف الولاية الإستراتيجية من حيث توفير فرص العمل ومحاربة البطالة من خلال المشروعات الاستثمارية ومن المتوقع ان ترتفع نسبة العمالة بزيادة عدد المشروعات المنفذة .

التحديات التي تواجه عمل المفوضية :

بالرغم من المجهودات التي تبذلها المفوضية لتهيئة بيئة الاستثمار في الولاية إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون سير العمل بالطريقة المثلى من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومن أبرز هذه المعوقات [1] .

١. التنسيق فيما يختص بتخصيص الأراضي : -

أ. بالنسبة للأراضي الزراعية:يتم التخصص بواسطة لجنة الأراضي الزراعية والتي تعمل بدون تنسيق مع المفوضية وليس بها ممثل من المفوضية وإتضح إن نسبة تخصيص الأراضي للمشروعات المصدقة من المفوضية ضعيفة جداً وهذا يتطلب مزيداً من الإحكام للعملية التنسيقية .

ب. الأراضي الخدمية:أيضاً الأراضي الخدمية خارج سلطة المفوضية ماعدا الاراضي المخصصة داخل المناطق الصناعية (النقل – التخزين المبرد –الطرق والجسور – الانشاءات والمقاولات).

ج. الأراضي الصناعية : بالرغم من الجهود التي بذلت في مسألة تخصيص الأراضي الصناعية إلا إنها لم تحل بالصورة المطلوبة ، وهناك مشكلات تتعلق بعدم توفر الخدمات في المناطق الصناعية التي تساعد المستثمر على إقامة مشروعه وأكبر دليل على ذلك منطقة الجيلي الصناعية .

٢. لم يتم استكمال أركان النافذة الواحدة حتي الأن بسبب ان المبنئ لايتسع لكل الجهات المستهدف استقطابها مما أدي إلي عدم تنفيذ تبسيط الاجراءات بالصورة المطلوبة .

٣. مازالت البنيات التحتية غير مكتملة في المناطق الصناعية مما أثر سلباً في تنفيذ المشروعات، كما إنه بدأ الآن نزع الأراضي الغير مستغلة حتى يتم تخصيصها للمستثمر الجاد.

(١) مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٢، إدارة التخطيط الإستراتيجي والمعلومات ، الخرطوم ، ٢٠١٢م . ، ص ٤٧.

٤. عدم توفر وسائل الحركة بغرض جمع المعلومات و التواصل مع الجهات ذات الصلة التي تساعد في تحسين العلاقات و التعريف بالمفوضية و البيئة الاستثمارية.

٥. قلة الكادر البشري المؤهل الذي يستطيع رفع كفاءة العمل .

٦. ضعف المشاركات بالمعارض و الملتقيات بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية .

٧. عدم وجود دراسات جدوى جاهزة للمشاريع الاستثمارية لعرضها علي المستثمرين واستهداف رجال اعمال محددين .

٨. ضعف التواصل مع سفاراتنا بالخارج و السفارات والقنصليات الاجنبية بالسودان للاستفادة منهم في للتنسيق مع المستثمرين والغرف التجارية بالدول المختلفة .

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث إيضاحاً لمنهج البحث الذي اتبعه الباحث، وكذلك تحديد مجتمع الدراسة ووصف خصائص أفراد البحث ، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة البحث، والتأكد من صدق وثبات أداة البحث (الاستبانة)، والكيفية التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

أولاً : منهج الدراسة :

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقاً ، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها وتعبيراً كمياً بوصفها رقمياً بما يوضح حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى ، وهذا المنهج لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو بل يتعداه إلى الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج المناسب لمثل هذا البحث ، ولأنه يُمكن من تجميع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث الحالي والإجابة على تساؤلاته.

ثانياً : أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة اشتملت على المقدمة والتي من خلالها قام الباحث بالتعريف بموضوع بحثه وأهميته وأهدافه ، وكذلك أهمية آراء عينة الدراسة في تحقيق أهداف البحث ، كما أوضح الباحث أخلاقيات البحث والتي من أبرزها عدم استخدام المعلومات التي ترد في الاستبيان إلا للبحث العلمي فقط وأن جميع المعلومات التي ترد في الاستبانة سوف تعامل بسرية تامة ، وتم تقديم الاستبانة إلى المستثمرين بولاية الخرطوم ، وقد اشتمل الاستبيان بالإضافة إلى أسئلة البيانات الشخصية علي عدد (٥٤) عبارة مغلقة حدد لها الإجابات (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة) وقد كانت الاستبانة على النحو التالي :

١. **البيانات الشخصية** وهى معلومات المبحوثين وتكونت من(٩) اسئلة .

٢. **محاور الدراسة** : كما احتوت الاستبانة على أربع محاور يمثل كل محور من هذه المحاور فرضية من فرضيات البحث والتي كانت على النحو التالي :

- **المحور الأول** : تناول العلاقة بين الآليات والاساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان وقد اشتمل المحور على عدد (١٤) عبارة وهو يمثل الفرض الأول من فروض الدراسة.
- **المحور الثاني** : تناول العلاقة بين الامكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان وقد اشتمل المحور على عدد (١١) عبارة وهو يمثل الفرض الثاني من فروض الدراسة .
- **المحور الثالث** : تناول المعوقات والعقبات الاقتصادية والادارية والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار وقد اشتمل المحور على عدد (١٤) عبارة وهو يمثل الفرض الثالث من فروض الدراسة .
- **المحور الرابع** : تناول العلاقة بين القوانين التي تهيئ البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الاستثمار وقد اشتمل المحور على عدد (١٥) عبارة وهو يمثل الفرض الرابع من فروض الدراسة .

صدق الاستبانة :

إن الثبات يعني استقرار المقياس (الاستبانة) وعدم تناقضه مع نفسه ، أي ان المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة ، أما الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه .

في البداية قام الباحث بإعداد استمارة أولية تم عرضها على مشرف البحث وتم إجراء بعض التعديلات عليها ومن ثم عرضت الاستبانة على عدد (٤) من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص في مجال البحث ، وذلك من أجل التعرف على مدى صلاحيتها ، وقد أبدو بعض الملاحظات والتي في ضوئها تم إجراء بعض التعديلات على بعض العبارات وكذلك

تم استبعاد البعض الأخر وتم دمج بعض العبارات بناءً على توجيهات المحكمين .

بعد إعتماد الاستبانة في صورتها النهائية (أنظر ملحق الاستبيان) تم توزيعها على عينة البحث وبعد فرزها وتحديد الاستبانات الصالحة للدراسة(٧٠ استبانة) تم تفريغ الاستبيانات التي تم جمعها من خلال برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) ومن ثم قام الباحث بتحليلها بواسطة عدد من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات ونوع متغيرات الدارسة ، من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه.

ثالثاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١. التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة وتحديد نسب اجابتهم علي عبارات الاستبانة .
٢. الاحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والمنوال) لترتيب إجابات أفراد الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة والانحراف المعياري لمعرفة دلالة كفاءة الوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات.
٣. مربع كاي : لقياس المدي الذي تقترب أو تبتعد فيه التكرارات المشاهدة من التكرارات المتوقعة.

رابعاً : مجتمع وعينة البحث :

١. **مجتمع البحث** : تكون مجتمع هذا البحث من جميع المستثمرين العاملين في ولاية الخرطوم، والذين يتعاملون من خلال مفوضية تشجيع الاستثمار من اجانب ومواطنين وكذلك المشروعات المختلطة .
٢. **عينة البحث** : نسبة لإتساع مجتمع البحث والذي تكون من المستثمرين في ولاية الخرطوم (أجانب و وطنيين) لذا فقد أتبع الباحث طريقة العينة العشوائية ،

وقد أعتمد عينة مكونة من (١٠٠) مفردة من مجتمع البحث والتي قام بتوزيع عدد (١٠٠) استبانة علي عينة البحث استرد الباحث منها عدد (٧٩) استبانة والتي تمثل نسبة (٧٩٪) من مجموع الاستبيانات الموزعة ، ومن ثم أخضع الباحث هذه الاستبيانات إلى بعض الشروط والتي من أهمهما الإجابة على البيانات الشخصية والإجابة على جميع الأسئلة ، وعدم الإجابة على سؤال واحد بخيارين ، ووقد حصل الباحث على عدد (٧٠) استبيان صالحة للتحيل الإحصائي والتي تمثل نسبة (٧٠٪) من الاستبيانات الموزعة والتي تم إجراء الدارسة عليها .

المبحث الثالث

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض

أولاً : الجداول الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة :

بعد أن قام الباحث بتحديد الاستبيانات الصالحة للتحيل قام بفرز هذه الاستبيانات حسب البيانات الديمغرافية لعينة البحث لجميع خصائص عينة البحث وذلك للتعرف على توزيع عينة البحث وفقاً لهذه الخصائص ، وقد حصل على عينة مكونة كالتالي :

جدول رقم (٤ -٧)

خصائص العينة وفق المستوى التعليمي لصاحب المشروع

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	٤	٥.٧	٥.٧	٥.٧
	جامعي	٤٦	٦٥.٧	٦٥.٧	٧١.٤
	فوق الجامعي	١٩	٢٧.١	٢٧.١	٩٨.٥
	اخرى	١	١.٤	١.٤	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يتبين من خلال الجدول رقوم (٤ -٧) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي جاء على النحو التالي ، بلغت نسبة أصحاب المستوى التعليمي الجامعي نحو (٦٥.٧٪) ، وبلغت نسبة أصحاب المستوى التعليمي فوق الجامعي نحو (٢٧.١٪) من إجمالي أفراد عينة البحث ، وقد بلغت نسبة الحاصلين على المستوى التعليمي ثانوي نحو (٥.٧٪) كما بلغت نسبة آخرون نحو (١.٤٪) ، ويلاحظ الباحث أن غالبية أفراد عينة الدراسة من المستوى الجامعي وأن عينة البحث والشكل البياني يوضح ذلك.

شكل رقم (٤ -٣)

خصائص العينة وفق المستوى التعليمي لصاحب المشروع

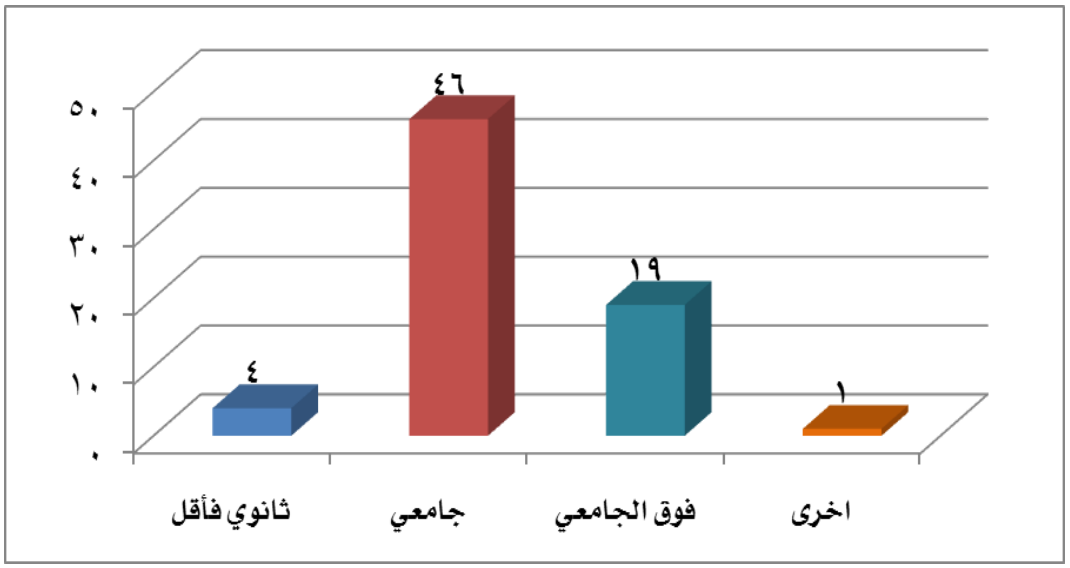

جدول رقم (٤ -٨)

خصائص العينة وفق موقع المشروع

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
موقع المشروع	محلية الخرطوم	٣٦	٥١.٤	٥١.٤	٥١.٤
	محلية الخرطوم بحري	١٠	١٤.٣	١٤.٣	٦٥.٧
	محلية شرق النيل	٤	٥.٧	٥.٧	٧١.٤
	محلية أمدرمان	١٢	١٧.١	١٧.١	٨٨.٦
	محلية كرري	٢	٢.٩	٢.٩	٩١.٤
	محلية جبل اولياء	٣	٤.٣	٤.٣	٩٥.٧
	محلية امبده	٣	٤.٣	٤.٣٤	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يتبين من الجدول (٤ -٨) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير موقع المشروع الاستثماري جاءت على النحو التالي ، بلغت نسبة أصحاب المشاريع الواقعة في محلية

الخرطوم نحو (٥١.٤٪) من العينة الكلية، وبلغت نسبة أصحاب المشاريع الواقعة في محلية الخرطوم بحري نحو (١٤.٣٪) من إجمالي أفراد عينة البحث ، وكذلك بلغت نسبة أصحاب المشاريع الواقعة في محلية امدرمان نحو (١٧.١٪) ،أما المشاريع الواقعة في محلية شرق النيل بلغت نسبتها نحو (٥.٧٪) وقد كانت نسبة المشاريع الواقعة في محلية جبل اولياء ومحلية امبده بنسب متساوية بلغت نحو (٤.٣٪) اما المشاريع الواقعة في محلية كرري كانت بنسبة نحو (٢.٩٪) ويلاحظ الباحث أن غالبية عينة البحث بالنسبة لموقع المشروع الاستثماري تركزت في محلية الخرطوم.

شكل رقم (٤ ـ٤)

خصائص العينة وفق موقع المشروع

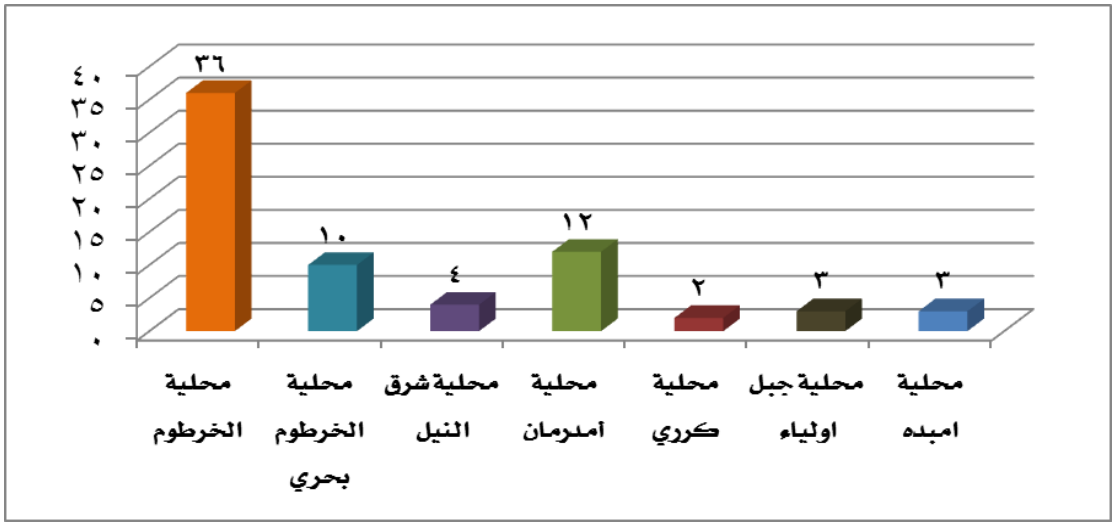

جدول رقم (٤ -٩)

خصائص العينة وفق نوع المشروع الاستثماري

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
نوع المشروع الاستثماري	صناعي	٤٩	٧٠	٧٠	٧٠
	زراعي	١٠	١٤.٣	١٤.٣	٨٤.٣
	تجاري	٩	١٢.٩	١٢.٩	٩٧.١
	خدمي	٢	٢.٩	٢.٩	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يتبين من الجدول (٣ ـ٣) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المشروع جاءت على النحو التالي ، بلغت نسبة نوع المشروع الصناعي نحو(٧٠٪) من العينة الكلية، وبلغت نسبة نوع المشاريع الزراعية نحو(١٤٪) ، بينما كانت نسبة المشاريع التجارية نحو (١٢.٩٪) ، وأخيراً كانت المشاريع الخدمية بنسبة بلغت نحو (٢.٩٪) ويلاحظ الباحث أن غالبية أفراد عينة الدراسة من نوع الاستثمار الصناعي.

شكل بياني رقم (٤ ـ ٥)

خصائص العينة وفق نوع المشروع الاستثماري

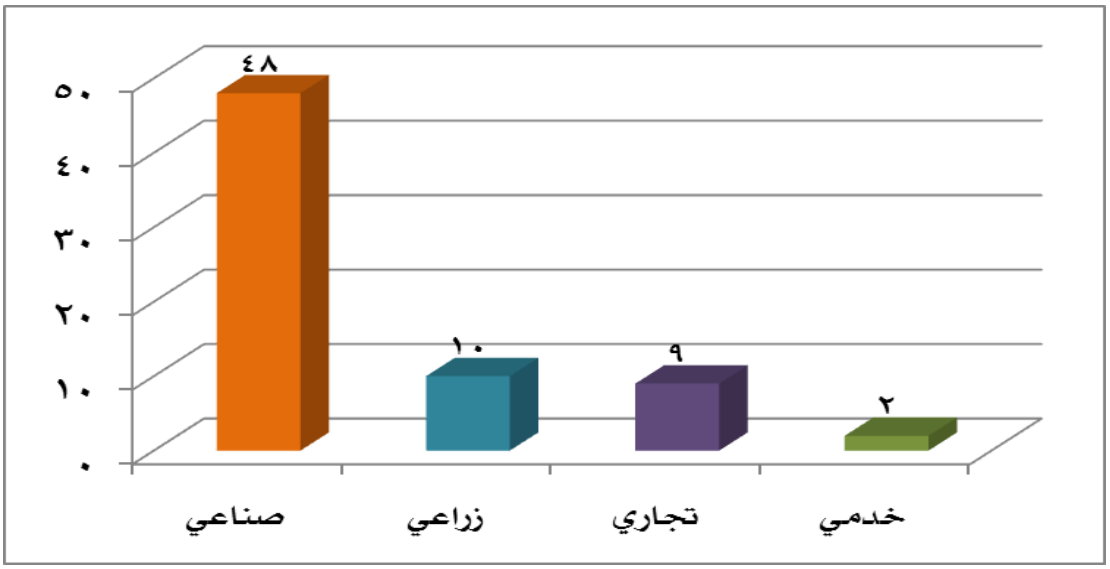

جدول رقم (٤ ـ ١٠)

خصائص العينة وفق حجم المشروع

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
حجم المشروع	صغير	٧	١٠	١٠	١٠
	متوسط	٤٤	٦٢.٩	٦٢.٩	٧٢.٩
	كبير	١٩	٢٧.١	٢٧.١	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يتبين من الجدول (٤ -١٠) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير حجم المشروع الاستثماري كان على النحو التالي : بلغت نسبة المشاريع المتوسطة نحو (٦٢.٩٪) ، بينما كانت نسبة المشاريع الكبيرة بنحو (٢٧.١٪) وأخيراً كانت فئة المشاريع الإستثمارية الصغيرة نحو (١٠٪) من كامل عينة البحث ، ويلاحظ الباحث أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حجم الاستثمار المتوسط.

شكل رقم (٤ ـ٦)

خصائص العينة وفق حجم المشروع

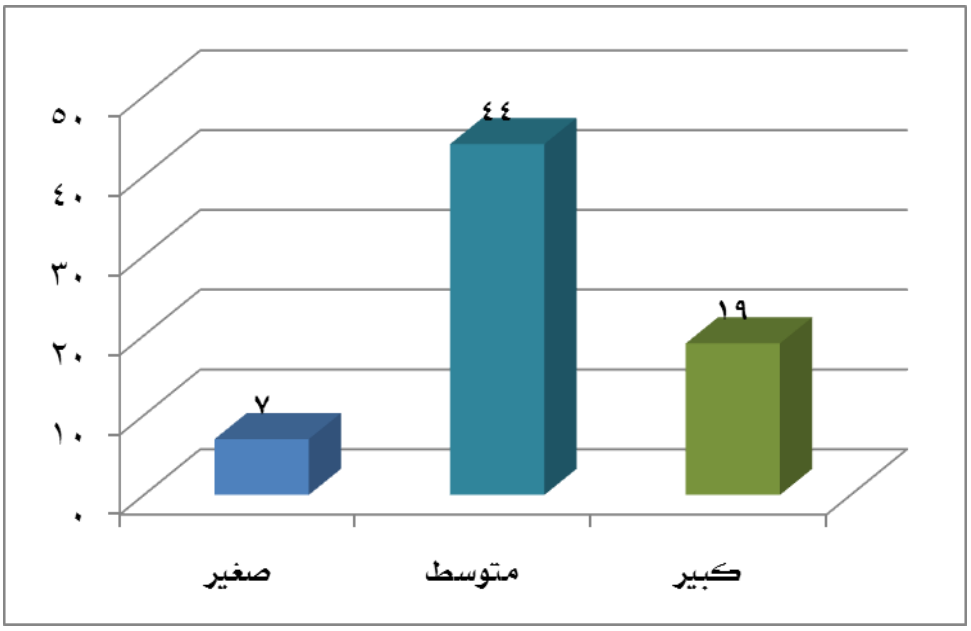

جدول رقم (٤ ـ ١١)

خصائص العينة وفق عدد العمال

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
عدد العمال	١ -١٠	٢١	٣٠	٣٠	٣٠
	١١ -٢٠	٢٦	٣٧.١	٣٧.١	٦٧.١
	٢١ -٣٠	٨	١١.٤	١١.٤	٧٨.٩
	٣١ فأكثر	١٥	٢١.٤	٢١.٤	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يتبين من الجدول (٤ ـ ١١) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد العمال بالمشروع كان على النحو التالي : بلغت نسبة المشاريع من فئة عدد العمال (١ـ١٠) نحو (٣٠٪) من كامل عينة الدراسة ، بينما بلغت نسبة المشاريع الاستثمارية حسب حجم العمالة للفئة (١١ـ٢٠) نحو (٣٧.١٪) ، أما المشاريع حسب حجم العمالة للفئة (٢١ ـ ٣٠) بلغت نسبتها نحو (١١.٤٪) وأخيراً كانت المشاريع حسب حجم العمالة (٣١ فأكثر) والتي بلغت نسبتها نحو (٢١.٤٪) ، ونلاحظ أن المشاريع الأكثر هي التي تستخدم عمالة من الفئة (١١ـ ٢٠) عامل.

شكل بياني رقم (٤ ـ ٧)

خصائص العينة وفق عدد العمال

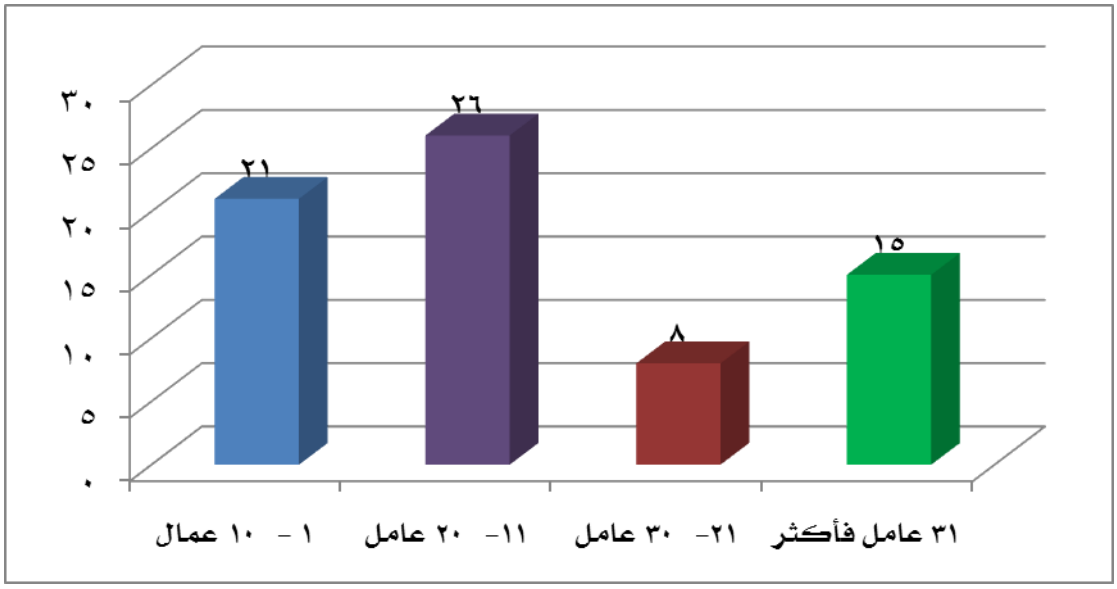

جدول رقم (٤ ـ ١٢)

خصائص العينة وفق نوع ملكية المشروع

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
ملكية المشروع	وطنية	٦١	٨٧.١	٨٧.١	٨٧.١
	أجنبي	٢	٢.٩	٢.٩	٩٠
	مشترك	٧	١٠	١٠	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يتبين من خلال الجدول (٤ ـ ١٢) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير ملكية المشروع الاستثماري كان على النحو التالي ، بلغت نسبة المشاريع ذات الملكية الوطنية نحو (٨٧.١٪) من كامل عينة الدراسة ، بينما بلغت نسبة المشاريع ذات الملكية الأجنبية نحو (٢.٩٪) وأخيراً كانت المشاريع ذات الملكية المشتركة والتي بلغت نسبتها نحو (١٠٪) ، ويلاحظ الباحث أن غالبية أفراد عينة الدراسة من اصحاب ملكية المشروع الوطينة.

شكل رقم (٤ ـ ٨)

خصائص العينة وفق نوع ملكية المشروع

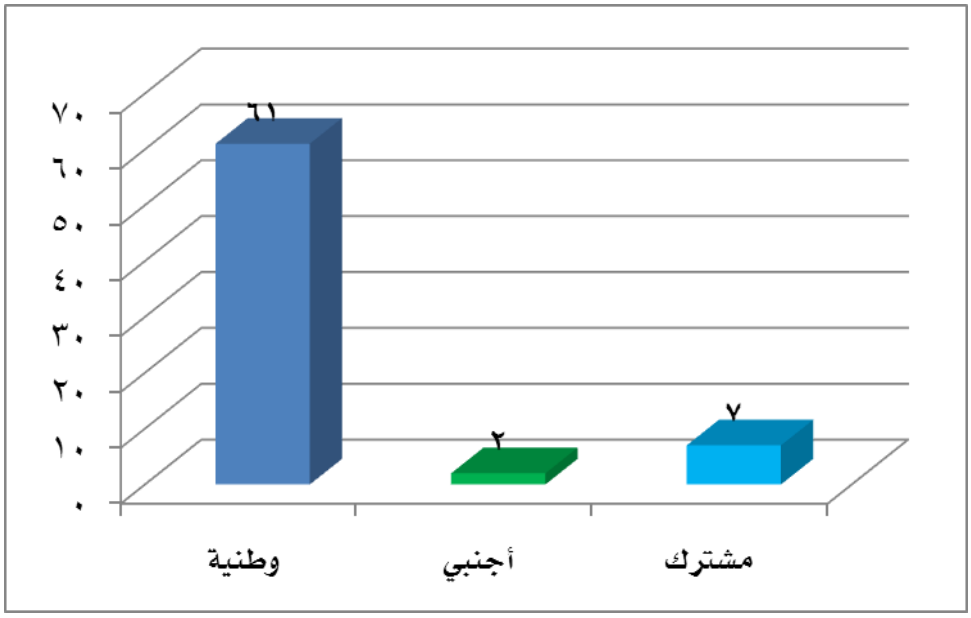

جدول رقم (٤ ـ ١٣)

خصائص العينة وفق رأس مال المشروع الاستثماري

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
رأس مال المشروع	أقل من ١٠٠.٠٠٠	١١	١٥.٧	١٥.٧	١٥.٧
	١٠٠.٠٠٠ – ٤٩٩.٠٠٠	٢٦	٣٧.١	٣٧.١	٥٢.٩
	٥٠٠.٠٠٠ فأكثر	٢٧	٣٨.٦	٣٨.٦	٩١.٤
	اخرى	٦	٨.٦	٨.٦	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يبين الجدول رقم (٤ -١٣)أن توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير رأس مال المشروع كان على النحو التالي : بلغت نسبة المشاريع حسب رأس المال للفئة (أقل من ١٠٠.٠٠٠) نحو (١٥.٧٪) بينما بلغت نسبة المشاريع حسب رأس المال للفئة (١٠٠.٠٠٠ - ٤٩٩.٠٠) نحو (٣٧.١٪) بينما كانت المشاريع ذات رأس المال للفئة (٥٠٠.٠٠٠ فأكثر) بنسبة بلغت نحو (٣٨.٦٪) وأخيراً المشاريع من فئة رأس المال أخرى والتي كانت بنسبة نحو (٨.٦٪) وبالتالي فإن عينة الدراسة من المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية ونلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة من اصحاب رأس المال اكبر من ٥٠٠٠٠٠.

جدول رقم (٤ -٩)

خصائص العينة وفق رأس مال المشروع الاستثماري

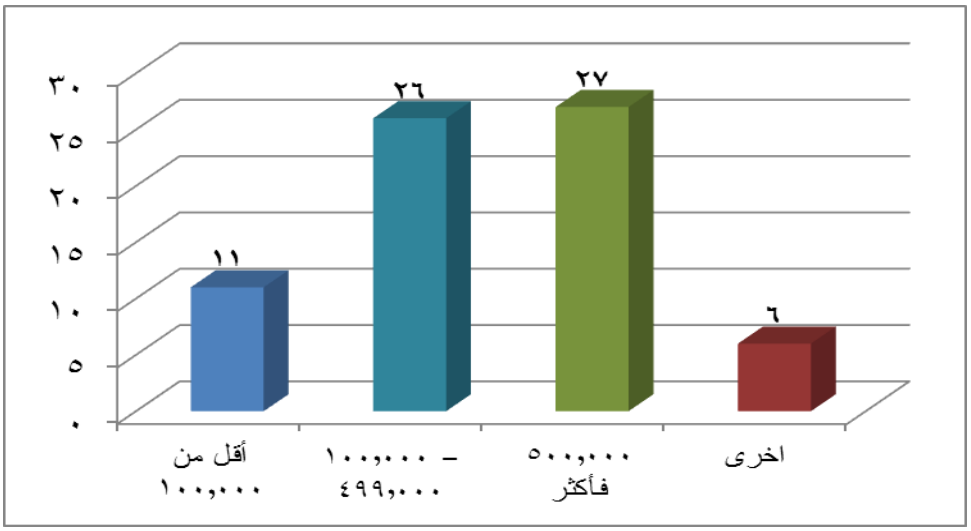

جدول رقم (٤ ـ ١٤)

خصائص العينة وفق مصدر التمويل

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
مصدر التمويل	تمويل ذاتي	٥٦	٨٠	٨٠	٨٠
	قروض وتمويل مصرفي	٣	٤.٣	٤.٣	٨٤.٣
	مشاركة رؤوس اموال	٩	١٢.٩	١٢.٩	٩٧.١
	اخرى	٢	٢.٩	٢.٩	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ١٤) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير مصدر التمويل كان على النحو التالي، بلغت نسبة المشاريع ذات التمويل الذاتي نحو (٨٠٪) ، بينما كانت نسبة المشاريع ذات التمويل بواسطة قروض التمويل المصرفي نحو (٤.٣٪) ، أما المشاريع التي كانت مصادر التمويل فيها مشاركة بلغت نسبتها نحو (١٢.٩٪) وأخيرا كانت المشاريع ذات مصادر التمويل (أخرى) والتي كانت بنحو (٢.٩٪) ويلاحظ الباحث أن غالبية أفراد عينة الدراسة من اصحاب المشاريع ذات التمويل الذاتي.

شكل بياني رقم (٤ ـ ١٠)

خصائص العينة وفق مصدر التمويل

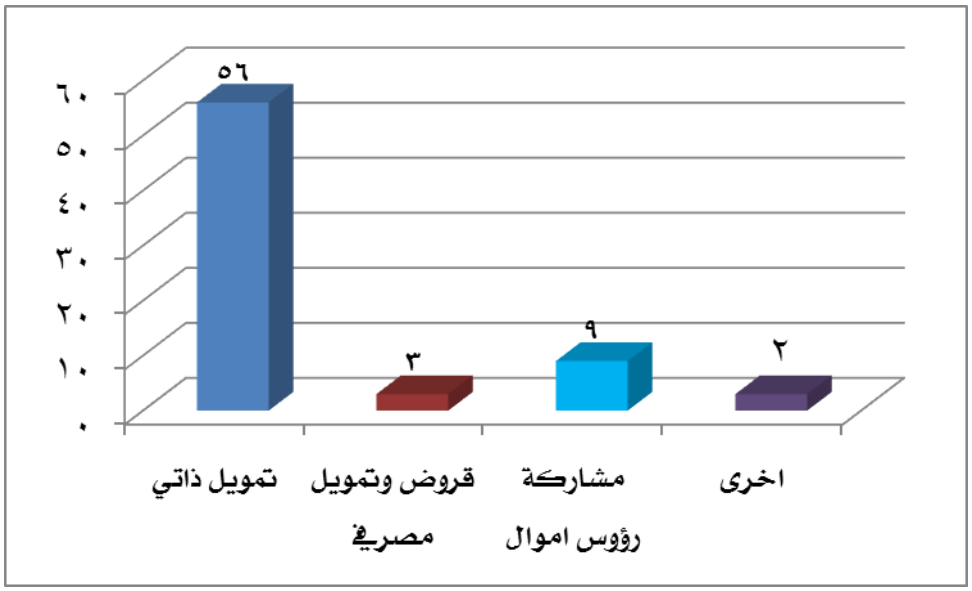

جدول رقم (٤ ـ ١٥)

خصائص العينة القطاع المنفذ للمشروع

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة	النسبة المعتمدة	النسبة التراكمية
القطاع المنفذ للمشروع	القطاع الخاص	٦٦	٩٤.٣	٩٤.٣	٩٤.٣
	القطاع العام	٢	٢.٩	٢.٩	٩٧.١
	مشترك (خاص / عام)	٢	٢.٩	٢.٩	١٠٠
	المجموع	٧٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ١٥) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير القطاع المنفذ للمشروع، كان على النحو التالي : بلغت نسبة المشاريع المنفذة من خلال القطاع الخاص نحو (٩٤.٣٪) من كامل عينة الدراسة ، بينما بلغت نسبة المشاريع المنفذة من خلال القطاع العام نحو (٢.٩٪) وأخيراً كانت المشاريع المنفذة عن طريق قطاع مشترك بنحو (٢.٩٪) . ويلاحظ الباحث أن غالبية أفراد عينة الدراسة من اصحاب القطاع الخاص.

شكل بياني رقم (٤ ـ ١١)

خصائص العينة القطاع المنفذ للمشروع

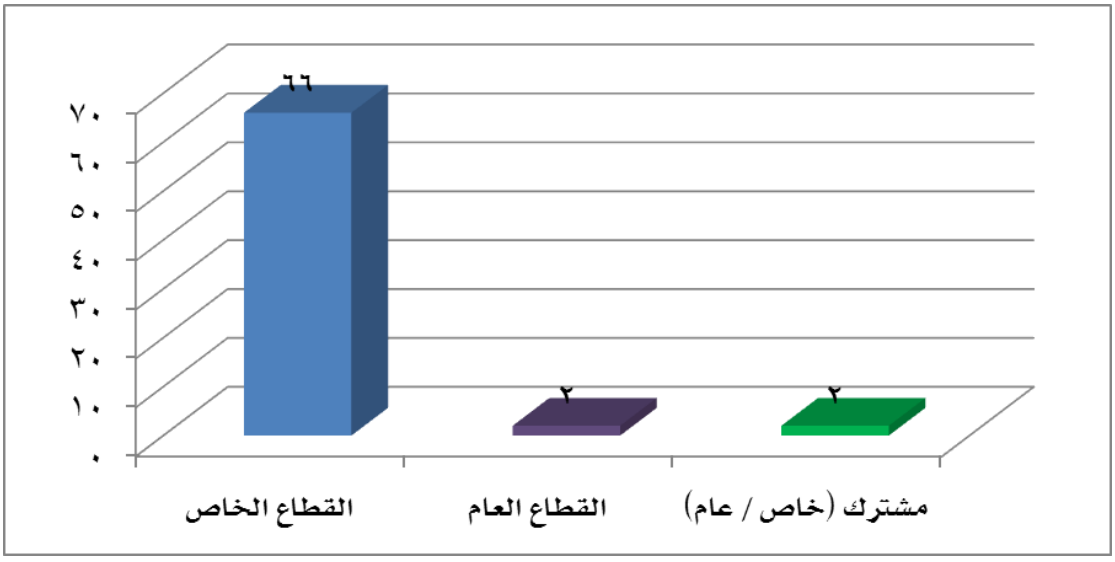

ثانياً : الجداول التحليلية للإجابة على تساؤلات البحث واختبار الفروض :

١. اختبار الفرض الأول :

من أجل الإجابة على السؤال الأول للدراسة (ما هي الآليات والأساليب التي تنتهجها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم من أجل تجويد وزيادة كفاءة الاستثمار بالسودان) ، أفترض الباحث (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان) ومن أجل الإجابة على تساؤل الباحث قام الباحث بصياغة عدد (١٤) عبارة مغلقة تمثل بعض الأساليب والآليات التي اتبعتها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم من أجل رفع كفاءة الاستثمار ، وقد كانت استجابة عينة البحث نحو هذه العبارات كما هو موضح في الجدول رقم (٣ -١٠) أدناه .

جدول(٤ ــ١٦)

جدول يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الاولى

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
نجحت المفوضية في الترويج للاستثمار في ولاية الخرطوم بصورة أكثر فعالية .	٤٢	١٢	٨	٤	٤
	٦٠٪	١٧.١٪	١١.٤٪	٥.٧٪	٥.٧٪
سنت المفوضية العديد من القوانين التي تسهل عمل المستثمرين .	٤٢	١٥	٣	٤	٦
	٦٠٪	٢١.٤٪	٤.٣٪	٥.٧٪	٨.٦٪
يعتبر برنامج النافذة الموحدة من أهم الإجراءات التي اتبعتها المفوضية لانسياب عمليات الاستثمار في الولاية .	٣٠	٣١	٥	٠	٤
	٤٢.٩٪	٤٤.٣٪	٧.١٪	٠٪	٥.٧٪
خطط المفوضية الاستراتيجية ساهمت في جذب وتحفيز المستثمرين بصورة كبيرة .	١٨	٩	٢٠	٦	١٧
	٢٥.٧٪	١٢.٩٪	٢٨.٦٪	٨.٦٪	٢٤.٣٪
هنالك وضوح في دور كل إدارات المفوضية مما ساهم في تسهيل سير العمل .	٣٣	٩	١٦	٣	٩
	٤٧.١٪	١٢.٩٪	٢٢.٩٪	٤.٣٪	١٢.٩٪
تعمل المفوضية على متابعة تنفيذ المشاريع بعد إجازتها وتطويرها وخلال مراحل الإنتاج والتشغيل	٣٥	١٢	١٣	١	٩
	٥٠٪	١٧.١٪	١٨.٦٪	١.٤٪	١٢.٩٪
المفوضية تساعد المستثمرين على الحصول على الأرض في وقت وجيز .	١١	٧	١٨	١٢	٢٢
	١٥.٧٪	١٠٪	٢٥.٧٪	١٧.١٪	٣١.٤٪
ساهمت الخرائط الاستثمارية التي تعدها الهيئة في إرشاد وتوجيه المستثمرين بصورة كبيرة .	٢٠	١١	٢٣	٣	١٣
	٢٨.٦	١٥.٧	٣٢.٩	٤.٣	١٨.٦
تمتلك المفوضية كادر بشري مؤهل في تقييم دراسات الجدوى المقدمة من المستثمرين.	٣٤	٢٤	٦	٠	٦
	٤٨.٦٪	٣٤.٣٪	٨.٦٪	٠٪	٨.٦٪
ساهمت لجنة المفوضين في إنجاز الأعمال الخاصة بالمستثمرين بكفاءة عالية من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالاستثمار.	٢٧	١٤	١٢	٨	٩
	٣٨.٦٪	٢٠٪	١٧.١٪	١١.٤٪	١٢.٩٪
تعمل المفوضية على متابعة تطبيق منح لإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين بصورة دورية	٢٧	١٠	١٣	٥	١٥
	٣٨.٦٪	١٤.٣٪	١٨.٦٪	٧.١٪	٢١.٤٪
تقدم المفوضية ضمانات كبيرة للمستثمرين الأجانب لإنجاح المشاريع الاستثمارية .	١٨	٥	٢٦	٥	١٥
	٢٥.٧٪	٧.١٪	٣٧.١٪	٨.٦٪	٢١.٤٪
تعمل المفوضية على تقديم المشورة الفنية وتصدر النشرات المتخصصة في مجال الاستثمار بالولاية.	٤١	٥	١٣	٤	٧
	٥٨.٦٪	٧.١٪	١٨.٦٪	٥.٧٪	١٠٪
مشاركة المفوضية في الملتقيات الاقتصادية والاستثمارية المحلية والإقليمية ساهم في التعريف بالبيئة الاستثمارية في الولاية .	٢٩	١٣	٢١	٢	٥
	٤١.٤٪	١٨.٦٪	٣٠٪	٢.٩٪	٧.١٪

الجدول(٤ـ١٦) يوضح التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الاولى وجاءت استجابة عينة البحث نحو العبارات المكونة للمحور الأول على النحو التالي :

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٦٠٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٧.١٪) على أن المفوضية نجحت في الترويج للاستثمار في ولاية الخرطوم بصورة اكثر فعالية ، في مقابل الإجابة بغير موافق وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة متساوية (٥.٧٪) على عدم صحة ذلك ، وأشارت نسبة (١١.٤٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٦٠ ٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٢١.٤٪) على أن المفوضية سنت العديد من القوانين التي تسهل عمل المستثمرين ، في مقابل نسبة (٥.٧٪) غير موافقون على صحة العبارة و (٨.٦٪) غير موافقون بشدة ، بينما كانت نسبة (٤.٣٪) من عينة البحث من المحايدين.
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٢.٩ ٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٤٤.٣٪) على أن برنامج النافذة الموحدة يعتبر من اهم الاجراءات التي اتبعتها المفوضية لانسياب عمليات الاستثمار في الولاية ، في مقابل الإجابة بعدم الموافقة بشدة بنسبة(٥.٧٪) ، بينما اشارت نسبة (٧.١٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٥.٧ ٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٢.٩٪) على أن خطط المفوضية الاستراتيجية ساهمت في جذب وتحفيز المستثمرين بصورة كبيرة ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة(٨.٦٪) وغير موافق بشدة بنسبة (٢٤.٣٪) ، بينما هنالك نسبة(٢٨.٦٪) من المحايدين ، ونلاحظ هنا ارتفاع نسبة الإجابة بغير موافق بشدة .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٧.١ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (١٢.٩٪) إلى أن هناك وضوح في دور كل ادارات المفوضية مما ساهم في تسهيل سير العمل ، في مقابل الإجابة بغير موافق على ذلك بنسبة (٤.٣٪) وغير موافق بشدة بنسبة (١٢.٩٪) ، وكانت نسبة (٢٢.٩٪) من المحايدين .

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥٠ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (١٧.١٪) بأن المفوضية تعمل على متابعة تنفيذ المشاريع بعد اجازتها وتطويرها خلال مراحل الانتاج والتشغيل ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (١.٤٪) وغير موافق بشدة بنسبة (١٢.٩٪) وكانت نسبة (١٨.٦٪) من المحايدين .
- أشارت عينة الدراسة إلى عدم الموافقة بنسبة (١٧.١٪) وكذلك عدم الموافقة بشدة على بنسبة (٣١.٤٪) على أن المفوضية لا تساعد المستثمرين في الحصول على الارض في وقت وجيز ، في مقابل الموافقة بشدة بنسبة (١٥.٧٪) والموافقة بنسبة (١٠٪) ، وكانت نسبة (٢٥.٧٪) من المحايدين وهذا يدل على أن المفوضية لا تساعد المستثمرين في الحصول على أرض بسهولة وفق آراء عينة البحث.
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٦.٦ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (١٥.٧٪) على أن الخرائط الاستثمارية التي تعدها الهيئة ساهمت في ارشاد وتوجيه المستثمرين بصورة كبيرة ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٤.٣٪) وغير موافق بشدة بنسبة (١٨.٦٪) ، وكانت نسبة (٣٢.٩٪) من المحايدين .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٨.٦ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (٣٤.٣٪) على أن المفوضية تمتلك كادر بشري مؤهل في تقييم دراسات الجدوى المقدمة من المستثمرين ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة بنسبة (٨.٦٪) ، وكانت نسبة (٨.٦٪) من المحايدين.
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣٨.٦ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (٢٠٪) على أن لجنة المفوضين ساهمت في انجاز الاعمال الخاصة بالمستثمرين بكفاءة عالية من خلال التنسيق من الجهات ذات العلاقة بالاستثمار ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (١١.٤٪) وغير موافق بشدة بنسبة (١٢.٩٪) ، وكانت نسبة (١٧.١٪) من المحايدين .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣٨.٦ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (١٤.٣٪) على أن المفوضية تعمل على متابعة تطبيق منح الاعفاءات

الضريبية والجمركية للمستثمرين بصورة دورية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٧.١٪) وغير موافق بشدة بنسبة (٢١.٤ ٪) ، وكانت نسبة (١٨.٦٪) من المحايدين .

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٥.٧ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (٧.١٪) على أن المفوضية تقدم ضمانات كبيرة للمستثمرين الاجانب لإنجاح المشاريع الاستثمارية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٨.٦٪) وغير موافق بشدة بنسبة (٢١.٤٪) ، وكانت نسبة (٣٧.١٪) من المحايدين.
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥٨.٦ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (٧.١٪) إلى أن المفوضية تعمل على تقديم المشورة الفنية وتصدر النشرات المتخصصة في مجال الاستثمار بالولاية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٥.٧٪) وغير موافق بشدة بنسبة (١٠٪) ، وكانت نسبة (١٨.٦٪) من المحايدين.
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤١.٤ ٪) وكذلك الإجابة بالموافقة بنسبة (١٨.٦٪)إلى أن مشاركة المفوضية في الملتقيات الاقتصادية والاستثمارية المحلية والاقليمية ساهم في التعريف بالبيئة الاستثمارية في الولاية في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٢.٩٪) وغير موافق بشدة بنسبة (٧.١ ٪) ، وكانت نسبة (٣٠٪) من المحايدين .

وبالتالي ومن خلال ما تقدم نجد أن هناك موافقة من قبل عينة الدراسة على جميع العبارات التي تمثل الفرض الأول فيما عدا عبارة واحدة وهي (المفوضية تساعد المستثمرين على الحصول على الأرض في وقت وجيز) ، ويعزي الباحث هذه الإجابة إلى تضارب القوانين واللوائح فيما يختص بسلطات منح الأراضي في ولاية الخرطوم سواء كانت أراضي زراعية أو استثمارية ... الخ .

جدول رقم (٤ ـ ١٧)

الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الاولى

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الإنحراف المعياري
نجحت المفوضية في الترويج للاستثمار في ولاية الخرطوم بصورة أكثر فعالية .	٢.٢٣	١	٠.٩٩٥
سنت المفوضية العديد من القوانين التي تسهل عمل المستثمرين .	٢.١٧	١	١.٠٤٦
يعتبر برنامج النافذة الموحدة من أهم الإجراءات التي اتبعتها المفوضية لانسياب عمليات الاستثمار في الولاية	١.٧٤	٢	٠.٨٢٩
خطط المفوضية الاستراتيجية ساهمت في جذب وتحفيز المستثمرين بصورة كبيرة	٢.٩٠	٣	١.١٦٩
هنالك وضوح في دور كل إدارات المفوضية مما ساهم في تسهيل سير العمل	٢.٤٩	١	١.٠١٨
تعمل المفوضية على متابعة تنفيذ المشاريع بعد إجازتها وتطويرها وخلال مراحل الإنتاج والتشغيل	٢.٣١	١	٠.٩٥٦
المفوضية تساعد المستثمرين على الحصول على الأرض في وقت وجيز.	٣.٣٠	٥	١.٢٢٠
ساهمت الخرائط الاستثمارية التي تعدها الهيئة في إرشاد وتوجيه المستثمرين بصورة كبيرة .	٢.٦٧	٣	١.٠٨٦
تمتلك المفوضية كادر بشري مؤهل في تقييم دراسات الجدوى المقدمة من المستثمرين	١.٩١	١	٠.٨٨٠
ساهمت لجنة المفوضين في إنجاز الأعمال الخاصة بالمستثمرين بكفاءة عالية من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالاستثمار	٢.٥٧	١	١.٢٦٩
تعمل المفوضية على متابعة تطبيق منح لإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين بصورة دورية .	٢.٦٩	١	١.١٧٤
تقدم المفوضية ضمانات كبيرة للمستثمرين الأجانب لإنجاح المشاريع الاستثمارية	٢.٩٩	٣	١.٠٥٦
تعمل المفوضية على تقديم المشورة الفنية وتصدر النشرات المتخصصة في مجال الاستثمار بالولاية .	٢.٤٩	١	٠.٩٧٤
مشاركة المفوضية في الملتقيات الاقتصادية والاستثمارية المحلية والإقليمية ساهم في التعريف بالبيئة الاستثمارية في الولاية .	٢.٣٤	١	٠.٩٦١

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

الجدول رقم (٤ ــ ١٧) يبين الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرض الأول (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات والاساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان) نلاحظ أن الأوساط الحسابية جميعها ما بين (٢/١) تقريباً وبمتوسط عام لا يتجاوز (٢.٩٩) تقريباً عدا العبارة (السابعة) الوسط الحسابي لها (٣.٣٠) والمنوال (٤) ونلاحظ أيضاً أن الانحرافات المعيارية متجانسة لجميع العبارات حيث لا يتجاوز الفرق بينها (١.٢٦٩). ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية نجد أن العبارات رقم(٧) فقط تشير إلى عدم الموافقة أو المحايدة وهذا يدل ويؤكد على أن أراء الغالبية من أفراد العينة حول عبارات الفرضية الاولى هي الموافقة بشدة والموافقة ، وهذا يدل على أن الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم تساهم في رفع كفاءة الاستثمار في السودان.

جدول(٤ ـ ١٨)

نتائج إختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الاولى

العبارات	قيمة كاي المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
نجحت المفوضية في الترويج للاستثمار في ولاية الخرطوم بصورة أكثر فعالية .	٧٣.١٤٣	٤	٠.٠٠٠
سنت المفوضية العديد من القوانين التي تسهل عمل المستثمرين	٧٦.٤٢٩	٤	٠.٠٠٠
يعتبر برنامج النافذة الموحدة من أهم الإجراءات التي اتبعتها المفوضية لانسياب عمليات الاستثمار في الولاية	٣٧.٦٨٦	٣	٠.٠٠٠
خطط المفوضية الاستراتيجية ساهمت في جذب وتحفيز المستثمرين بصورة كبيرة	١٠.٧١٤	٣	٠.٠٣٠
هنالك وضوح في دور كل إدارات المفوضية مما ساهم في تسهيل سير العمل	٣٨.٢٨٦	٤	٠.٠٠٠
تعمل المفوضية على متابعة تنفيذ المشاريع بعد إجازتها وتطويرها وخلال مراحل الإنتاج والتشغيل	٥٤.٧١٤	٣	٠.٠٠٠
المفوضية تساعد المستثمرين على الحصول على الأرض في وقت وجيز .	١٠.١٤٣	٤	٠.٠٣٨
ساهمت الخرائط الاستثمارية التي تعدها الهيئة في إرشاد وتوجيه المستثمرين بصورة كبيرة .	١٧.٧١٤	٤	٠.٠٠١
تمتلك المفوضية كادر بشري مؤهل في تقييم دراسات الجدوى المقدمة من المستثمرين	٣٣.٠٨٦	٣	٠.٠٠٠
ساهمت لجنة المفوضين في إنجاز الأعمال الخاصة بالمستثمرين بكفاءة عالية من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالاستثمار	١٦.٧١٤	٤	٠.٠٠٢
تعمل المفوضية على متابعة تطبيق منح لإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين بصورة دورية .	١٩.١٤٣	٤	٠.٠٠١
تقدم المفوضية ضمانات كبيرة للمستثمرين الأجانب لإنجاح المشاريع الاستثمارية	٢١.٨٥٧	٤	٠.٠٠٠
تعمل المفوضية على تقديم المشورة الفنية وتصدر النشرات المتخصصة في مجال الاستثمار بالولاية .	٦٨.٥٧١	٤	٠.٠٠٠
مشاركة المفوضية في الملتقيات الاقتصادية والاستثمارية المحلية والإقليمية ساهم في التعريف بالبيئة الاستثمارية في الولاية	٣٥.٧١٤	٤	٠.٠٠٠

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

لاختبار صحة الفرضية الاولى القائلة (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان)

تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة تتراوح (١٠.٧١٤ -٧٣.١٤٣) وبدرجات حرية (٣ – ٤) لجميع العبارات وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات يتراوح ما بين (٠.٠٠٠ -٠.٠٣٨) وعند مقارنة قيم مستوى الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عنه كثيراً مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، ومما سبق من جدول النسب والاحصاءات الوصفية ومربع كاى يتضح إثبات الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة وهذا يدل على أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان.

٢. اختبار الفرض الثاني :

من أجل الإجابة على السؤال الثاني للدراسة (إلى أي مدى استطاعت مفوضية تشجيع الاستثمارات بولاية الخرطوم الاستفادة من الإمكانات المتوفرة من أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية) ، أفترض الباحث (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان) ومن أجل الإجابة على تساؤل البحث قام الباحث بصياغة عدد (١١) عبارة مغلقة تمثل بعض الإمكانيات المتاحة والتي وفرتها مفوضية تشجيع الاستثمار في رفع كفاءة الاستثمار بالسوان ، وقد كانت استجابة عينة البحث نحو هذه العبارات كما هو موضح في الجدول رقم (٣ ـ١٣) أدناه .

جدول رقم (٤ ـ ١٩)

جدول يبين النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تتميز ولاية الخرطوم بمناخ استثماري جاذب في مختلف اقطاعات الاستثمارية.	٢٤	٣٧	٤	٢	٣
	٣٤.٣٪	٥٢.٩٪	٥.٧٪	٢.٩٪	٤.٣٪
ساهم الهيكل التنظيمي للمفوضية في تنسيق العمل بين المستثمرين والمفوضية بصورة فعالة.	٣٦	١٠	١٧	٠	٧
	٥١.٤٪	١٤.٣٪	٢٤.٣٪	٠٪	١٠٪
حوافز وضمانات تشجيع الاستثمار واضحة ويسهل الحصول عليها عن تنفيذ المشروع.	١٥	٨	٢٥	٢	٢٠
	٢١.٤٪	١١.٤٪	٣٥.٧٪	٢.٩٪	٢٨.٦٪
تمتلك المفوضية كفاءات بشرية وفنية وادارية مؤهلة للتعامل مع المستثمر ويتم العمل بصورة تكاملية وتلتزم بحماية معلومات المستثمر.	٤٣	٢٢	٣	٠	٢
	٦١.٤٪	٣١.٤٪	٤.٣٪	٠٪	٢.٩٪
يقدم موظفو النافذة الموحدة تسهيلات كبيرة للمستثمرين	٣٩	٢٣	٤	٠	٤
	٥٥.٧٪	٣٢.٩٪	٥.٧٪	٠٪	٥.٧٪
تتميز ولاية الخرطوم بأراضي استثمارية شاسعة وصالحة للاستثمار في مختلف المجالات	١٥	٢٧	٦	٥	١٧
	٢١.٤٪	٣٨.٦٪	٨.٦٪	٧.١٪	٢٤.٣٪
تمتلك ولاية الخرطوم بنية تحتيه كبيرة ساهمت في انجاح العديد من المشروعات الاستثمارية.	٣٠	٩	٧	٨	٢٦
	٢٨.٦٪	١٢.٩٪	١٠٪	١١.٤٪	٣٧.١٪
تتميز ولاية الخرطوم بسوق كبير وطلب عالي على منتجات المشاريع الاستثمارية.	٤٣	١٦	٤	٣	٤
	٦١.٤٪	٢٢.٩٪	٥.٧٪	٤.٣٪	٥.٧٪
تزخر ولاية الخرطوم بموارد طبيعية متعددة ساهمت في تعدد الانشطة الاستثمارية في الولاية.	٣٢	٢٤	١٢	٠	٢
	٤٥.٧٪	٣٤.٤٪	١٧.١٪	٠٪	٢.٩٪
وجود الوزارات الاتحادية بولاية الخرطوم ساهم في تسهيل اجراءات اعتماد وإجازة المشاريع الاستثمارية.	٤٧	١٧	١	٢	٣
	٦٧.١٪	٢٤.٣٪	١.٤٪	٢.٩٪	٤.٣٪
ساهم الاستقرار السياسي والأمني في ولاية الخرطوم في جذب الاستثمارات الأجنبية.	٢٨	٨	١٦	٥	١٣
	٤٠٪	١١.٤٪	٢٢.٩٪	٧.١٪	١٨.٦٪

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

الجدول(٤ـ ١٩) يوضح التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية وجاءت استجابة عينة البحث نحو العبارات المكونة للمحور الثاني على النحو التالي:

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣٤.٣٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٥٢.٩٪) على أن ولاية الخرطوم تتميز بمناخ استثماري جاذب في مختلف اقطاعات الاستثمارية في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٢.٩٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٤.٣٪) على عدم صحة ذلك ، وأشارت نسبة (٥.٧٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٤.٣٪) إلى أن الهيكل التنظيمي للمفوضية ساهم في تنسيق العمل بين المستثمرين والمفوضية بصورة فعالة في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١٠٪) ، وأشارت نسبة (٢٤.٣٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١١.٤٪) على أن حوافز وضمانات تشجيع الاستثمار واضحة ويسهل الحصول عليها عن تنفيذ المشروع في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٢.٩٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢٨.٦٪) ، وأشارت عينة البحث بنسبة عالية بلغت (٣٥.٧٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٦١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٣١.٤٪) بأن المفوضية تمتلك كفاءات بشرية وفنية وادارية مؤهلة للتعامل مع المستثمر ويتم العمل بصورة تكاملية وتلتزم بحماية معلومات المستثمر في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢.٩٪)، وأشارت نسبة (٤.٣٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥٥.٧٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٣٢.٩٪) إلى أن موظفو النافذة الموحدة يقدمون تسهيلات كبيرة للمستثمرين في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٥.٧٪) ، وأشارت نسبة (٥.٧٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٣٨.٦٪) إلى أن ولاية الخرطوم تتميز بأراضي استثمارية شاسعة وصالحة للاستثمار في مختلف المجالات ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٧.١٪) وغير موافق بشدة

والتي كانت بنسبة (٢٤.٣٪) ، وأشارت نسبة (٨.٦٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد.

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٨.٦٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٢.٩ ٪) إلى أن ولاية الخرطوم تمتلك بنية تحتيه كبيرة ساهمت في انجاح العديد من المشروعات الاستثمارية في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (١١.٤٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٣٧.١٪) ، وأشارت نسبة (١٠٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٦١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٢٢.٩٪) بأن ولاية الخرطوم تتميز بسوق كبير وطلب عالي على منتجات المشاريع الاستثمارية في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٤.٣٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٥.٧٪) ، وأشارت نسبة (٥.٧٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٥.٧٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٣٤.٤٪) بأن ولاية الخرطوم تزخر بموارد طبيعية متعددة ساهمت في تعدد الانشطة الاستثمارية في الولاية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢.٩ ٪) ، وأشارت نسبة (١٧.١٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٦٧.١٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٢٤.٣٪) بأن وجود الوزارات الاتحادية بولاية الخرطوم ساهم في تسهيل اجراءات اعتماد وإجازة المشاريع الاستثمارية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٢.٩٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٤.٣٪) ، وأشارت نسبة (١.٤٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٠٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١١.٤٪) إلى أن ساهم الاستقرار السياسي والأمني في ولاية الخرطوم في جذب الاستثمارات الأجنبية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٧.١٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١٨.٦٪) ، وأشارت نسبة (٢٢.٩٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .

نلاحظ من خلال ما تقدم أن آراء أفراد العينة حول جميع العبارات يميلون للموافقة بشدة والموافقة عدا العبارة السابعة(تمتلك ولاية الخرطوم بنية تحتيه كبيرة ساهمت في انجاح العديد من المشروعات الاستثمارية) فكان هنالك تباين في الآراء.

جدول رقم (٤ ــ ٢٠)

الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الإنحراف المعياري
تتميز ولاية الخرطوم بمناخ استثماري جاذب في مختلف اقطاعات الاستثمارية.	١.٧٠	٢	٠.٩٣٨
ساهم الهيكل التنظيمي للمفوضية في تنسيق العمل بين المستثمرين والمفوضية بصورة فعالة.	٢.٣٠	١	٠.٨٤٠
حوافز وضمانات تشجيع الاستثمار واضحة ويسهل الحصول عليها عن تنفيذ المشروع.	٢.٩٠	٣	١.٠٣٨
تمتلك المفوضية كفاءات بشرية وفنية وادارية مؤهلة للتعامل مع المستثمر ويتم العمل بصورة تكاملية وتلتزم بحماية معلومات المستثمر.	١.٧٩	١	٠.٦٥٧
يقدم موظفو النافذة الموحدة تسهيلات كبيرة للمستثمرين	١.٨٤	١	٠.٧٧٣
تتميز ولاية الخرطوم بأراضي استثمارية شاسعة وصالحة للاستثمار في مختلف المجالات.	٢.٤٠	٢	١.٣٩٨
تمتلك ولاية الخرطوم بنية تحتيه كبيرة ساهمت في انجاح العديد من المشروعات الاستثمارية.	٣.٠٦	١	١.٢٨٤
تتميز ولاية الخرطوم بسوق كبير وطلب عالي على منتجات المشاريع الاستثمارية.	٢.٠٧	١	٠.٩٥٣
تزخر ولاية الخرطوم بموارد طبيعية متعددة ساهمت في تعدد الانشطة الاستثمارية في الولاية.	١.٨٩	١	٠.٧٩٠
وجود الوزارات الاتحادية بولاية الخرطوم ساهم في تسهيل اجراءات اعتماد وإجازة المشاريع الاستثمارية.	١.٩٤	١	٠.٨٣٢
ساهم الاستقرار السياسي والأمني في ولاية الخرطوم في جذب الاستثمارات الأجنبية.	٢.٧٠	١	١.١٢١

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد بيانات الدراسة ، ٢٠١٦م

الجدول رقم (٤ــ ٢٠) يوضح الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثانية" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الامكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان " جميعها الرقم (١و٢): تقريباً وبمتوسط عام لا يتجاوز(١.٧ – ٢.٨) تقريباً عدا العبارة(٣،٧) الوسط الحسابي لها الرقم (٢.٩ /٣.٦) والمنوال (٤/٣)

وانحرافات معيارية متجانسة لجميع العبارات حيث لا يتجاوز الفرق بينها (١.٣) ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات و الأرقام (٧,٣) يشيران إلى الموافقة بشدة والموافقة وهذا يؤكد ويشير إلى أن أراء أفراد العينة لعبارات الفرضية الثانية هي الموافقة.

جدول(٤ ـ ٢١)

إختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية.

العبارات	قيمة كاي المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تتميز ولاية الخرطوم بمناخ استثماري جاذب في مختلف القطاعات الاستثمارية	٧١.٠٠٠	٤	٠.٠٠٠
ساهم الهيكل التنظيمي للمفوضية في تنسيق العمل بين المستثمرين والمفوضية بصورة فعالة	٢٩.٠٨٦	٣	٠.٠٠٠
حوافز وضمانات تشجيع الاستثمار واضحة ويسهل الحصول عليها عند تنفيذ المشروع	٢٤.١٤٣	٣	٠.٠٠٠
تمتلك المفوضية كفاءات بشرية وفنية وادارية مؤهلة للتعامل مع المستثمر ويتم العمل بصورة تكاملية وتلتزم بحماية معلومات المستثمر	٦٤.٠٥٧	٣	٠.٠٠٠
يقدم موظفو النافذة الموحدة تسهيلات كبيرة للمستثمرين	٤٨.٩٧١	٣	٠.٠٠٠
تتميز ولاية الخرطوم بأراضي استثمارية شاسعة وصالحة للاستثمار في مختلف المجالات	٢٣.١٤٣	٣	٠.٠٠٠
تمتلك ولاية الخرطوم بنية تحتية كبيرة ساهمت في انجاح العديد من المشروعات الاستثمارية	٣٠.٧١٤	٤	٠.٠٠٠
تتميز ولاية الخرطوم بسوق كبير وطلب عالي على منتجات المشاريع الاستثمارية	٨٣.٢٨٦	٤	٠.٠٠٠
تزخر ولاية الخرطوم بموارد طبيعية متعددة ساهمت في تعدد الانشطة الاستثمارية في الولاية	٢٩.٨٨٦	٣	٠.٠٠٠
وجود الوزارات الاتحادية بولاية الخرطوم ساهم في تسهيل اجراءات اعتماد واجازة المشاريع الاستثمارية	١٠٩.٤٢٩	٤	٠.٠٠٠
ساهم الاستقرار السياسي والأمني في ولاية الخرطوم في جذب الاستثمارات الأجنبية	٢٢.٧١٤	٤	٠.٠٠٠

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

لاختبار صحة الفرضية الثانية والتي أشار من خلالها الباحث إلى (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الامكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان) تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة تتراوح (٢٠ - ١٠٩) وبدرجات حرية (٣ – ٤) لجميع العبارات وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات ٠.٠٠٠ وعند مقارنة قيم مستوى الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عنه كثيراً مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، ومما سبق من جدول النسب والاحصاءات الوصفية ومربع كاى ، تم إثبات الفرضية ، وهذا يدل على أن الامكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم تساهم في رفع كفاءة الاستثمار في السودان .

٣. اختبار الفرض الثالث :

من أجل الإجابة على السؤال الثالث للدراسة (ما هي المعوقات التي تواجه مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم في مجال تطوير وتجويد ورفع كفاءة الاستثمار ؟) ، أفترض الباحث (هناك العديد من المعوقات والعقبات الاقتصادية والادارية والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار) ومن أجل الإجابة على تساؤل الباحث قام الباحث بصياغة عدد (١٤) عبارة مغلقة تمثل بعض المعوقات والعقبات الاقتصادية والإدارية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار كما يراها الباحث وقد كانت استجابة عينة البحث نحو هذه العبارات كما هو موضح في الجدول رقم (٤ــ ٢٢) أدناه .

جدول(٤ ـ ٢٢)

جدول يبين النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
نسبة الاراضي المخصصة من قبل مصلحة الأراضي للمشاريع الاستثمارية غير كافية	٣٠	٢٨	٣	١	٨
	٪٤٢.٩	٪٤٠	٪٤.٣	٪١.٤	٪١١.٤
توجد نزاعات اهلية على ملكية بعض الاراضي المخصصة للاستثمار مما ساهم في تعطيل العمل	٣١	٢٢	١٣	٠	٤
	٪٤٤.٣	٪٣١.٤	٪١٨.٦	٪٠	٪٥.٧
توجد بعض الاجراءات الضرورية تتم خارج النافذة الموحدة للاستثمار مما يشكل عقبة في بعض الاحيان	٣٠	١٢	١٦	٣	٩
	٪٤٢.٩	٪١٧.١	٪٢٢.٩	٪٤.٣	٪١٢.٩
لا توجد مناطق صناعية كبرى في الولاية تساهم في جذب مشاريع استثمارية عملاقة	٢٦	١٥	٦	٣	٢٠
	٪٣٧.١	٪٢١.٤	٪٨.٦	٪٤.٣	٪٢٨.٦
هنالك ارتفاع في اسعار المواد وتكاليف النقل والاجور وعدم وجود الكفاءات المهنية والفنية المتخصصة لبعض الصناعات	٢٠	٣١	٦	٥	٨
	٪٢٨.٦	٪٤٤.٣	٪٨.٦	٪٧.١	٪١١.٤
هنالك صعوبة في الحصول على تمويل طويل الاجل بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الكبرى	٢٨	٣٩	٤	٠	١
	٪٣٧.١	٪٥٥.٧	٪٥.٧	٪٠	٪١.٤
سياسات العمل والعمال والتوظيف واستقدام الكفاءات غير مرنة بالصورة الكافية	٣٨	١٥	٧	٠	١٠
	٪٥٤.٣	٪٢١.٤	٪١٠	٪٠	٪١٤.٣
توجد صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات ومقومات الاستثمار المتعلقة ببعض القطاعات الاستثمارية	٢٦	٧	١٦	٥	١٦
	٪٣٧.١	٪١٠	٪٢٢.٩	٪٧.١	٪٢٢.٩
عدم ثبات سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية الاخرى مما يشكل عقبة في طريق جذب الاستثمارات	١٥	٥٢	٣	٠	٠
	٪٢١.٤	٪٧٤.٣	٪٤.٣	٪٠	٪٠
ارتفاع اسعار الاراضي في بعض المناطق بولاية الخرطوم بصورة كبيرة مما يزيد في التكاليف	٢٢	٤٠	٧	١	٠
	٪٣١.٤	٪٥٧.١	٪١٠	٪١.٤	٪٠
عدم توفر بنوك مختصة في الإقراض والتسليف يحد من التوسع في الاستثمارات الكبيرة	٢٩	٣١	٨	٠	٢
	٪٤١.٤	٪٤٤.٣	٪١١.٤	٪٠	٪٢.٩
يوجد تماطل من بعض الجهات فيما يتعلق بتنفيذ بعض مميزات واعفاءات الاستثمار	٢٥	٣٠	١٥	٠	٠
	٪٣٥.٧	٪٤٢.٩	٪٢١.٤	٪٠	٪٠
هنالك بعض التصرفات قد تؤدي الى اعاقة العملية الاستثمارية من قبل الوسطاء والسماسرة الذين يعملون في مجال تقديم الخدمات للمستثمرين	١٦	٢٣	١٩	٦	٦
	٪٢٢.٩	٪٣٢.٩	٪٢٧.١	٪ ٨.٦	٪٨.٦
هنالك مشاكل تتعلق بتحويل ارباح المستثمرين الأجانب باعملات الاجنبية الى خارج السودان	١٩	٣٨	١٠	٠	٣
	٪٢٧.١	٪٥٤.٣	٪١٤.٣	٪٠	٪٤.٣

الجدول(٤ ـ ٢٢) يوضح التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثالثة وجاءت استجابة عينة البحث نحو العبارات المكونة للمحور الثالث على النحو التالي:

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٢.٩٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٤٠٪) إلى أن نسبة الاراضي المخصصة من قبل مصلحة الاراضي للمشاريع الاستثمارية غير كافية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (١.٤٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١١.٤٪) ، وأشارت نسبة (٤.٣٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٤.٣٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٣١.٤٪) إلى أنه توجد نزاعات اهلية على ملكية بعض الاراضي المخصصة للاستثمار مما ساهم في تعطيل العمل ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٥.٧٪) وأشارت نسبة (١٨.٦٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٢.٩٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٧.١٪) توجد بعض الاجراءات الضرورية تتم خارج النافذة الموحدة للاستثمار مما يشكل عقبة في بعض الاحيان ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٤.٣٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١٢.٩٪) ، وأشارت نسبة (١١.٩٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣٧.١٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٢١.٤٪) إلى أنه لا توجد مناطق صناعية كبرى في الولاية تساهم في جذب مشاريع استثمارية عملاقة ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٤.٣٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢٨.٦٪) ، وأشارت نسبة (٨.٦٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٨.٦٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٤٤.٣٪) إلى أن هنالك ارتفاع في اسعار المواد وتكاليف النقل والاجور وعدم وجود

الكفاءات المهنية والفنية المتخصصة في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٧.١٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١١.٤٪) ، وأشارت نسبة (٨.٦٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣٧.١٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٥٥.٧٪) إلى أن هناك صعوبة في الحصول على تمويل طويل الأجل بالنسبة للمشروعات الاستثمارية في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١.٤٪) وأشارت نسبة (٥.٧٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥٤.٣٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٢١.٤٪) إلى أن سياسات العمل والعمال والتوظيف واستقدام الكفاءات غير مرنة بالصورة الكافية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١٤.٣٪)، بينما أشارت نسبة (١٠٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣٧.١٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٠٪) إلى أنه توجد صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات ومقومات الاستثمار والمتعلقة ببعض القطاعات الاستثمارية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٧.١٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢٢.٩٪)، بينما أشارت نسبة (٢٢.٩٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٧٤.٣٪) إلى أن عدم ثبات سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية الاخرى مما يشكل عقبة في بعض الاحيان ، بينما أشارت نسبة (٤.٣٪) إلى محايد ونلاحظ هنا أن الإجابة بغير موافق وغير موافق بشدة كانت بنسبة (٠٪) .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٥٧.١٪) إلى أن ارتفاع اسعار الاراضي في بعض المناطق بولاية الخرطوم بصورة كبيرة في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (١.٤٪) ، بينما أشارت نسبة (١٠٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٤٤.٣٪) إلى عدم توفر بنوك مختصة في الاقراض والتسليف يحد من التوسع في الاستثمارات الكبيرة ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢.٩٪)، بينما أشارت نسبة (١١.٤٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣٥.٧٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٤٢.٩٪) إلى أنه يوجد تماطل من بعض الجهات فيما يتعلق بتنفيذ بعض مميزات وإعفاءات الاستثمار ، ، بينما أشارت نسبة (٢١.٤٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد ، ونلاحظ أن الإجابة بغير موافق كانت بنسبة (صفر) .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٢.٩٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٣٢.٩٪) إلى أن هنالك بعض التصرفات قد تؤدي الى اعاقة العملية الاستثمارية من قبل الوسطاء والسماسرة الذين يعملون في مجال تقديم الخدمات للمستثمرين، في مقابل الإجابة بغير موافق وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة متساوية بلغت (٨.٦٪)، بينما أشارت نسبة (٢٧.١٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٧.١٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٥٤.٣٪) إلى أن هنالك مشاكل تتعلق بتحويل ارباح المستثمرين الاجانب بالعملات الاجنبية الى خارج السودان ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٤.٣٪)، بينما أشارت نسبة (١٤.٣٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .

نلاحظ من خلال ما تقدم في التوزيع النسبي لاستجابة عينة البحث نحو عبارات الفرض الثالث إلى أن آراء عينة البحث تميل نحو الإجابة بالموافقة بشدة والموافقة لجميع العبارات التي تمثل الفرض الثالث من فروض الدراسة .

جدول رقم (٤ــ ٢٣)

الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الإنحراف المعياري
نسبة الاراضي المخصصة من قبل مصلحة الأراضي للمشاريع الاستثمارية غير كافية .	١.٩١	١	١.٠١٨
توجد نزاعات اهلية على ملكية بعض الاراضي المخصصة للاستثمار مما ساهم في تعطيل العمل .	١.٩٩	١	٠.٨٦٠
توجد بعض الاجراءات الضرورية تتم خارج النافذة الموحدة للاستثمار مما يشكل عقبة في بعض الاحيان .	٢.٤٤	١	١.٠٥٨
لا توجد مناطق صناعية كبرى في الولاية تساهم في جذب مشاريع استثمارية عملاقة .	٢.٥٧	١	١.٢٣٤
هنالك ارتفاع في اسعار المواد وتكاليف النقل والاجور وعدم وجود الكفاءات المهنية والفنية المتخصصة لبعض الصناعات.	٢.٩	٢	١.٢٨٢
هنالك صعوبة في الحصول على تمويل طويل الاجل بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الكبرى.	١.٥٣	٢	٠.٦٧٥
سياسات العمل والعمال والتوظيف واستقدام الكفاءات غير مرنة بالصورة الكافية .	٢.١٧	١	٠.٩٣٢
توجد صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات ومقومات الاستثمار المتعلقة ببعض القطاعات الاستثمارية.	٢.٨٠	١	١.١٢٤
عدم ثبات سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية الاخرى مما يشكل عقبة في طريق جذب الاستثمارات.	١.٣٠	٢	٠٠
ارتفاع اسعار الاراضي في بعض المناطق بولاية الخرطوم بصورة كبيرة مما يزيد في التكاليف .	١.٥٧	٢	٠.٧٩١
عدم توفر بنوك مختصة في الاقراض والتسليف يحد من التوسع في الاستثمارات الكبيرة .	١.٧٣	٢	٠.٧٧٩
يوجد تماطل من بعض الجهات فيما يتعلق بتنفيذ بعض مميزات واعفاءات الاستثمار.	١.٧٩	٢	٠.٧٧٨
هنالك بعض التصرفات قد تؤدي الى اعاقة العملية الاستثمارية من قبل الوسطاء والسماسرة الذين يعملون في مجال تقديم الخدمات للمستثمرين.	٢.٣٧	١	١.٢٦٥
هنالك مشاكل تتعلق بتحويل ارباح المستثمرين الأجانب بالعملات الاجنبية الى خارج السودان.	١.٦٩	٢	٠.٨٧٧

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد بيانات الدراسة ، ٢٠١٦م

الجدول رقم (٤ ـ ٢٣) يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثالثة والتي أشار الباحث من خلالها إلى أن(هنالك العديد من المعوقات والعقبات الاقتصادية والإدارية والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار) ونلاحظ من خلال الجدول أن الأوساط الحسابية جميعها تتراوح ما بين (١و٢): تقريباً وبمتوسط عام لا يتجاوز (٢.٩) تقريباً وانحرافات معيارية متجانسة لجميع العبارات حيث لا يتجاوز الفرق بينها(١.٢) . ومن خلال قيم الأوساط الحسابية للعبارات وهذا يعبر ويؤكد على أن أراء أفراد العينة لعبارات الفرضية الثالثة هي الموافقة والموافقة بشدة لجميع العبارات .

جدول(٤ ـ ٢٤)

جدول يبين إختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثالثة.

العبارات	قيمة كاي المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
نسبة الاراضي المخصصة من قبل مصلحة الأراضي للمشاريع الاستثمارية غير كافية	٥٥.٥٧١	٤	٠.٠٠٠
توجد نزاعات اهلية على ملكية بعض الاراضي المخصصة للاستثمار مما ساهم في تعطيل العمل	٢٣.١٤٣	٣	٠.٠٠٠
توجد بعض الاجراءات الضرورية تتم خارج النافذة الموحدة للاستثمار مما يشكل عقبة في بعض الاحيان	٢٩.٢٨٦	٤	٠.٠٠٠
لا توجد مناطق صناعية كبرى في الولاية تساهم في جذب مشاريع استثمارية عملاقة	٢٦.١٤٣	٤	٠.٠٠٠
هنالك ارتفاع في اسعار المواد وتكاليف النقل والاجور وعدم وجود الكفاءات المهنية والفنية المتخصصة لبعض الصناعات	٣٦.١٤٣	٤	٠.٠٠٠
هنالك صعوبة في الحصول على تمويل طويل الاجل بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الكبرى	٥٦.٥١٤	٣	٠.٠٠٠
سياسات العمل والعمال والتوظيف واستقدام الكفاءات غير مرنة بالصورة الكافية	٣٣.٨٨٦	٣	٠.٠٠٠
توجد صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات ومقومات الاستثمار المتعلقة ببعض القطاعات الاستثمارية	٢١.١٤٣	٤	٠.٠٠٠
عدم ثبات سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية الاخرى مما يشكل عقبة في طريق جذب الاستثمارات	٥٥.٩١٤	٢	٠.٠٠٠

ارتفاع اسعار الاراضي في بعض المناطق بولاية الخرطوم بصورة كبيرة مما يزيد في التكاليف	٥١.٩٤٣	٣	٠.٠٠٠
عدم توفر بنوك مختصة في الاقراض والتسليف يحد من التوسع في الاستثمارات الكبيرة	٣٦.٥٨٧	٣	٠.٠٠٠
يوجد تماطل من بعض الجهات فيما يتعلق بتنفيذ بعض مميزات واعفاءات الاستثمار	٥.٠٠٠	٢	٠.٠٨٢
هنالك بعض التصرفات قد تؤدي الى اعاقة العملية الاستثمارية من قبل الوسطاء والسماسرة الذين يعملون في مجال تقديم الخدمات للمستثمرين	١٧.٠٠٠	٤	٠.٠٠٢
هنالك مشاكل تتعلق بتحويل ارباح المستثمرين الأجانب بالعملات الاجنبية الى خارج السودان	٣٩.٣٧١	٣	٠.٠٠٠

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

لاختبار صحة الفرضية :الثالثة والتي أشار من خلالها الباحث إلى أن(هناك العديد من المعوقات والعقبات الاقتصادية والادارية والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار)تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة تتراوح (٥ ـ ٥٦) وبدرجات حرية (٢ ــ ٤) لجميع العبارات وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠ ــ ٠.٠٠٢) عدا عبارة واحدة (٠.٠٨) وعند مقارنة قيم مستوى الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عنه كثيراً مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، ومما سبق من جدول النسب والاحصاءات الوصفية ومربع كاى ، تم إثبات الفرضية . عدا عبارة واحدة (يوجد تماطل من بعض الجهات فيما يتعلق بتنفيذ بعض مميزات واعفاءات الاستثمار) فهذا يعني انها ذات تأثير معنوي ضعيف، وهذا يدل على أن هناك العديد من المعوقات والعقبات الاقتصادية والادارية والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار ، ومن أبرز هذه المعوقات ما أشار إليه الباحث في عبارات الفرض الثالث ووافقت عليه عينة الدراسة بنسب كبيرة.

٤. اختبار الفرض الرابع :

جدول رقم (٤ ـ ٢٥)

النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الرابعة

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتميز قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٠م لولاية الخرطوم بالديناميكية والمرونة	٣٦	١٣	١٦	٠	٥
	٥١.٤	١٩.٦	٢٢.٩	٠	٧.١
منح قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٠م امتيازات كبيرة للمستثمرين الوطنيين والاجانب على الحد السواء مما حفز الاستثمارات في الولاية	٣٢	١٣	١٤	٠	١١
	٤٥.٧	١٨.٩	٢٠	٠	١٥.٧
يدخل المجلس التشريعي لولاية الخرطوم تعديلات على قانون الاستثمار وفقا لما تقتضيه الضرورة ومصلحة المستثمرين ويقوم بالدور الرقابي اللازم	٢٠	٨	٢٣	٥	١٤
	٢٨.٩	١١.٤	٣٢.٩	٧.١	٢٠
قانون تشجيع الاستثمار يشع ويحفز على الاستثمار في ولاية الخرطوم	٣٦	١٠	٩	٣	١٢
	٥١.٤	١٤.٣	١٢.٩	٤.٣	١٧.١
يعمل قانون تشجيع الاستثمار على الحد من التضارب مع القوانين والتشريعات الاخرى	٣٤	٨	١٤	٤	١٠
	٤٨.٦	١١.٤	٢٠	٥.٧	١٤.٣
يقدم قانون تشجيع الاستثمار ضمانات كافية للمستثمرين (اجانب وطنيين) ضد المخاطر المختلفة	١٥	١٠	٢١	٧	١٧
	٢١.٤	١٤.٣	٣٠	١٠	٢٤.٣
المجلس التشريعي لولاية الخرطوم يراقب تطبيق القوانين	١٦	٣	٢٥	١٠	١٦
	٢٢.٩	٤.٣	٣٥.٧	١٤.٣	٢٢.٩
يقدم قانون الاستثمار بولاية الخرطوم اعفاءات ضريبية وجمركية لفترات مختلفة حسب نوع النشاط الاستثماري	٣٣	١٣	١٥	٥	٤
	٤٧.١	١٨.٩	٢١.٤	٧.١	٥.٧
قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم يضمن تملك المستثمر الاجنبي لكامل المشروع الاستثماري	٣٤	٢١	١٢	٠	٣
	٤٨.٦	٣٠	١٧.١	٠	٤.٣
احكام قانون تشجيع الاستثمار الجديد والمستحدثة لا تخل بالمزايا والاعفاءات والضمانات المقررة للمشاريع القائمة	٣٧	١٤	١٧	٠	٢
	٥٢.٩	٢٠	٢٤.٣	٠	٢.٩
تسود احكام قانون الاستثمار في حال تعارضها مع اي قانون آخر بما يضمن إزالة هذا التعارض	٢٧	٦	٢٤	٤	٩
	٣٨.٦	٨.٦	٣٤.٣	٥.٧	١٢.٩
يدعم قانون تشجيع الاستثمار المشاريع التي تحقق الاهداف الاستراتيجية بولاية الخرطوم	٤٤	١١	٨	٤	٣
	٦٢.٩	١٥.٧	١١.٤	٥.٧	٤.٣
يضمن قانون الاستثمار عدم الحجز على اموال المشروع او تأميم او مصادرة ممتلكات المشاريع الاستثمارية	٣٨	١٢	١١	٠	٩
	٥٤.٣	١٧.١	١٥.٧	٠	١٢.٩
توجد محاكم مختصة للنظر في الدعاوى الخاصة بالاستثمار الأمر الذي ساهم في تحقيق رضا المستثمرين	٣٢	١٦	١٦	٢	٤
	٤٥.٧	٢٢.٩	٢٢.٩	٢.٩	٥.٧
يشمل قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم على الضوابط التي تمنع التداخل بين المشاريع الولائية والاتحادية.	٤٢	١٦	١١	١	٠
	٦٠	٢٢.٩	١٥.٧	١.٤	٠

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

الجدول(٤ ـ ٢٥) يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة حول عبارات الفرضية الرابعة وجاءت استجابة عينة البحث نحو العبارات المكونة للمحور الرابع على النحو التالي:

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٩.٦٪) إلى أن قانون تشجيع الاستثمار لعام٢٠١٠م بولاية الخرطوم يتميز بالديناميكية والمرونة في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٧.١٪)، بينما أشارت نسبة (٢٢.٩٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٥.٧٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٨.٩٪) مؤكدة على أن منح قانون تشجيع الاستثمار العام ٢٠١٠م امتيازات كبيرة للمستثمرين الوطنيين والاجانب على حدٍ سواء مما حفز الاستثمار في الولاية في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١٥.٧٪)، بينما أشارت نسبة (٢٠٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٨.٩٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١١.٤٪) إلى أن المجلس التشريعي لولاية الخرطوم يدخل تعديلات على قانون الاستثمار وفقا لما تقتضيه الضرورة ومصلحة المستثمرين ويقوم بالدور الرقابي اللازم ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٧.١٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢٠٪)، بينما أشارت نسبة (٣٢.٩٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد ونلاحظ هنا ارتفاع نسبة الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٣.٤٪) إلى أن قانون تشجيع الاستثمار يشجع ويحفز على الاستثمار على الحد من التضارب مع القوانين والتشريعات الاخرى في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٤.٣٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١٧.١٪)، بينما أشارت نسبة (١٢.٩٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٨.٦٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١١.٤٪) إلى أن قانون الاستثمار يعمل على الحد من التضارب مع القوانين والتشريعات الاخرى ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٥.٧٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١٤.٣٪)، بينما أشارت نسبة (٢٠٪) إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢١.٤٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٤.٣٪) إلى أن قانون تشجيع الاستثمار يقدم ضمانات كافية للمستثمرين (اجانب

– وطنيين) ضد المخاطر المختلفة ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (١٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢٤.٣٪)، بينما أشارت نسبة (٣٠٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد ونلاحظ ارتفاع نسبة الإجابة بمحايد.

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٢٢.٩٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٤.٣٪) إلى أن المجلس التشريعي لولاية الخرطوم يراقب تطبيق القوانين ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (١٤.٣٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢٢.٩٪)، بينما أشارت نسبة (٣٥.٧٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد ، وبالتالي فقد تم نفي هذه العبارة ويدل ذلك على أن المجلس التشريعي لولاية الخرطوم لا يراقب تطبيق القوانين من وجهة نظر عينة البحث .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٧.١٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٨.٩٪) إلى أن قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم يقدم اعفاءات ضريبية وجمركية لفترات مختلفة حسب نوع النشاط الاستثماري ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٧.١٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٥.٧٪)، بينما أشارت نسبة (٢١.٤٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٨.٦٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٣٠٪) إلى أن قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم يضمن تملك المستثمر الاجنبي لكامل المشروع الاستثماري ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٤.٣٪)، بينما أشارت نسبة (٢١.٤٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥٢.٩٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٢٠٪) إلى أن احكام قانون تشجيع الاستثمار الجديد والمستحدثة لا تخل بالمزايا والإعفاءات والضمانات المقررة للمشاريع القائمة ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٢.٩ ٪)، بينما أشارت نسبة (٢٤.٣٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٣٨.٦٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٨.٦٪) إلى أن احكام قانون الاستثمار تسود في حال تعارضها مع اي قانون آخر بما يضمن إزالة هذا التعارض في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٥.٧٪) وغير موافق

بشدة والتي كانت بنسبة (١٢.٩٪)، بينما أشارت نسبة (٣٤.٣٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد والتي كانت بنسبة عالية نسبياً .

- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٦٢.٩٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٥.٧٪) إلى أن قانون تشجيع الاستثمار يدعم المشاريع التي تحقق الأهداف الاستراتيجية بولاية الخرطوم ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٥.٧٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٤.٣٪)، بينما أشارت نسبة (١١.٤٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٥٤.٣٪) وكذلك الموافقة بنسبة (١٧.١.٦٪) إلى أن قانون الاستثمار يضمن عدم الحجز على اموال المشروع او تأميم او مصادرة ممتلكات المشاريع الاستثمارية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٠٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (١٢.٩٪)، بينما أشارت نسبة (١٥.٧٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٤٥.٧٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٢٢.٩٪)إلى أنه توجد محاكم مختصة للنظر في الدعاوي الخاصة بالاستثمار الأمر الذي ساهم في تحقيق رضا المستثمرين في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (٢.٩٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٥.٧٪)، بينما أشارت نسبة (٢٢.٩٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .
- أشارت عينة الدراسة إلى الموافقة بشدة بنسبة (٦٠٪) وكذلك الموافقة بنسبة (٢٢.٩٪) إلى أن قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم يشتمل على الضوابط التي تمنع التداخل بين المشاريع الولائية والإتحادية ، في مقابل الإجابة بغير موافق بنسبة (١.٤٪) وغير موافق بشدة والتي كانت بنسبة (٠٪)، بينما أشارت نسبة (١٥.٧٪) من عينة البحث إلى الإجابة بمحايد .

جدول رقم (٤ ـ ٢٦)

الاحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الرابعة

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الإنحراف المعياري
يتميز قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٠م لولاية الخرطوم بالديناميكية والمرونة	٢.١٩	١	٠.٨٢٢
منح قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٠م امتيازات كبيرة للمستثمرين الوطنيين والاجانب على الحد السواء مما حفز الاستثمارات في الولاية	٢.٣٣	١	٠.٩٥٩
يدخل المجلس التشريعي لولاية الخرطوم تعديلات على قانون الاستثمار وفقا لما تقتضيه الضرورة ومصلحة المستثمرين ويقوم بالدور الرقابي اللازم	٢.٨٣	٣	١.١٠٣
قانون تشجيع الاستثمار يشع ويحفز على الاستثمار في ولاية الخرطوم	٢.٤٦	١	١.٠٧٣
يعمل قانون تشجيع الاستثمار على الحد من التضارب مع القوانين والتشريعات الاخرى	٢.٥٤	١	١.٠٥٩
يقدم قانون تشجيع الاستثمار وضمانات كافية للمستثمرين (اجانب وطنيين) ضد المخاطر المختلفة	٢.٩٤	٣	١.٢٠٢
المجلس التشريعي لولاية الخرطوم يراقب تطبيق القوانين	٣.٢٠	٣	١.٠٨٥
يقدم قانون الاستثمار بولاية الخرطوم اعفاءات ضريبية وجمركية لفترات مختلفة حسب نوع النشاط الاستثماري	٢.٣٦	١	١.٠٧٧
قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم يضمن تملك المستثمر الاجنبي لكامل المشروع الاستثماري	١.٩٦	١	٠.٨٠٦
احكام قانون تشجيع الاستثمار الجديد والمستحدثة لا تخل بالمزايا والاعفاءات والضمانات المقررة للمشاريع القائمة	٢.١٠	١	٠.٧٤٥
تسود احكام قانون الاستثمار في حال تعارضها مع اي قانون آخر بما يضمن إزالة هذا التعارض	٢.٦٩	١	١.٠٠١
يدعم قانون تشجيع الاستثمار المشاريع التي تحقق الاهداف الاستراتيجية بولاية الخرطوم	٢.٢١	١	٠.٩٦١
يضمن قانون الاستثمار عدم الحجز على اموال المشروع او تأميم او مصادرة ممتلكات المشاريع الاستثمارية .	٢.٢٤	١	٠.٨٩٢
توجد محاكم مختصة للنظر في الدعاوي الخاصة بالاستثمار الأمر الذي ساهم في تحقيق رضا المستثمرين .	٢.٢٠	١	٠.٩٥٧
يشمل قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم على الضوابط التي تمنع التداخل بين المشاريع الولائية والاتحادية.	١.٩٧	١	٠.٧٢٢

الجدول رقم (٤ ــ ٢٦) يوضح الأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الرابعة" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القوانين التي تهيئ البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الاستثمار " جميعها الرقم (٣ ـ ٢): تقريباً وبمتوسط عام لا يتجاوز(٢.٩) تقريباً وانحرافات معيارية متجانسة لجميع العبارات حيث لا يتجاوز الفرق بينها (١.٢). ومن خلال قيم الأوساط الحسابية للعبارات وهذا يعبر ويؤكد على أن أراء أفراد العينة لعبارات الفرضية الرابعة هي الموافقة .

جدول رقم (٤ ـ ٢٧)

إختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الرابعة.

العبارات	قيمة كاي المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
يتميز قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٠م لولاية الخرطوم بالديناميكية والمرونة	٢٩.٧٧١	٣	٠.٠٠٠
منح قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٠م امتيازات كبيرة للمستثمرين الوطنيين والاجانب على الحد السواء مما حفز الاستثمارات في الولاية	١٦.٢٨٦	٣	٠.٠٠١
يدخل المجلس التشريعي لولاية الخرطوم تعديلات على قانون الاستثمار وفقا لما تقتضيه الضرورة ومصلحة المستثمرين ويقوم بالدور الرقابي اللازم	١٦.٧١٤	٤	٠.٠٠٢
قانون تشجيع الاستثمار يشع ويحفز على الاستثمار في ولاية الخرطوم	٤٦.٤٢٩	٤	٠.٠٠٠
يعمل قانون تشجيع الاستثمار على الحد من التضارب مع القوانين والتشريعات الاخرى	٣٩.٤٢٩	٤	٠.٠٠٠
يقدم قانون تشجيع الاستثمار وضمانات كافية للمستثمرين (اجانب وطنيين) ضد المخاطر المختلفة .	٨.٨٥٧	٤	٠.٠٦٥
المجلس التشريعي لولاية الخرطوم يراقب تطبيق القوانين	١٩.٠٠	٤	٠.٠٠١
يقدم قانون الاستثمار بولاية الخرطوم اعفاءات ضريبية وجمركية لفترات مختلفة حسب نوع النشاط الاستثماري	٣٨.٨٥٧	٤	٠.٠٠٠
قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم يضمن تملك المستثمر الاجنبي لكامل المشروع الاستثماري	٣٠.٠٠٠	٣	٠.٠٠٠

احكام قانون تشجيع الاستثمار الجديد والمستحدثة لا تخل بالمزايا والاعفاءات والضمانات المقررة للمشاريع القائمة	٣٦.١٧١	٣	٠.٠٠٠
تسود احكام قانون الاستثمار في حال تعارضها مع اي قانون آخر بما يضمن إزالة هذا التعارض	٣٢.٧١٤	٤	٠.٠٠٠
يدعم قانون تشجيع الاستثمار المشاريع التي تحقق الاهداف الاستراتيجية بولاية الخرطوم	٨٣.٢٨٦	٤	٠.٠٠٠
يضمن قانون الاستثمار عدم الحجز على اموال المشروع او تأميم او مصادرة ممتلكات المشاريع الاستثمارية	٣٢.٢٨٣	٣	٠.٠٠٠
توجد محاكم مختصة للنظر في الدعاوي الخاصة بالاستثمار الأمر الذي ساهم في تحقيق رضا المستثمرين	٤١.١٤٣	٤	٠.٠٠٠
يشمل قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم على الضوابط التي تمنع التداخل بين المشاريع الولائية والاتحادية	٥٢.٤٠٠	٣	٠.٠٠٠

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٦م

لاختبار صحة الفرضية :الرابعة القائلة" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القوانين التي تهيئ البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الاستثمار. تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة تتراوح (١٦.٧ ـ ٥٦) وبدرجات حرية (٣ ـ ٤) لجميع العبارات وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠ ـ ٠.٠٠٢) عدا عبارة واحدة (٠.٦٥) وعند مقارنة قيم مستوى الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عنه كثيراً مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، ومما سبق من جدول النسب والاحصاءات الوصفية ومربع كاى ، تم إثبات الفرضية ،حيث كانت الموافقة بشدة و الموافقة هي السائدة بالنسبة لعبارات الفرض الرابع ومن خلال ذلك نستنتج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين القوانين التي تهيئ البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الاستثمار .

المبحث الرابع

النتائـــــج والتوصيـــــات

بعد ان تم تحليل نتائج الدراسة في الفصل السابق واختبار الفروض ، سوف نتناول من خلال هذا الفصل عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشة وتفسير تلك النتائج وتقديم التوصيات التي يمكن أن نخرج بها من خلال النتائج .

أولاً : نتائج الدراسة :

١. لاختبار الفرض الأول تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة تتراوح (١٠.٧١٤ ـ ٧٣.١٤٣) وبدرجات حرية (٣ ـ ٤) لجميع العبارات وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات يتراوح ما بين (٠.٠٠٠ ـ ٠.٠٣٨) وعند مقارنة قيم مستوى الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عنه كثيراً مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، ومن خلال النسب والاحصاءات الوصفية ومربع كاى يتضح إثبات الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة وهذا يدل على أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان.

٢. أكدت عينة الدراسة على أن هناك العديد من الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الإستثمار لرفع كفاءة الاستثمار في الولاية ومن أبرز هذه الآليات الترويج بصورة مثالية للاستثمار مع سن القوانين التي تسهل عمل المستثمرين أضافة إلى برنامج النافذة الموحدة وتوفير الخطط الاستراتيجية ووضوح دور إدارات المفوضية وما تمتلكه من إمكانيات مادية وبشرية أضف إلى ذلك تقديم ضمانات كبيرة للمستثمرين الأجانب مع تقديم المشورة الفنية لهم .

٣. أوضحت عينة الدراسة أن المفوضية لا تساعد المستثمرين في الحصول على الارض في وقت وجيز ويعتبر هذا جانب من جوانب القصور في برنامج النافذة الموحدة المطبق بالمفوضية .

٤. لاختبار صحة الفرضية الثانية تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة تتراوح (٢٠ ـ ١٠٩) وبدرجات حرية (٣ ـ ٤) لجميع العبارات وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات ٠.٠٠٠ وعند مقارنة قيم مستوى الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عنه كثيراً مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، وبالتالي ومن خلال النسب المئوية والاحصاءات الوصفية ومربع كاى ، تم إثبات الفرضية ، وهذا يدل على أن الامكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم تساهم في رفع كفاءة الاستثمار في السودان .

٥. أتضح من خلال التحليل الإحصائي للبيانات أن مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم استطاعت الاستفادة من الإمكانات المتوفرة من أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن أبرز هذه الإمكانات كما يراها الباحث ووافقت عليها عينة البحث المناخ الاستثمارس وحوافز وضمانات تشجيع الاستثمار والكفاءات البشرية الفنية والإدارية بالمفوضية كذلك فإن ولاية الخرطوم تتميز بأراضي استثمارية شاسعة وصالحة للاستثمار في مختلف المجالات وبنية تحتيه كبيرة ساهمت في انجاح العديد من المشروعات الاستثمارية وسوق كبير وطلب عالي على منتجات المشاريع الاستثمارية ، و وجود الوزارات الاتحادية بولاية الخرطوم ساهم في تسهيل اجراءات اعتماد وإجازة المشاريع الاستثمارية والاستقرار السياسي والأمني في الولاية.

٦. لاختبار الفرض الثالث من فروض الدراسة تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة تتراوح (٥ ـ ٥٦) وبدرجات حرية (٢ ـ ٤) لجميع العبارات وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠ ـ ٠.٠٠٢) عدا عبارة واحدة (٠.٠٨) وعند مقارنة قيم مستوى الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عنه كثيراً مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، ومن خلال النسب والاحصاءات الوصفية ومربع كاى ، تم إثبات الفرضية وهذا يدل على أن هناك العديد من المعوقات والعقبات الاقتصادية والادارية

والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار .

٧. أتضح من خلال استجابة عينة البحث ووفقاً للنسب المئوية بأن من أبرز هذه المعوقات والعقبات الاقتصادية والادارية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار تتمثل في عدم كفاية الاراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية وما يصاحبها من نزاعات اهلية على ملكية بعض الاراضي المخصصة للاستثمار ووجود بعض الاجراءات الضرورية تتم خارج النافذة الموحدة للاستثمار وعدم توفر مناطق صناعية كبرى لجذب مشاريع استثمارية عملاقة مع ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على تمويل وعدم توفر المعلومات والبيانات ، وعدم ثبات سعر صرف الجنيه السوداني وهنالك بعض التصرفات قد تؤدي الى اعاقة العملية الاستثمارية من قبل الوسطاء والسماسرة ... الخ .

٨. لاختبار صحة الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة تتراوح (١٦.٧ ـ ٥٦) وبدرجات حرية (٢ ـ ٤) لجميع العبارات وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠ ـ ٠.٠٠٢) عدا عبارة واحدة (٠.٦٥) وعند مقارنة قيم مستوى الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عنه كثيراً مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، ومن خلال جدول النسب المئوية والاحصاءات الوصفية ومربع كاى ، تم إثبات الفرضية ،حيث كانت الموافقة بشدة و الموافقة هي السائدة بالنسبة لعبارات الفرض الرابع ومن خلال ذلك نستنتج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين القوانين التي تهيئ البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الاستثمار .

٩. أتضح من خلال الدراسة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطو سنت العديد من القوانين التي تتعلق بالاستثمار والتي ساهمت في تهيئة البيئة الاستثمارية بولاية الخرطوم ومن أبرز هذه القوانين والجوانب المتصلة بها قانون تشجيع الاستثمار لعام٢٠١٠م بولاية الخرطوم يتميز بالديناميكية والمرونة ومنح الامتيازات الكبيرة

للمستثمرين الحد من تضارب القوانين والتشريعات ، كذلك ما قدمه ضمانات للمستثمرين (اجانب ـ وطنيين) ضد المخاطر المختلفة واعفاءات ضريبية وجمركية لفترات مختلفة حسب نوع النشاط الاستثماري مع تمليك المستثمر الاجنبي لكامل المشروع الاستثماري وعدم الحجز على اموال المشروع او تأميم او مصادرة ممتلكات المشاريع الاستثمارية ووجود محاكم مختصة في دعاوى الاستثمار .... الخ .

ثانياً: توصيات الدراسة :

من خلال ما تقدم من الدراسة النظرية والتطبيقة وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة فإن الباحث يوصى بالتالي :

١. ضرورة العمل على تطوير برنامج النافذة الموحدة المطبق بمفوضية تشجيع الإستثمار وتمثيل جميع الجهات الحكومية التي تتعلق بالاستثمارة في هذه النافذة وتفعيل دورها من خلال منح الموظفين العاملين بالنافذة كافة الصلاحيات لإتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنح والإعفاءات .

٢. العمل على زيادة نسبة الاراضي المخصصة من قبل مصلحة الاراضي للمشاريع الاستثمارية في ولاية الخرطوم وذلك من خلال استصلاح المناطق الطرفية وتزويدها بالخدمات اللازمة لإنشاء وإقامة المشاريع الاستثمارية، والعمل على حل النزاعات الاهلية على ملكية الاراضي المخصصة للاستثمار وذلك من خلال تشكيل لجنة داخل مفوضية تشجيع الاستثمار تختص بذلك.

٣. العمل على إنشاء مناطق صناعية كبرى بولاية الخرطوم وتزويدها بالإمكانات المادية اللازمة وتوفير البنية التحتية والخدمات اللازمة لها من أجل جذب مشاريع صناعية كبرى بالولاية .

٤. ضرورة العمل على الحد من ارتفاع في اسعار المواد وتكاليف النقل والاجور وعدم وتوفير الكفاءات المهنية والفنية المتخصصة ، وذلك من خلال منح المشاريع الصناعية والخدمية والإنتاجية والزراعية إعفاءات خاصة لاستيراد مدخلات الإنتاج

٥. مراجعة السياسات البنكية فيما يتعلق بمنح القروض طويلة الأجل للمستثمرين وذلك بضمان الدولة أو من خلال ضمان المشروع الاستثماري .

٦. العمل على تطوير الموقع الإلكتروني لمفوضية تشجيع الاستثمار وتحديثه بصورة مستمرة وتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بمقومات الاستثمار القطاعات الاستثمارية المختلفة بولاية الخرطوم .

٧. ضرورة العمل على ضبط السوق الموازي للعملة من أجل تحقيق ثبات في سعر الصرف لعملة السودانية مقابل العملات الاجنبية الاخرى ، ووضع آلية تمكن المستثمرين من تحويل الأرباح لخارج السودان وذلك بالتضامن مع بنك السودان .

٨. العمل على إنشاء بنوك مختصة في الاقراض والتسليف من أجل التوسع في عمليات الاقراض للمشاريع والاستثمارات الكبيرة .

٩. العمل على تنفيذ مميزات وإعفاءات الاستثمار وتوجيه الجهات المختصة لتنفيذ الإعفاءات من خلال النافذة الموحدة بمفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم .

١٠. الحد من التصرفات قد تؤدي الى اعاقة العملية الاستثمارية من قبل الوسطاء والسماسرة الذين يعملون في مجال تقديم الخدمات للمستثمرين ، ويتم ذلك من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية في مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم للتقديم المبدئي والحصول على الموافقة ورفع الأوراق الخاصة بالمستثمرين من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمفوضية .

المقترحات المستقبلية :

يتقدم الباحث بمقترحات مستقبلية للدراسات التالية :

١. إجراء دراسة تطبيقة حول جدوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم وأثرها على جودة الخدمات المقدمة .

٢. إجراء دراسة تطبيقة حول معوقات الاستثمار بولاية الخرطوم وسبل الحد منها .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . .. جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور إدارات الاستثمار بصفة عامة ومفوضية تشيجع الإستثمار بولاية الخرطوم بصفة خاصة في رفع كفاءة الاستثمار بالسودان .

ومن خلال العرض السابق للدراسة يمكن القول بأن الأستثمار يعتبر العمود الفقري في الأقتصاد السوداني ، وأن هناك العديد من القوانين والإجراءات التي أتبعت من أجل تحسين وتطوير ورفع كفاءة الاستثمار ، وتعتبر إدارات الاستثمار المختلفة من أهم الآليات التي استخدمت من أجل تحقيق ذلك . وتعتبر مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم أحدث وأهم هذه الإدارات والتي قامت بتطبيق برنامج النافذة الموحدة من أجل تجويد العمل وتسهيل الإجراءات على المستثمرين .

وقد أتضح من الدراسة أن مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم قامت بتطبيق وإتباع العديد من الأساليب والاليات من أجل رفع كفاءة الاستثمار بالسودان ، مستفيدة من الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها ولاية الخرطوم ، إلا أن هناك العديد من العقبات والمعوقات الإدارية والاقتصادية التي تحد من قيام المفوضية بدورها الفاعل في مجال الإستثمار ، وأن هناك العددي من القوانين التي يمكن الاستفادة منها في تهيئة البيئة الاستثمارية من أجل رفع كفاءة الاستثمار .

في الختام أسأل الله العلي العظيم أن أكون قد وفقت في إخراج هذا البحث بالصورة التي تنفع به من يقع بين يديه وأن أخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ومن تبع هداه إلى يوم الدين .

الباحث

المراجع والمصادر

أولا : الكتب والمراجع :

١. إبراهيم متولي حسن المغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١١م .

٢. إبراهيم محمد أحمد دريج ، الاستثمار ، الطبعة الأولى ، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم ، ٢٠١٢م .

٣. أبن منظور ، لسان العرب ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة .

٤. أحمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج ، عمان ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

٥. أميرة عبد اللطيف مشهور ، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨١م .

٦. حسن علي خربوش ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر ، ١٩٩٩م

٧. حسين عمر ، مبادئ علم الاقتصاد تحليل جزئي وكلي ومعم اقتصادي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

٨. خالد دهب الراوى ، الاستثمار (مفاهيم – تحليلات – استراتيجيات) ، دار المسرة للنشر ، عمان ، ١٩٩٩م.

٩. عبد الرحيم بحار، دور القضاء التجاري في تشجيع الاستثمار وصون حقوق المستثمرين ، مجلة العلوم القانونية ، الدار البيضاء ، ٢٠١٢م .

١٠. عبد الكريم درويش ، وليلى تكلد، أصول الإدارة العامة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٢م .

١١. عبد الله الصعيدي ، الإدخار والنمو الاقتصادي ، دراسة لمكونات ومحددات النمو الاقتصادي في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

١٢. عبد المطلب عبد الحميد ، مبادئ وسياسات الاستثمار ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٠م

١٣. عمر هشام محمد صدقي ، ضمانات الاستثمار الأجنبية والقانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٤. فليح خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ٢٠٠٦م.

١٥. محمد أبو بكر الرازي ، مختار الصحاح ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

١٦. محمد مطر ، إدارة الاستثمار : الإطار النظري والتطبيقات العملية ، الطبعة الرابعة ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٦م .
١٧. ناظم محمد نوري الشمري ، وطاهر فاضل البياتي ، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر : عمان ،١٩٩٩م.

ثانياً : الرسائل والدراسات العلمية :

١. إبراهيم هارون محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي في السودان ، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (غير منشور) ، جامعة النيلين ٢٠٠٧م .
٢. أحمد زكريا صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة – الأردن نموذجاً ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا (العدد الثالث ، ٢٠٠٥).
٣. ازاد شكور صالح ، قوانين تشجيع الاستثمار في العراق وإقليم كوردستان العراق وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي (دراسة تحليلية مقارنة) ،الطبعة الأولى، منظمة نشر الثقافة القانونية، اربيل ، ٢٠٠٦م .
٤. خالد عبد العزيز حسن ، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على مستقبل الاستثمار في السودان "دراسة تطبيقية إستراتيجيات وزارة الاستثمار ١٩٩٥ -٢٠٠٥م " رسالة دكتوراه غير منشورة ، السودان ، جامعة شندي ، ٢٠٠٩م .
٥. زوزان حسن عبد الكريم البرزنجي، ، دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات أقليم كردستان – العراق (رسالة ماجستير)، الأكاديمية العربية المفتوحة ، بغداد ،٢٠٠٨م.
٦. زين العابدين إبراهيم علي ، و المهدي موسى الطاهر ، المعلومات المحاسبية في قياس وتقويم الاستثمار الأجنبي ، مجلة بخت الرضا العلمية العدد الرابع عشر مارس ٢٠١٥م .
٧. سامي عبيد التميمي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق – الواقع والتحديات ، العراق ، جامعة البصرة – كلية التربية ، ٢٠٠٨م .
٨. طلال الذيابي، الدوافع والضمانات والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، طرابلس ، ٢٠٠٢م .

٩. عبد العالي بوحويش حمد الدائخ، ويحيى محمود احمد ، ، مقومات ودوافع ومعوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في الدول العربية " دراسة قياسية على دولتي مصر وليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ -٢٠٠٧م) ، القاهرة ، ٢٠٠٩ م.
١٠. عروبة معين عايش ، دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق ، البصرة ، معهد الإدارة التقني ، ٢٠١٠م .
١١. على عبد الوهاب إبراهيم ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ -١٩٩٠، رسالة ماجستير ،جامعة الإسكندرية ،١٩٩٥م.
١٢. لؤي فتحي محمد نصر ، دور" هيئة تشجيع الاستثمار "في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، ٢٠٠٨م .
١٣. الماحي خلف الله الماحي ، تجربة مفوضية تشجيع الاستثمار بالولاية (الحاضر والمستقبل) ، مفوضية تشجيع الاستثمار ، الخرطوم ، ٢٠١١ م .
١٤. محمد مدحت يس ، الاستثمار في المصارف الإسلامية مع دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي المصري ، رسالة ماجستير (كلية التجارة ، جامعة الأزهر) القاهرة ، ١٩٩٥م .
١٥. هيثم محمد فتحى متولي ، الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية و أثرها على التنمية الاقتصادية : دراسة حالة الاستثمارات العربية في السودان (ماجستير) ،السودان ، ٢٠٠٠م .

ثالثاً : أوراق العمل :

١. إسماعيل الحاج موسى – الاستقرار والاستثمار – ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي الخرطوم ٢٠٠٤م.
٢. حسن الخير ، ورقة عمل حول مناخ الاستثمار في السودان ، وزارة الاستثمار ، الخرطوم ، ٢٠١١ م
٣. حسن بشير – سياسة التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار –ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي في السودان ، ٢٠٠٤ م .
٤. محمد الهادي أبو بكر ، ، ورقة عمل عن قانون تشجيع الاستثمار ، الخرطوم ، ٢٠٠٥م.

٥. مصطفى محمد عبد الله ، تقوية وتدعيم أنشطة عمليات ترويج الاستثمار (ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار القومي ، الخرطوم ، ٢٠٠١م .
١٦. وزارة الاستثمار ، ورقة عمل حول حصر وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، مارس ٢٠١١م .
١٧.وزارة الاستثمار ، إدارة البحوث والمعلومات ، ورقة عمل عن الاستثمار الأجنبي ، الخرطوم ، ٢٠٠٥ .
١٨. وزارة الاستثمار ،ورقة عمل بعنوان مناخ الاستثمار في السودان ، الخرطوم ، ٢٠١٠م .

رابعاً : التقارير والنشرات الدورية :

١. مفوضية تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم ، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٢، إدارة التخطيط الإستراتيجي والمعلومات ، الخرطوم ، ٢٠١٢م .
٢. مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ، دليل المستثمر ، الخرطوم ، ٢٠١٥م .
٣. مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ، إدارة خدمات المستثمرين (نشرة دورية) ، الخرطوم ، ٢٠١٥م .
٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، سلسلة الدراسات الاستثمارية ، معوقات الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠٠٥م .
٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية ، سلسة دراسات اقتصادية واستثمارية ، ٢٠٠٢م .
٦. وزارة الاستثمار ، الإدارة العامة للبحوث والمشروعات – حصر الاستثمارات الأجنبية والوطنية المصدقة (٢٠٠ -٢٠١٢ م) .

خامساً : القوانين والتشريعات :

١. قانون التنمية وتشجيع الاستثمار ، جمهورية السودان ، الخرطوم، ١٩٧٢م .
٢. قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في مجال الخدمات ، الخرطوم ،١٩٧٣م .
٣. قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي، الخرطوم ، ١٩٧٤م .
٤. قانون تشجيع الاستثمار ، ١٩٨٠م
٥. قانون تشجيع الاستثمار ، ١٩٩٠م

٦. قانون تشجيع الاستثمار، ١٩٩٦م
٧. قانون تشجيع الاستثمار ،١٩٩٨م
٨. قانون تشجيع الاستثمار ، ١٩٩٩م
٩. قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ،٢٠١٠ .
١٠. قانون تشجيع الاستثمار : ٢٠١٣
١١. قانون تشجيع الاستثمار ، ٢٠١٥م

سادساً : مواقع الإنترنت :

١. مناخ الاستثمار في السودان ، متاح على موقع
- http://sudanimanama.8k.com/manakh.htm
٢. مناخ الاستثمار في السودان ، موقع وزارة الاستثمار السودانية
. http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest.htm
٣. موقع مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم . http://www.iec.gov.sd

سابعاً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Froyen, Richard, Macroeconomics Theory and Policies, 5 edition, Prentice Hall, USA, 1996.
2. Solnic, Bruno, International Investment, Wesley publishing company, USA, 1988.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

الاستبانة

جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة شندي
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
قسم الاقتصاد

إستبانة حول
دور إدارات الاستثمار في رفع كفاءة الاستثمار
دراسة تطبيقية على مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم

إعداد الطالب

هشام الصادق محمد أحمد

٢١٥-٢١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة الأفاضل المستثمرين بولاية الخرطوم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

هذه الاستبانة مصممة لجمع بيانات للحصول على درجة الماجستر من جامعة شند ي بعنوان(دور إدارات الاستثمار في رفع كفاءة الاستثمار – دراسة تطبيقية على مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم).

الرجاء وضع علامة(√) أمام أفضل إجابة تراها مناسبة وتأكد بأن جميع المعلومات التي تردلى بها مجموعة بغرض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة .

شاكراً لكم سلفاً حسن الاستجابة ،،،

الباحث

أولا : البيانات العامة والشخصية :

يرجى التكرم بوضع علامة (√) في المكان المناسب:

❖ **أسم المشروع الاستثماري** ..... (غير إلزامي)

❖ **المستوى التعليمي لصاحب المشروع :**

( ) ثانوي فأقل ( ) جامعي

( ) فوق الجامعي ( ) أخرى

❖ **موقع المشروع الاستثماري :**

( ) محلية الخرطوم ( ) محلية الخرطوم بحري ( ) محلية شرق النيل

( ) محلية أمدرمان ( ) محلية كرري ( ) جبل أولياء

❖ **نوع المشروع الاستثماري :**

( ) صناعي ( ) زراعي

( ) خدمي ( ) تجاري

( ) أخرى .....

❖ **حجم المشروع الاستثمار ي**

( ) صغير ( ) متوسط ( ) كبير

❖ **ملكية المشروع الاستثماري :**

( ) وطني ( ) أجنبي ( ) مشترك

❖ **رأس مال المشروع الاستثماري :**

( ) أقل من ١٠٠.٠٠٠ جنيه ( ) ١٠٠.٠٠٠ –وأقل من ٥٠٠.٠٠٠ جنية

( ) ٥٠٠.٠٠٠ جنية فأكثر ( ) أخـــــرى

❖ **مصدر التمويل :**

( ) تمويل ذاتي ( ) قروض وتمويل مصرفي

( ) مشاركة رؤوس أموال ( ) أخـــــرى

❖ **القطاع المنفذ للمشروع :**

( ) القطاع الخاص ( ) القطاع العام ( ) مشترك

ثانياً : عبارات الاستبيان :

فيما يلي مجموعة من الأسئلة الرجاء الإجابة بوضع علامة (√) في المكان المناسب من وجهة نظرك :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان .

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١	نجحت المفوضية في الترويج للاستثمار في ولاية الخرطوم بصورة أكثر فعالية .					
٢	سنت المفوضية العديد من القوانين التي تسهل عمل المستثمرين .					
٣	يعتبر برنامج النافذة الموحدة من أهم الإجراءات التي اتبعتها المفوضية لانسياب عمليات الاستثمار في الولاية					
٤	خطط المفوضية الاستراتيجية ساهمت في جذب وتحفيز المستثمرين بصورة كبيرة					
٥	هنالك وضوح في دور كل إدارات المفوضية مما ساهم في تسهيل سير العمل					
٦	تعمل المفوضية على متابعة تنفيذ المشاريع بعد إجازتها وتطويرها وخلال مراحل الإنتاج والتشغيل					
٧	المفوضية تساعد المستثمرين على الحصول على الأرض في وقت وجيز .					
٨	ساهمت الخرائط الاستثمارية التي تعدها الهيئة في إرشاد وتوجيه المستثمرين بصورة كبيرة .					
٩	تمتلك المفوضية كادر بشري مؤهل في تقييم دراسات الجدوى المقدمة من المستثمرين					
١٠	ساهمت لجنة المفوضين في إنجاز الأعمال الخاصة بالمستثمرين بكفاءة عالية من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالاستثمار					
١١	تعمل المفوضية على متابعة تطبيق منح لإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين بصورة دورية .					
١٢	تقدم المفوضية ضمانات كبيرة للمستثمرين الأجانب لإنجاح المشاريع الاستثمارية					
١٣	تعمل المفوضية على تقديم المشورة الفنية وتصدر النشرات المتخصصة في مجال الاستثمار بالولاية .					
١٤	مشاركة المفوضية في الملتقيات الاقتصادية والاستثمارية المحلية والإقليمية ساهم في التعريف بالبيئة الاستثمارية في الولاية					

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإمكانات المادية والبشرية التي تمتلكها ولاية الخرطوم ورفع كفاءة الاستثمار في السودان .

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تتميز ولاية الخرطوم بمناخ استثماري جاذب في مختلف اقطاعات الاستثمارية.					
٢	ساهم الهيكل التنظيمي للمفوضية في تنسيق العمل بين المستثمرين والمفوضية بصورة فعالة.					
٣	حوافز وضمانات تشجيع الاستثمار واضحة ويسهل الحصول عليها عن تنفيذ المشروع.					
٤	تمتلك المفوضية كفاءات بشرية وفنية وادارية مؤهلة للتعامل مع المستثمر ويتم العمل بصورة تكاملية وتلتزم بحماية معلومات المستثمر.					
٥	يقدم موظفو النافذة الموحدة تسهيلات كبيرة للمستثمرين					
٦	تتميز ولاية الخرطوم بأراضي استثمارية شاسعة وصالحة للاستثمار في مختلف المجالات.					
٧	تمتلك ولاية الخرطوم بنية تحتيه كبيرة ساهمت في انجاح العديد من المشروعات الاستثمارية.					
٨	تتميز ولاية الخرطوم بسوق كبير وطلب عالي على منتجات المشاريع الاستثمارية.					
٩	تزخر ولاية الخرطوم بموارد طبيعية متعددة ساهمت في تعدد الانشطة الاستثمارية في الولاية.					
١٠	وجود الوزارات الاتحادية بولاية الخرطوم ساهم في تسهيل اجراءات اعتماد وإجازة المشاريع الاستثمارية.					
١١	ساهم الاستقرار السياسي والأمني في ولاية الخرطوم في جذب الاستثمارات الأجنبية.					

الفرضية الثالثة:هنالك العديد من المعوقات والعقبات الاقتصادية والإدارية والقانونية التي تحد من قيام مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم بدورها الفعال في رفع كفاءة الاستثمار.

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١	نسبة الاراضي المخصصة من قبل مصلحة الأراضي للمشاريع الاستثمارية غير كافية					
٢	توجد نزاعات اهلية على ملكية بعض الاراضي المخصصة للاستثمار مما ساهم في تعطيل العمل					
٣	توجد بعض الاجراءات الضرورية تتم خارج النافذة الموحدة للاستثمار مما يشكل عقبة في بعض الاحيان					
٤	لا توجد مناطق صناعية كبرى في الولاية تساهم في جذب مشاريع استثمارية عملاقة					
٥	هنالك ارتفاع في اسعار المواد وتكاليف النقل والاجور وعدم وجود الكفاءات المهنية والفنية المتخصصة لبعض الصناعات					
٦	هنالك صعوبة في الحصول على تمويل طويل الاجل بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الكبرى					
٧	سياسات العمل والعمال والتوظيف واستقدام الكفاءات غير مرنة بالصورة الكافية					
٨	توجد صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات ومقومات الاستثمار المتعلقة ببعض القطاعات الاستثمارية					
٩	عدم ثبات سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية الاخرى مما يشكل عقبة في طريق جذب الاستثمارات					
١٠	ارتفاع اسعار الاراضي في بعض المناطق بولاية الخرطوم بصورة كبيرة مما يزيد في التكاليف					
١١	عدم توفر بنوك مختصة في االقراض والتسليف يحد من التوسع في الاستثمارات الكبيرة					
١٢	يوجد تماطل من بعض الجهات فيما يتعلق بتنفيذ بعض مميزات واعفاءات الاستثمار					
١٣	هنالك بعض التصرفات قد تؤدي الى اعاقة العملية الاستثمارية من قبل الوسطاء والسماسرة الذين يعملون في مجال تقديم الخدمات للمستثمرين					
١٤	هنالك مشاكل تتعلق بتحويل ارباح المستثمرين الأجانب باعملات الاجنبية الى خارج السودان					

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوانين التي تهيئ البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الاستثمار .

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١	يتميز قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٠م لولاية الخرطوم بالديناميكية والمرونة					
٢	منح قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٠م امتيازات كبيرة للمستثمرين الوطنيين والاجانب على الحد السواء مما حفز الاستثمارات في الولاية					
٣	يدخل المجلس التشريعي لولاية الخرطوم تعديلات على قانون الاستثمار وفقا لما تقتضيه الضرورة ومصلحة المستثمرين ويقوم بالدور الرقابي اللازم					
٤	قانون تشجيع الاستثمار يشع ويحفز على الاستثمار في ولاية الخرطوم					
٥	يعمل قانون تشجيع الاستثمار على الحد من التضارب مع القوانين والتشريعات الاخرى					
٦	يقدم قانون تشجيع الاستثمار وضمانات كافية للمستثمرين (اجانب وطنيين) ضد المخاطر المختلفة					
٧	المجلس التشريعي لولاية الخرطوم يراقب تطبيق القوانين					
٨	يقدم قانون الاستثمار بولاية الخرطوم اعفاءات ضريبية وجمركية لفترات مختلفة حسب نوع النشاط الاستثماري					
٩	قانون تشجيع الاستثمار لولاية الخرطوم يضمن تملك المستثمر الاجنبي لكامل المشروع الاستثماري					
١٠	احكام قانون تشجيع الاستثمار الجديد والمستحدثة لا تخل بالمزايا والاعفاءات والضمانات المقررة للمشاريع القائمة					
١١	تسود احكام قانون الاستثمار في حال تعارضها مع اي قانون آخر بما يضمن إزالة هذا التعارض					
١٢	يدعم قانون تشجيع الاستثمار المشاريع التي تحقق الاهداف الاستراتيجية بولاية الخرطوم					
١٣	يضمن قانون الاستثمار عدم الحجز على اموال المشروع او تأميم او مصادرة ممتلكات المشاريع الاستثمارية					
١٤	توجد محاكم مختصة للنظر في الدعاوي الخاصة بالاستثمار الأمر الذي ساهم في تحقيق رضا المستثمرين					
١٥	يشمل قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم على الضوابط التي تمنع التداخل بين المشاريع الولائية والإتحادية					

ملحق رقم (٢)

قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم لعام ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قوانين ولاية الخرطوم

قانون ولائي رقم (٩) لسنة ٢٠١٥م

"قانون تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٥"

عملاً بأحكام دستور ولاية الخرطوم الإنتقالي لسنة ٢٠٠٦م، أصدر المجلس التشريعي ووقع الوالي القانون الآتي نصه:-

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

إسم القانون وبدء العمل به

١- يسمي هذا القانون"قانون تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٥"، ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

إلغاء وإستثناء

٢- (١) يلغى قانون تشجيع الإستثمار بولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٠.

(٢) بالرغم من أحكام البند (١)،تظل جميع اللوائح والأوامر والقرارات والتراخيص والمزايا والضمانات والإعفاءات، التي صدرت، والإجراءات التي إتخذت، بموجب أحكام القانون المذكور في البند (١) سارية إلى أن تلغى أو تعدل بموجب أحكام هذا القانون

تطبيق

٣- تطبق أحكام هذا القانون داخل النطاق الجغرافي لولاية الخرطوم.

سيادة أحكام القانون

٤- تسود أحكام هذا القانون في حالة تعارضها مع أحكام أي قانون ولائي آخر بالقدر الذي يزيل التعـــارض بينهما.

تفسير

٥- في هذا القانون، مالم يقتض السياق معنًي آخر تكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني الموضحة أمام كل منها:-

الولاية: يقصد بها ولاية الخرطوم.

الوالي: يقصد به والي الولاية.

مجلس الوزراء:يقصد به مجلس وزراء الولاية.

رئيس الجهاز:يقصد به رئيس الجهاز القومي للإستثمار.

الوزارة:يقصد بها وزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك.

الوزير: يقصد به وزير المالية والاقتصاد وشئون المستهلك.

الوزارة المختصة:يقصد بها الوزارة المختصة بشئون الإستثمار.

الوزير المختص: يقصد به الوزير المختص بشئون الإستثمار.

رئيس المجلس: يقصد به رئيس المجلس الأعلى للإستثمار المنشأ بموجب أحكام المادة (٩) من هذا القانون.

المفوضية:يقصد بها مفوضية تشجيع الإستثمار بالولاية المنشأة بموجب أحكام المادة (١/١٢) من هذا القانون.

المفوض:يقصد به مفوض الإستثمار المعين بموجب أحكام المادة (١٤) من هذا القانون.

الأمين العام:يقصد به الأمين العام للمفوضية المعين بموجب أحكام المادة (١/١٦) من هذا القانون.

المجلس:يقصد به المجلس الأعلى للإستثمار بالولاية المنشأ بموجب أحكام المادة (١/٩) من هذا القانون.

الجهات المختصة:يقصد بها الجهات المناط بها تخطيط الأراضي الإستثمارية.

الخارطة الإستثمارية:يقصد بها الوثيقة المجازة من المجلس والتي تحدد أهداف وموجهات وسياسات الإستثمار وخططه وبرامجه وأولوياته والموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة.

المستثمر: يقصد به أي شخص سوداني أو غير سوداني يستثمر أمواله في أي مشروع وفقاً لأحكام هذا القانون.

المشروع الإستثمارى:يقصد به أي نشاط إستثمارى بالولاية أياً كان شكله القانوني يدخل في أي من مجالات الإستثمار الواردة في هذا القانون أو التي يقررها مجلس الوزراء وفقاً للمجالات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون.

المشروع الإستراتيجى: يقصد به المشروع الإستثماري الإستراتيجي الذي تحدده اللوائح.

المشروع غير الإستراتيجى:يقصد به المشروع غير الإستراتيجى الذي تحدده اللوائح.

الميزات التفضيلية:يقصد بها الميزات الإضافية التي تمنح بهدف تشجيع الإستثمار في قطاع إقتصادى محدد أو موقع جغرافي معين.

إعادة التأهيل:يقصد به أي تعمير أو تحديث أو توسع في المشروع القائم وفقاً لما تحدده اللوائح.

رسوم الخدمات:يقصد بها رسوم الخدمات المفروضة بقانون ولائي أو محلى التي تفرض نظير خدمة فعليه ومباشره للمشروع.

المحكمة المختصة:يقصد بها المحكمة المنشأة بموجب أحكام قانون تشجيع الإستثمار القومي.

المال المستثمر:يقصد به:-

(أ) النقد المحلى المدفوع، من المستثمر و الذي يستخدم في إنشاء المشروع أو تشغيله أو تحديثه، أو إعادة تأهيله، أو التوسع فيه.

(ب) النقد الأجنبي القابل للتحويل المحول عن طريق أحد المصارف المسجلة لدى بنك السودان يستخدم في إنشاء المشروع أو تشغيله، أو تحديثه، أو إعادة تأهيله، أو التوسع فيه.

(ج) النقد المحلى الذي يتم الوفاء به بموافقة الجهات المختصة لمقابلة التزامات مستحقة الأداء للمستثمر، بنقد أجنبي وذلك إذا استخدم لإنشاء المشروع، أو تشغيله أو تحديثه، أو إعادة تأهيله، أو التوسع فيه.

(د) رأس المال العيني و أي حقوق عينيه أخرى مثل الرهونات وضمانات الدين وكافة الحقوق المماثلة،والحصص والأسهم والسندات الخاصة بالشركات وأي شكل من أشكال المشاركة فيها ووسائل النقل والآلات والأجهزة والمواد والمستلزمات الأخرى المستوردة من الخارج أو المحلية لإنشاء المشروع أو تشغيله أو تحديثه أو إعادة تأهيله، أو التوسع فيه أو إعادة تعميره وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك.

(هـ) الحقوق المعنوية وحقوق الملكية الفكرية ويتضمن حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الإختراع والنماذج الصناعية التى تستخدم فى المشروع على أن تكون تلك الحقوق مسجلة وفقاً لأحكام القانون الخاص بكل منها. ويملكها المستثمر، أو مرخص له باستخدامها.

(و) الأرباح التى يحققها المشروع، إذا استكمل بها رأسمال المشروع أو زيد أو استثمر فى أى مشروع آخر.

الفصل الثاني

الإستثمار والخرائط الإستثمارية

أهداف القانون

٦- يهدف هذا القانون إلى تشجيع الإستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف التنمية وتشجيع المبادرات الإستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني، والمختلط، والعام، وإعادة التأهيل، والتوسع في المشاريع الاستثمارية وفق السياسة القومية وسياسة الولاية في المجالات الواردة في هذا القانون.

مجالات الإستثمار

٧- يعمل هذا القانون على تشجيع الإستثمار في مجالات نشاط الولاية – الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والنقل والاتصالات والسياحة والتخزين والإسكان والمقاولات والبنيات الأساسية والخدمات الاقتصادية والخدمات الإستشارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والبيئة والمياه والثقافة والإعلام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأي مجالات أخرى تحددها اللوائح.

الخرائط الاستثمارية

٨- (١) تعد المفوضية الخريطة القطاعية الإستثمارية للولاية متضمنة المشروعات القومية المجازة بواسطة مجلس الوزراء القومي بالتنسيق مع الجهات المختصة في الولاية.

(٢) تعمل المفوضية وفقاً للخريطة الإستثمارية بالولاية.

حظر التمييز بين المشاريع والمستثمرين

٩- (١) لأغراض هذا القانون، لا يجوز التمييز بين المستثمر كونه محلياً أو عربياً أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً، أو تعاونياً، أو مختلطاً.

(٢) لا يجوز التمييز بين المشاريع المتماثلة التي تحددها اللوائح فيما يتعلق بمنح الميزات أو الضمانات.

الفصل الثالث

المجلس الأعلى للإستثمار

إنشاء المجلس وتشكيله

١٠- (١) ينشأ مجلس يسمى "المجلس الأعلى للإستثمار" يشكل بقرار من الوالي بناءاً على توصية الوزير المختص ويحدد القرار مخصصاته.

(٢) يشكل المجلس على النحو الآتي:-

(أ) الوالي	رئيساً
(ب) الوزير المختص	رئيساً مناوباً
(ج) الوزير	عضواً
(د) وزراء الوزارات ذات الصلة بالإستثمار	أعضاء
(ه) معتمدي المحليات بالولاية	أعضاء
(و) المفوض	عضواً ومقرراً
(ز) الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي بالولاية	عضواً
(ح) ممثلين لإتحاد أصحاب العمل بالولاية	أعضاء
(ط) خبراء في المجال الإقتصادي	أعضاء
(ي) ممثل لإتحاد عمال الولاية	عضواً

إختصاصات المجلس وسلطاته

١١- (١) المجلس هو السلطة العليا، المسئولة عن شئون الإستثمار، ودون الإخلال بعموم ما تقدم تكون له الاختصاصات والسلطات الآتية:-

(أ) تهيئة المناخ الجاذب للإستثمار بالولاية.

(ب) إجازة السياسات والأولويات والموجهات والخطط والبرامج العامة للإستثمار وفق الخريطة الإستثمارية للولاية.

(ج) التوجيه بمراجعة جميع القوانين المرتبطة بالإستثمار بالولاية.

(د) إعتماد المناطق الأقل نمواً بالولاية.

(هـ) إجازة المشاريع الكبرى ذات البعد الإستراتيجي.

(و) إجازة الاتفاقيات المرتبطة بالإستثمار ومذكرات التفاهم.

(٢) يجوز للمجلس تفويض أي من إختصاصاته للوزير المختص.

(٣) يفوض المجلس لجنة من بين أعضائه سلطة إصدار القرارات في حدود إختصاصات المجلس في حالة عدم إنعقاده.

مهام وإختصاصات الوزير المختص

١٢- يكون الوزير المختص هو المسؤول الأول عن عمل المفوضية وفقاً للسياسات المعتمدة من المجلس ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون له المهام والاختصاصات الآتية:-

(أ) التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالإستثمار.

(ب) إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي يجيزها المجلس.

(ج) إجازة وإبرام العقود المرتبطة بالإستثمار.

(د) تنفيذ توصيات وقرارات المجلس.

(هـ) القيام بجميع المهام الضرورية لممارسة اختصاصاته وسلطاته وأي مهام أخرى يوكلها له المجلس.

(و) يجوز للوزير المختص تفويض أي من إختصاصاته للموفض.

الفصل الرابع

مفوضية تشجيع الإستثمار

إنشاء المفوضية ومقرها

١٣- (١) تنشأ بالولاية مفوضية تسمى (مفوضية تشجيع الإستثمار) وتكون لها شخصية إعتباريه وصفه تعاقبية وخاتم عام.

(٢) يكون المقر الرئيسي للمفوضية بالولاية.

إختصاصات المفوضية

١٤- (١) تكون للمفوضية الإختصاصات الآتية:-

(أ) العمل على ترويج وتشجيع الإستثمار في الولاية.

(ب) إعداد الخرائط الإستثمارية على مستوى الولاية.

(ج) إعداد موجهات وأولويات الإستثمار بالولاية بالتنسيق مع الوزارات القومية والولائية المختصة.

(د) وضع السياسات والأولويات والخطط والبرامج العامة للإستثمار بالولاية بالتنسيق.

(هـ) إعداد التقارير الدورية عن أداء المشاريع حتى موعد بدء الإنتاج ومتابعة الأداء بواسطة الإدارات الفنية ذات الصلة بالمفوضية.

(و) القيام بالمسوحات وجمع المعلومات والبيانات وإجراء الدراسات المتعلقة بالإستثمار بالولاية.

(ز) وضع الهياكل واللوائح وشروط خدمة العاملين وإجازتها بواسطة الجهات المعنية.

(ح) تقييم دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية والطلبات المقدمة للمشروعات الإستثمارية الصناعية الجديدة والقائمة واعتماد كشوفات احتياجات التجهيزات الرأسمالية والمواد الخام وتغيير الغرض الصناعي وتحويل الموقع والإيجار.

(ط) إصدار شهادة تحدد تاريخ بداية الإنتاج الفعلي للمنشئات الإستثمارية أو تلك التي تعاود إنتاجها بعد التوقف.

(ي) تشجيع نقل واستخدام التكنولوجيا الملائمة للظروف المحلية في مجال الإستثمار بالولاية.

(٢) إصدار اللوائح اللازمة لتنظيم أعمالها وإجراءات اجتماعاتها.

(٣) ممارسة أي إختصاصات يفوضها لها المجلس.

تعيين المفوض

١٥- يعين الوالي المفوض بتوصية من الوزير المختص ويحدد مخصصاته.

إختصاصات وسلطات المفوض

١٦- يكون المفوض مسئولا لدى الوزير المختص عن عمل المفوضية وفقاً للسياسات المعتمدة ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون للمفوض الإختصاصات والسلطات الآتية:-

(أ) إعداد التقارير وتقديرات الموازنة السنوية والحساب الختامي ورفعها للمجلس والوزارة وذلك خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية.

(ب)تعيين العاملين بالمفوضية وفق الوظائف المصدقة بالموازنة وفقاً للائحة شروط خدمة العاملين بالمفوضية.

(ج) التصديق بصرف المبالغ المخصصة والمصروفات وفق الموازنة المعتمدة.

(د) القيام بجميع الأعمال الضرورية لتسيير العمل الإداري بالمفوضية.

(ه) مباشرة أي مهام أخرى يكلفه بها الوزير المختص.

(و) تنفيذ توصيات وقرارات الوزير المختص.

(ز) تفويض أي من اختصاصاته لأي من العاملين بالمفوضية.

تعيين الأمين العام

١٧- (١) يكون للمفوضية أمين عام يعينه رئيس المجلس بتوصية من الوزير المختص ويحدد قرار التعيين مخصصاته وإمتيازاته.

(٢) يحدد الوزير المختص بتوصية من المفوض مهام الأمين العام.

تشكيل اللجنة الفنية

١٨- (١) يشكل الوزير المختص بقرار منه لجنة فنية برئاسة المفوض وأعضاء يمثلون القطاع الخاص والجهات ذات الصلة بالإستثمار من الوزارات والوحدات الحكومية المختصة بالولاية على ألا تقل درجة أي منهم عن رئيس الوحدة أو من ينوب عنه.

(٢) يكون ممثلو الوزارات والوحدات الحكومية مفوضين تفويضاً كاملاً من الجهات التي يمثلونها.

إختصاصات اللجنة الفنية

١٩- تكون للجنة الفنية الإختصاصات الآتية:-

(أ) التنسيق بين المفوضية والأجهزة المختصة بهدف إزالة التقاطعات.

(ب) السعي لإزالة العقبات التي تعترض الإستثمار والمستثمرين.

(ج) المساعدة في وضع السياسات والأولويات وتقييمها.

(د) التأكيد على تنفيذ السياسات الخاصة بالإستثمار ومتابعتها.

(هـ) المساعدة في تبسيط إجراءات الإستثمار كل في مجاله.

(و) المساعدة في بناء قاعدة بيانات قطاعية لتوفير ما يلزم من معلومات.

(ز) أي مهام أخرى يوكلها لها الوزير المختص أو المفوض.

سلطات اللجنة الفنية

٢٠- يجوز للجنة الفنية دعوة أي شخص أو جهة ذات إختصاص عدا الوزراء والمعتمدين لمناقشتهم في أي موضوع يقع ضمن إختصاصات تلك الجهة في مجال الإستثمار.

مهام الوزارات والجهات ذات الصلة بالاستثمار

٢١- يجب على الوزارات والجهات ذات الصلة بالإستثمار في الولاية القيام بالآتي:-

(أ) تحديد الأولويات ووضع السياسات الإستثمارية بها.

(ب) إعداد الخرائط الإستثمارية القطاعية لها.

(ج) متابعة المشروعات التي تليها.

(د) إبداء الرأي كتابةً حول قيام المشروع الإستثماري بناءً على الأنموذج المعد لذلك وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك خلال مدة لا تتجاوز اسبوعاً من تاريخ إستلام الأنموذج.

(هـ) تكليف مفوضين من موظفين ذوى خبرة وإختصاص يتولون مهام وزاراتهم ويكونوا مفوضين تفويضاً كاملاً من الجهات التي يمثلونها بغرض التنسيق والمتابعة مع الجهات ذات الصلة وممارسة الإختصاصات وفقاً لما تحدده اللوائح.

الفصل الخامس

المشروع الإستثماري

ضوابط إقامة المشروع الإستثماري

٢٢- لا يجوز لأي شخص إقامة أي مشروع إستثماري إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المفوض.

طلب منح الترخيص والميزات

٢٣- (١) يقدم طلب منح الترخيص لأي مشروع إستثماري إستراتيجي وغير إستراتيجي حسبما تحدده اللوائح.

(٢) لا يجوز منح الترخيص لأي مشروع إستثماري أو منحه أي ميزات أو ضمانات مما هو وارد في هذا القانون إلا بعد ملء الأنموذج المعد لذلك وإجازة المشروع وفقاً لما تحدده اللوائح.

استلام الأرض المخصصه للمشروع

٢٤- تتم كل الإجراءات التي تمكن المستثمر من إستلام الأرض المخصصة للمشروع والخدمات الأساسية داخل المفوضية وفق جدول زمني تحدده اللوائح.

شروط استمرارية التمتع بالترخيص والميزات

٢٥- (١) لا يجوز للمستثمر في المشروعات الإستثمارية بالولاية خلال مدة سريان الترخيص والميزات الممنوحة بموجب أحكام هذا القانون إتخاذ أي من الإجراءات الآتي ذكرها دون الحصول على موافقة مكتوبة من المفوض والإجراءات هي:-

(أ) إجراء أي تعديل أو تغيير في حجم المشروع أو الغرض الذي من أجله منح الترخيص أو بنقله من مكانه المقرر في الترخيص.

(ب) استخدام أو بيع أي من المعدات أو الآلات أو الأجهزة أو المواد أو وسائل النقل التي منحت ميزات بشأنها في غير الغرض الذي منحت من أجله.

(ج) تغيير غرض استخدام الأرض التي خصصت للمشروع الإستثماري أو بيعها أو رهنها أو إيجارها كلياً أو جزئياً

(٢) على الرغم من أحكام البند (١) أعلاه يجوز للمستثمر التصرف في المشروع الإستثماري القائم دون تغيير الغرض المصرح به كلياً أو جزئياً سواء بالبيع أو الهبة أو الرهن أو الإيجار أو الشراكة وفق القوانين بموافقة المفوض.

واجبات المستثمر

٢٦- يجب على المستثمر أن:-

(أ) يقوم بتنفيذ المشروع الإستثماري في مدة أقصاها عامين من تاريخ صدور الترخيص ما لم يتم مد تلك المدة من جانب المفوض لأي مدة يراها وعلى المستثمر تقديم برنامج زمني للتنفيذ يكون ملزماً له وإخطار المفوضية بأي تعديلات تطرأ على البرنامج خلال مراحل التنفيذ وكذلك وفقاً لما تحدده اللوائح.

(ب) يرفع للمفوض تقارير دورية كل ستة أشهر خلال مدة سريان الميزات، وذلك عن سير عمله فى تنفيذ المشروع الإستثماري إلى موعد الإنتاج ومزاولة النشاط.

(ج) يمسك دفاتر منتظمة ويحفظ سجلات تدون فيها أصول المشروع المعفاة من الرسوم بقرارات من السلطات المختصة.

(د) تقدم للمفوض سنوياً وخلال مدة سريان الميزات صورة من حسابات المشروع السنوية معتمدة من مراجع قانوني.

(هـ) إخطار المفوضية في حالة توقف المشروع نهائياً عن العمل خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التوقف.

(و) الإستغلال الكامل للأرض الممنوحة للمشروع وفقاً للغرض المرخص له والخرائط المصدقة.

الفصل السادس

الميزات والضمانات

منح الميزات والضمانات للمشروعات

٢٧- يجوز للمفوض منح المشروع الإستثمارى بالولاية الميزات الآتية:-

(أ) الإعفاء كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون ولائي أو محلى ما عدا رسوم الخدمات التي تفرض نظير خدمة فعلية ومباشرة للمشروع وفق ما تحدده اللوائح لمدة لا تتجاوز خمس سنوات على أن يجدد هذا الإعفاء لمدة أخرى لا تتجاوز الخمسة سنوات بموافقة مجلس الوزراء.

(ب) الإعفاء من أي ضرائب أو رسوم ولائية أو محلية أخرى تفرض لاحقاً على المشروع خلال فترة الإعفاء المنصوص عليها في البند (أ).

(ج) تخصيص الأرض اللازمة للمشروع الإستثماري بالسعر التشجيعي للأرض الصناعية أو الخدمية وبالإجارة للأرض الزراعية من الأراضي المخططة بواسطة الجهات المختصة.

بمنح الميزات القومية للمشروعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية

٢٨- مع مراعاة قانون تشجيع الإستثمار القومي يجوز للوزير المختص التوصية للمستوي القومي بمنح المشروع الإستراتيجي وغير الإستراتيجي بالولاية الميزات الآتية:-

(أ) الإعفاء كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية المفروضة علي التجهيزات الرأسمالية ومدخلات الإنتاج (التي لم ترد في التعريفة الجمركية).

(ب) الإعفاء من أي رسوم أخرى تفرض على الواردات.

(ج) الإعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على وسائل النقل.

منح المشروع ميزات تخصيص الأرض وحساب الإهلاك

٢٩- يجوز للمفوض التوصية للوزير المختص بمنح المشروع الإستراتيجي وغير الإستراتيجي ما يلي:-

(أ) الأرض اللازمة للمشروع الإستراتيجي وغير الإستراتيجي بالسعر التشجيعي من الأراضي المخططة بواسطة الجهات المختصة وفق ما تحدده اللوائح.

(ب) إمتياز حساب إهلاك الأصول وفقاً للقيمة الإستبدالية التي تحددها اللوائح وحسب دورات العمل التشغيلي.

(ج) اعتبار أي خسارة حدثت خلال مدة الإعفاء الممنوحة للمشروع كأنها خسارة تمت أو حدثت خلال السنة الأخيرة من تلك المدة.

الميزات التفضيلية

٣٠- (١) يجوز للمفوض منح ميزات تفضيلية للمشاريع الإستثمارية التي تتوفر فيها أي من السمات الآتية:-

(أ) توجيه الإستثمار إلى المحليات الأقل نمواً.

(ب) المساعدة في تنمية القدرات التصديرية للولاية.

(ج) المساعدة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

(د) توفير فرص كبيرة للعمل.

(هـ) العمل على تشجيع الوقف الخيري.

(و) العمل على تطوير البحث العلمي والتقني والإبتكارات والمبادرات.

(ز) إعادة إستثمار أرباحها.

(ح) تجديد الموارد الطبيعية.

(ط) تقديم خدمات إجتماعية تسهم بالإرتقاء بالمنطقة.

ضمانات الإستثمار

٣١- يتمتع المستثمر بالضمانات الآتية:-

(أ) حظر تأميم أو مصادرة مشروعة أو نزع ملكية عقارات مشروعه كلها أو بعضها أو إستثماراته للمصلحة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل.

(ب) لا يجوز الحجز على أموال مشروعه أو مصادرتها أو تجميدها، أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي.

(ج) إعادة تحويل المال المستثمر، في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً أو تصفيته أو التصرف فيه بأي من أوجه التصرف كلياً أو جزئياً وذلك بالعملة التي استورد بها، شريطة الوفاء بجميع الإلتزامات المستحقة عليه قانوناً، ويجوز في حالة عدم تنفيذ المشروع الإستثماري أصلاً إعادة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى التي أستوردت على ذمة المشروع الإستثماري ، متى تم الوفاء بجميع الالتزامات المذكورة في هذه الفقرة وذلك وفقاً لما تحدده اللوائح.

(د) تحويل الأرباح وتكلفة التمويل عن رأس المال الأجنبي أو القروض بالعملة التي أستورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الإستحقاق، وذلك بعد سداد الالتزامات المستحقة قانوناً على المشروع.

(هـ) إستيراد المواد الخام التي يحتاج إليها المشروع وتصدير منتجاته بعد قيد المشروع الإستثماري في سجل المصدرين والموردين تلقائياً.

حماية إمتيازات وضمانات المشروع الإستثماري

٣٢- على الرغم من أحكام أي قانون أخر لا يجوز لأي جهة إدارية الامتناع عن تنفيذ الميزات والضمانات الممنوحة بموجب أحكام هذا القانون.

الفصل السابع

أحكام عامة ختامية

الموارد المالية للمفوضية

٣٣- (١) تتكون الموارد المالية للمفوضية من:-

(أ) ما تخصصه لها الولاية من إعتمادات.

(ب) الهبات والتبرعات التي يقبلها المجلس.

(ج) القروض وفقاً للسياسة المنظمة لها وبالكيفية التي لا تتعارض مع القوانين المالية بالولاية.

(د) رسوم الخدمات التي تحصل عليها نظير الخدمات التي تقدمها بموافقة الوزارة وبعد إجازة المجلس التشريعي للولاية.

(٢) لا تستخدم موارد المفوضية إلا وفقاً للموازنة المجازة من المجلس والمعتمدة من الوزارة بالولاية.

موازنة المفوضية

٣٤-(١) تكون للمفوضية موازنة مستقلة تعد وفقاً للأسس المحاسبية السليمة.

(٢) يقدم مشروع الموازنة لإعتماده بواسطة المجلس ويدرج ضمن مشروع الموازنة العامة للولاية.

(٣) يتم تنفيذ الموازنة إيراداً وصرفاً بواسطة المفوضية وتحت إشرف المجلس.

(٤) تورد فوائض الإيرادات المجازة للوزارة.

حسابات المفوضية والحساب الختامي والمراجعة

٣٥- (١) تقوم المفوضية بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة لأعمالها وفق القوانين واللوائح المالية والمحاسبية.

(٢) تتم مراجعة حسابات المفوضية بواسطة جهاز المراجعة القومي بالولاية أو من يفوضه.

المخالفات

٣٦- يعتبر المستثمر مخالفاً لأحكام هذا القانون في أي من الحالات الآتية:-

(أ) إقامة المشروع الإستثماري بعد البدء في إجراءات الترخيص وقبل إستيفائها.

(ب) إجراء أي تعديل أو تغيير في حجم المشروع الإستثمارى أو موقعه أو الغرض الذي من أجله منح الترخيص أو استخدام أو بيع معداته أو آلاته أو وسائل النقل التي منح المشروع الإستثمارى ميزات بشأنها لأغراض أخرى أو تغيير غرض إستخدام أرض المشروع الإستثمارى.

(ج) إخلاله بواجبات المستثمر المبينة في هذا القانون.

(د) إدلائه بمعلومات كاذبة أو مضلله أو إستخدامه أساليب غير مشروعه يترتب عليها الحصول على أي منفعة وفقاً لأحكام القانون له أو لأي شخص أخر.

(هـ) إيقاف المشروع الإستثمارى دون سبب معقول.

(و) مخالفة قوانين البلاد بما يهدد أمنها وسلامتها.

الجزاءات

٣٧- (١) مع عدم الإخلال بأي عقوبة منصوص عليها في أي قانون أخر يجوز للمفوض في حالة ارتكاب المستثمر لأي من المخالفات المنصوص عليها في المادة (٣٦) أعلاه أن يوقع وفقاً لحجم المخالفة وظروف إرتكابها ومدى الأضرار التي قد تنتج عنها وتؤثر على الإقتصاد أي من الجزاءات التالية:-

(أ) إنذاره بإزالة أسباب المخالفة إذا كان ثمة مقتضى لذلك خلال المدة التي يحددها.

(ب) تقصير مدة أي من الميزات الممنوحة للمشروع الإستثمارى أو إنقاص حجمها أو التوصية بذلك للوزير المختص حسبما يكون الحال.

(ج) الحرمان من أي من الميزات المنصوص عليها في هذا القانون.

(د) إلغاء الميزات كلياً أو جزئياً، ويترتب على ذلك إلزام المستثمر برد قيمة المنفعة المادية التى حصل عليها نتيجة حصوله على أي ميزات سابقة إذا كان كسب تلك المنفعة ناتجاً عن حدوث السبب الذي أدى إلى صدور قرار الإلغاء.

(هـ) إلغاء الترخيص ويترتب على ذلك التوصية للوزير المختص بإلغاء ميزة الأرض الممنوحة له بموجب أحكام هذا القانون.

(٢) يجوز للمستثمر الذي صدر قرار بشأنه بموجب أحكام هذا القانون أن يستأنف القرار للمجلس خلال شهر من تاريخ إخطاره بالقرار.

(٣) في حالة صدور قرار المجلس بإعادة النظر في قرار إلغاء ميزة الأرض يجوز للمفوض بموافقة الوزير عمل تسوية مالية وفقاً لما تحدده اللوائح.

فض نزاعات الإستثمار

٣٨- فيما عدا النزاعات التي تحكمها أحكام الاتفاقيات التي يكون السودان طرفاً فيها،إذا نشأ أي نزاع خاص بالإستثمار يجوز للأطراف اللجوء للتوفيق أو التحكيم أو المحكمة المختصة وفق القانون.

سلطة إصدار اللوائح

٣٩- يجوز للمجلس إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

شهادة

أشهد أن المجلس التشريعي لولاية الخرطوم قد أجاز في جلسته رقم (٣٣) في دورة انعقاده العاشرة بتاريخ اليوم السادس من شهر جمادي الآخر سنة ١٤٣٦هـ الموافق اليوم السادس والعشرين من شهر مارس سنة ٢٠١٥م "قانون تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٥".

محمد الشيخ مدني

رئيس المجلس التشريعي لولاية الخرطوم

أوافق

عبد الرحمن أحمد الخضر

والي ولاية الخرطوم

اليوم ..... من شهر جمادي الآخر سنة ١٤٣٦هـ.

الموافق اليوم ..... من شهر أبريل سنة ٢٠١٥م.